

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة (اليوم الأول)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١١/شعبان/١٤١٦هجرية الموافق ١٩٩٦/١/٢ ميلادية.

العدد (١٠) الجلد (٣٣)

- جدول الأعمال -

هلاك من الأصل

711
378
308

وتحدث السادة النواب التالية أسماؤهم:

١ ـ سعادة السيد إبراهيم سمارة
٢ ـ سعادة السيد مفلح اللوزي
٣ ـ سعادة السيد صالح شعواطة
٤ ـ سعادة السيد مفلح الرحيمي
٥ ـ سعادة السيد محمد عودة انجادات
٦ ـ معالي السيد محمد الذويب
٧ ـ سعادة الدكتور أحمد الكوفحي
٨ ـ سعادة السيد بدر الرياطي
٩ ـ سعادة السيد حمزة منصور
١٠ ـ سماحة الشيخ عبدالباقي جمو
١١ ـ سعادة الدكتور محمد الحاج
١٢ ـ سعادة الدكتور أحمد القضاة
١٣ ـ سعادة السيد طلال عبيدات
١٤ ـ سعادة السيد جميل الحشوش
١٥ ـ سعادة الدكتور مصطفى شنيكات.
١٦ ـ سعادة السيد نواف القاضي
١٧ ـ سعادة السيد عبدالعزيز جبر

٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الأربعاء ١٩٩٦/١/٣ الساعة العاشرة صباحاً

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٦/١/٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (العاشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة



(معالي المهندس سعد هايل السرور) وبحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: سعادة السيد إبراهيم شحدة

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: السيد سميح الفرح، السيد حاتم الغزاوي، معالي المهندس سمير قعوار

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: د. همام سعيد، السيد سليمان السعد، معالي السيد عبدالكريم الكباريتي، السيد سالم الزوايدة

وحضر من الحكومة

١ ـ سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢ ـ معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم
٣ ـ معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام
٤ ـ معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب
٥ ـ معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية
٦ ـ معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والإتصالات
٧ ـ معالي السيد جمال الخريشا: وزير الدولة
٨ ـ معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة
٩ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري
١٠ ـ معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة
١١ ـ معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
١٢ ـ معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية
١٣ ـ معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي : وزير التخطيط
١٤ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والإسكان
١٥ ـ معالي السيد عادل القضاة: وزير التموين
١٦ ـ معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة
١٧ ـ معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي
١٨ ـ معالي السيد هشام التل : وزير العدل

١٩ ـ معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية

٢٠ ـ معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل

٢١ ـ معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٢٢ ـ معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة

٢٣ ـ معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة

٢٤ ـ معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة

٢٥ ـ معالي الدكتور محي الدين توق : وزير التنمية الإدارية

٢٦ ـ معالي السيد سميح دروزة: وزير الطاقة والثروة المعدنية

٢٧ ـ معالي السيد عبدالإله الخطيب : وزير السياحة والآثار

٢٨ ـ معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الإجتماعية

* وحضر من الأمانة العامة :

السيد نذير عطيات، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أعلن بدء الجلسة

السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس: يعفى

السيد الأمين العام:

٢ ـ تلاوة الإجازات والإعتذارات

أ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حاتم الغزاوي

معالي رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة النائب المحترم؟

الجميع: موافقون

السيد الأمين العام:

٣ ـ كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ١٠٣٣٢ والمتضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي الثالث والأربعين لعام ١٩٩٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم ١٠٣٣٢/٢٥/٩

التاريخ ١٤١٦/٥/٢٣هـ

الموافق ١٩٩٥/١٠/١٧م

معالي رئيس مجلس النواب

عملاً باحكام المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢، يسرني أن أرفع لمعاليكم (٨٠) نسخة من تقرير ديوان المحاسبة السنوي الثالث والاربعين لعام ١٩٩٤، متضمناً أعمال ديوان المحاسبة لذلك العام، آملاً من معاليكم النظر في ادراجه على جدول أعمال الدورة العادية القادمة لمجلسكم الموقر لمناقشته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس ديوان المحاسبة

د. عبد خرابشه

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم ١٠٣٣٢/٢٥/٩

التاريخ ١٤١٦/٥/٢٣هـ

الموافق ١٩٩٥/١٠/١٧م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : خلاصة التقرير السنوي لديوان المحاسبة الثالث والأربعين لسنة ١٩٩٤

إستناداً إلى الفقرة (١) من المادة (١١٩) من الدستور الأردني وعملاً باحكام المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢، يُسعدني أن أقدم معاليكم خلاصة التقرير السنوي الثالث والاربعين لديوان المحاسبة عن السنة المالية ١٩٩٤، والذي يتضمن آراء وملاحظات الديوان على ايرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها، وكذلك المخالفات المرتكبة في الجهات الخاضعة لرقابته والمسؤولية المترتبة على هذه المخالفات، كما يشتمل التقرير على متابعة لمستوى الإنجاز في المشاريع الراسمالية لاهم وزارات الدولة ومؤسساتها العامة الرسمية إلى جانب اهم التوصيات لمعالجة المخالفات في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

ولقد اتبع في اعداد هذا التقرير الأسلوب العلمي في العرض والتوضيح والتحليل المالي وتقييم الاداء لبعض المؤسسات العامة الرسمية، بهدف تحسين إدارة المال العام والمحافظة عليه وصرفه على مختلف أوجه النشاطات في الدولة باقتصاد وكفاءة وفاعلية.

711
378
308

وفيما يلي عرض موجز لما ورد في تقرير ديوان المحاسبة:

اولاً:- اداء الإقتصاد الأردني

شهد الإقتصاد الأردني خلال عام ١٩٩٤ نمواً بمعدلات زادت عن توقع برنامج التصحيح الإقتصادي في معظم القطاعات، إذ حافظ الناتج المحلي الإجمالي على تصاعد نموه، رافقه استمرار تبني السياسات الإقتصادية الهادفة للمحافظة على إستقرار الأسعار وتخفيض معدلات البطالة وإستقرار أسعار صرف الدينار الأردني، إضافةً إلى مبدأ ترسيخ الإعتماد على الذات بتخفيض أعباء المديونية الخارجية، إلى جانب تشجيع قطاع الصادرات الوطنية وتخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد تناول البحث في هذا الجانب الأمور التالية:

١ - الناتج المحلي الإجمالي.
٢ - المالية العامة.
٣ - عرض النقد والإئتمان المصرفي.
٤ - أسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم.
٥ - سوق عمان المالي.
٦ - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.
٧ - الإستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً:- إنجازات الديوان.

كان لأداء الديوان النشط نقلة نوعية بالتطوير والتحديث على المستويين الداخلي والخارجي، إذ سعى جاهداً إلى نشر الوعي الرقابي بين كوادره من خلال ما يلي:

- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في الرقابة المالية ورقابة الأداء والرقابة الشاملة بين موظفيه.

- رفع مستوى الرقابة في المجالين العلمي والعملي من خلال التأهيل والتدريب المستمر.
- استخدام التقنية الحديثة في العمليات الرقابية لمواكبة استخدام الوزارات والدوائر للحاسوب في معظم أعمالها.
- نقل تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية العربية والإقليمية والدولية في مجال تطوير وتحديث أساليب ومنهجيات العمل الرقابي، من خلال مشاركته باللقاءات العلمية والعملية والتدريبية وورش العمل والمؤتمرات داخلياً وخارجياً.
- عقد إجتماعات دورية لموظفيه لتعزيز الجوانب الإيجابية وتطويرها لتحسين الأداء، ورفع كفاءة العمل الرقابي بصورة عامة.
- ترجمة أهم المراجع والكتب والأدلة والمعايير ذات الصلة بتطوير أعمال الديوان والعمل على نشرها وتوثيقها.

ثالثاً:- الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٩٣ والدين العام لسنة ١٩٩٤.

أ - بلغت الإيرادات الفعلية لعام ١٩٩٣ ما مجموعه (١ ٤٠٦ ٢٩٦ ٢٩٤) دينار شكلت ما نسبته (٩١,٥٪) من إجمالي مقبوضات الموازنة العامة، وحقق قطاع المالية العامة وفراً مالياً وللسنة الثالثة على التوالي بلغت قيمته في عام ١٩٩٣ حوالي (٧٠) مليون دينار، أي بزيادة مقدارها (١١٨) مليون دينار عما هو مستهدف في قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٣، وبزيادة مقدارها (٣٣) مليون دينار عما هو مستهدف في برنامج التصحيح الإقتصادي. كما حققت الإيرادات العامة لعام ١٩٩٣ نمواً طفيفاً بلغ في مجموعه (٤٧٤ ٠٦٨ ٤٧) دينار أو ما نسبته (٣,٥٪) عن الإيرادات الفعلية المتحققة عام ١٩٩٢ كما حققت زيادة مقدارها (٢٩٤ ٢١٩ ٥٦) دينار ونسبتها (٤,٢٪) عن الإيرادات المقدرة في العام نفسه.

ب ـ بلغ مجموع النفقات العامة الفعلية (الجارية والرأسمالية) للسنة المالية ١٩٩٣ مبلغ (٧٧٨ ٥٧٦ ٣٣٦ ١) دينار بزيادة نسبتها (٩,١١٪) عن العام السابق وقد انخفضت النفقات الفعلية عن المقدرة لعام ١٩٩٣ بقيمة (٢٢٢ ٤٢٣ ٦١) دينار أي بنسبة (٤,٤٪).

يلاحظ أن النفقات الجارية تشكل ما نسبته (٧,٧٥٪) من إجمالي النفقات العامة المقدرة، وتشكل ما نسبته (١,٧٨٪) من إجمالي النفقات العامة الفعلية أي بزيادة (٤,٢٪) عما هو مخطط لها في الموازنة، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض النفقات الرأسمالية الفعلية عن المقدرة بمقدار أكبر من انخفاض النفقات الجارية المقدرة عن الفعلية.

بلغت النفقات الرأسمالية الفعلية لعام ١٩٩٣ (١٣٠٠٢٩٠ ٢٩٢) دينار وبإنخفاض مقداره (٨٧ ٣٥٩ ٤٨٢) دينار أي بنسبة (٢,١٤٪) عما هو مقدر في الموازنة، وهذا الإنخفاض في النفقات الرأسمالية تكرر على مدى السنوات السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى قصور الأجهزة التنفيذية عن إنجاز المشاريع الرأسمالية حسب الخطط الموضوعة، وإلى عدم البدء في بعض المشاريع خلال السنة المالية ذاتها، ومن جهة أخرى هناك مبالغة في تقدير حجم الإنفاق الرأسمالي المتوقع بما لا يتناسب مع قدرات الأجهزة الرسمية على التنفيذ، وهذا ما نبه إليه التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ لأخذه بعين الإعتبار عند إعداد الموازنات للأعوام القادمة، وقد سجلت النفقات الرأسمالية ارتفاعاً في هذا عام ١٩٩٣، عن العام السابق بلغ (١٠٩٠ ٠٥٢ ٤٤) دينار وبما نسبته (٧,١٧٪).

رابعاً:ـ المركز النقدي للخزينة كما هو بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١

بلغ رصيد السلف ما قيمته (٩٥٨ ٥٢٧ ١٤٠ ١) دينار بسبب إغلاق حساب الوفر في حساب سلف الدعم أي بزيادة مقدارها (٥,١١٪) وليس كما ظهر في بيان المركز النقدي من أن رصيد السلف قد انخفض بما مقداره (٢,١٪).

وقد لوحظ أن هناك سلف في إزدياد مستمر وكبير منها:ـ

- سلف وزارة التخطيط (مشاريع ممولة بقروض خارجية).
- سلف الصندوق السعودي.
- سلف وزارة التربية والتعليم.
- سلف الصندوق الكويتي.
- سلف المنظمات التعاونية.

هذه السلف زادت بأكثر من الضعف. أما سلف وزارة الخارجية فكانت الزيادة (١٤٦٪)، وسلف دائمة ومؤقتة وأفراد ووزارات حيث زادت بنسبة كبيرة وصلت إلى (٦٩٥٪)، وهناك سلف لم تكن موجودة في العام السابق مثل سلف وزارة المالية بقيمة (٥٠٠ ١٠٩ ٢٦) دينار، وسلف دائرة الجمارك، وسلف المياه والمجاري. يوصي الديوان دراسة أرصدة هذه السلف وأسباب عدم التسديد والعمل على تفعيل إجراءات تسديدها.

خامساً:ـ الدين العام.

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي حسب سجلات وزارة المالية (١٠٨٩٠٤) مليون دينار في حين بلغ الرقم في نشرات البنك المركزي (١١٤٤) مليون دينار أي بزيادة قيمتها (٦,٥٤) مليون دينار.

711
378
308

واصل رصيد القروض المتعاقد عليها (الرصيد القائم للقروض + القروض غير المسحوبة) تراجعه للعام الرابع على التوالي ليصل في نهاية عام ١٩٩٤ إلى (٤٦١٢,٦) مليون دينار، مقابل (٤٨٤١,٦) مليون دينار في عام ١٩٩٣، أي بتراجع قيمته (٢٢٩) مليون دينار وبنسبة (٤,٧٪) في أعقاب تسديد جزء من القروض الخارجية، وشراء جزء بخصم وإعادة هيكلة بعض الديون الخارجية بديون ذات شروط أيسر وأسعار فائدة أقل، وتحويل بعض القروض إلى مساعدات غير مستردة. إذ تم شراء قروض قيمتها الإسمية (١٦٠,٢) مليون دولار بما قيمته (٣١,٧) مليون دولار.

بلغ إجمالي الأقساط المدفوعة خلال عام ١٩٩٤ من القروض الخارجية (١٩١) مليون دينار، يضاف إليها (١٤١,٩) مليون دينار فوائد وبذلك يبلغ مجموع خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٤ ما مجموعه (٣٣٢,٩) مليون دينار أو ما نسبته (٧,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي وبأسعار المنتجين، مقابل (٨,٩٪) من الناتج المحلي في العام السابق.

سادساً:- البقايا

بلغت البقايا المدورة إلى ١٩٩٥/١/١ ما مقداره (٢١٥ ٦٦٢ ٣٣٨ ١) دينار مقابل (٥٩٣ ٧٠٨ ٥١٣ ١) دينار كانت مدورة إلى ١٩٩٤/١/١ بنقص مقداره (٣٧٨ ٠٤٦ ١٧٥) دينار وبنسبة (١١,٥٦٪) نتيجة الجهد المبذول في متابعة تحصيل هذه البقايا.

تركزت البقايا لدى وزارة المالية وبشكل ملحوظ في سلف الأفراد والشركات والدوائر الحكومية والتي بلغت (٠٥٨ ٢٥٤ ٨٣٦) دينار شكلت ما نسبته (٩٦٪) من إجمالي البقايا.

كما بلغت بقايا الملكية الأردنية المدورة إلى ١٩٩٥/١/١ ما مقداره (٧٣٤ ٢٢٧ ٥٧) دينار في حين بلغت في السنة السابقة ما مقداره (٨٩٦ ٣٩٤ ٦٤) دينار أي بنقص نسبته (١١٪).

سابعاً:- الإستيضاحات

صدر عن ديوان المحاسبة خلال السنة المالية ١٩٩٤ ما مجموعه (٧٤٦) استيضاحاً، انهي منها خلال نفس السنة (١٠٦) استيضاحات شكلت ما نسبته (١٤,٢٪) من إجمالي الإستيضاحات الصادرة. أما الإستيضاحات قيد البحث فقد بلغت (٤٣٠) استيضاحاً شكلت نسبة (٥٧,٦٪) من إجمالي الإستيضاحات. أما الإستيضاحات التي لم يرد عليها جواب منذ تاريخ صدورها ولغاية ١٩٩٥/٤/١ فقد بلغت (٢١٠) استيضاحاً أي بنسبة (٢٨,٢٪).

وقد تضمنت هذه الإستيضاحات الملاحظات والمآخذ والمخالفات التي كشف عنها التدقيق في حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان خلال عام ١٩٩٤، حيث بلغ مجموع هذه المخالفات (٢٧٥٠) مخالفة، وتركزت هذه المخالفات في الجوانب المبينة تحت البند (ثامناً).

ثامناً:- ابرز المخالفات للقوانين والأنظمة والتعليمات والبلاغات والتعاميم والإتفاقيات.

توزعت على النحو التالي:-

١) مخالفة الأنظمة المالية.

بلغ مجموع مخالفات الأنظمة المالية (١٠٧٧) مخالفة شكلت ما نسبته ٣٩,٢٪ من مجموع المخالفات.

٢) مخالفة انظمة اللوازم.

بلغ مجموع مخالفات انظمة اللوازم (٤٥٤) مخالفة شكلت ما نسبته (١٦,٥٪) من مجموع المخالفات.

٣) مخالفة قانون تنظيم المدن والقرى.

بلغ مجموع مخالفات قانون تنظيم المدن والقرى (٢٧٨) مخالفة أي ما نسبته (١٠,١٪) من إجمالي المخالفات.

٤) مخالفة قانون تحصيل الأموال الأميرية والبقايا.

بلغت هذه المخالفات (٢٢٣) مخالفة شكلت ما نسبته (٨,١٪) من مجموع المخالفات.

٥) مخالفة انظمة الأشغال.

بلغت هذه المخالفات (١٣٩) مخالفة شكلت ما نسبته (٦٪) من إجمالي المخالفات وقد تركزت معظم هذه المخالفات في المجالس البلدية والقروية.

٦) مخالفات بقية القوانين والأنظمة الأخرى.

فقد بلغت (٥٧٩) مخالفة شكلت ما نسبته (٢١٪) من مجموع المخالفات.

تاسعاً:ـ مواضيع معلقة وردت في تقارير سابقة.

لقد ضمن الديوان تقريره السنوي لعام ١٩٩٤ المواضيع التي ما زالت معلقة من سنوات سابقة، والتي وردت في تقارير الديوان السابقة للاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ وهي في ارتفاع مستمر. ويلاحظ تدني نسبة إنهاء الإستيضاحات مما يظهر اهمية وضع آلية محددة لتصويب وإنهاء الأمور المعلقة لدى الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروي كافةً.

عاشراً:ـ الوفورات والإستردادات.

انخفضت الوفورات والإستردادات في عام ١٩٩٤ عما كانت عليه في الأعوام (١٩٩٣ و ١٩٩٢). ولقد بلغت الوفورات والإستردادات في عام ١٩٩٤ ما مقداره (٩٩٧ ٢٣٨ ٧) دينار تم توفيرها نتيجة جهود الديوان في الرقابة على الجهات التي تخضع حساباتها إلى تدقيق ورقابة ديوان المحاسبة. تركزت الوفورات بشكل خاص في دائرة ضريبة الدخل حيث بلغت ما مجموعه (٨٥٠ ٠٢٤ ٣) دينار شكلت ما نسبته (٤٢٪) من إجمالي وفر عام ١٩٩٤.

ويلاحظ أن وفر أربع دوائر هي ضريبة الدخل وأمانة عمان الكبرى ووزارة المالية ودائرة الجمارك بلغت ما نسبته (٧٤٪) من اجمالي الوفر المتحقق خلال عام ١٩٩٤.

حادي عشر: ـ لجان التدقيق والتحقيق.

شُكل خلال عام ١٩٩٤ (٢٦٣) لجنة تدقيق وتحقيق في المخالفات والتجاوزات المالية والنقص الحاصل في الصناديق والمستودعات التابعة للجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، أنهي عمل (١٤٤) لجنة منها ولم تنه (١١٩) لجنة أعمالها خلال عام ١٩٩٤.

تركز معظمها في وزارتي الصحة والتموين (٣٣,٧٨) لجنة على التوالي.

ثاني عشر:ـ دعاوي الحكومة.

- بلغ عدد قضايا الخزينة منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩٤ ما مجموعه (١١٣٣) قضية، مجموع قيمها (٣٤٧٤٤٣٥٩) دينار.
- فصل في (٢٤٤) قضية منها وتم تنفيذها جزئياً، مجموع قيمها (١٣٦٢٤١٢) دينار، ورصيدها المتبقي حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٤ (٨٨٦٠٦) دينار.
- بلغ عدد قضايا عام ١٩٩٤ (٨٠) قضية فصل في (٩) قضايا منها وتم تنفيذها جزئياً، مجموع قيمها (٥٢٣٩٩) دينار، حصل منها (١٤١٢٥) دينار والباقي (٣٨٢٧٣) دينار، فصل ولم ينفذ في (٧١) قضية مجموع قيمها (١٣٤٧٤١٦) دينار و (١٨٩٧٩٦) دولار امريكي.

ثالث عشر:ـ الإختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة

بلغت قضايا الإختلاس في عام ١٩٩٤ (١١١) قضية ومجموع المبالغ المختلسة (٧٩٧٩٤٥) دينار و (٣٣٧٧٧٣) دولار امريكي وهي في تصاعد مستمر عما كانت عليه في السنين السابقة.

رابع عشر- النفقات الراسمالية لعام ١٩٩٤.

أ - بلغت النفقات الرأسمالية المقدرة في الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ ما قيمته (٣٥٨,٢) مليون دينار أو ما نسبته (٢٤,٢٪) من إجمالي النفقات العامة، وقد لوحظ تراجع النفقات المعاد تقديرها لعام ١٩٩٤ عن النفقات الراسمالية المخصصة في الموازنة بما قيمته (٤٠) مليون دينار وبنسبة (١١,٢٪)، في حين انها ارتفعت عن النفقات الفعلية لعام ١٩٩٣ بما قيمته (٢٧) مليون دينار وبنسبة (٩٪)، وهذا يعكس تباطؤ وتأخر الأجهزة التنفيذية في إنجاز المشاريع الإنمائية الأمر الذي يثبت أن مشكلة الإنجاز مشكلة اداء وتنفيذ وليست مشكلة مالية، حيث تراجعت النفقات الراسمالية المعاد تقديرها والممولة من القروض والمنح الخارجية عن المخصص في الموازنة بما قيمته (١٨,٧) مليون دينار وبنسبة (١٤,٥٪) في مشاريع وزارة التخطيط، كما تراجعت في مشاريع مؤسسة الإتصالات السلكية واللاسلكية بما قيمته (٤) مليون دينار وبنسبة (٢٣٪)، وفي مشاريع سلطة وادي الأردن بما قيمته (٦,٣) مليون دينار وبنسبة (١٩٪) وفي مشاريع باقي الوزارات بما قيمته (٣,٢) مليون دينار وبنسبة (١٠,٤٪).

ب - تراجعت النفقات المعاد تقديرها للمشاريع الممولة عن طريق وزارة التخطيط بما نسبته (١٤,٣٪) عن المخصصات المرصودة بالموازنة، فمثلاً تراجعت النفقات على مشاريع الإتصالات السلكية واللاسلكية بما نسبته (٨٦,٣٪) ومشاريع المياه والمجاري بنسبة (١٥٪) ومشاريع سلطة وادي الأردن بما نسبته (١٣,٤٪) عن مخصصاتها في الموازنة. وهذا التراجع يرتبط بالعلاقات السياسية والإقتصادية للدولة مع الدول المانحة للقروض والمعونات.

خامس عشر- مستوى الإنجاز في المشاريع الإنمائية.

بلغ متوسط نسب الإنجاز الفعلي من الإنجاز المطلوب لمشاريع وزارة التربية والتعليم (٧٦,٤٪)، ووزارة الأشغال العامة والإسكان (٦٧,٥٪) وسلطة وادي الأردن (٣٩,٦٪) وسلطة المياه (٨١٪) مما انعكس على:

أ - تأخر نسبة كبيرة من المشاريع عن برامج العمل المعتمدة.

ب - عدم صرف جزء من مخصصات هذه المشاريع وحرمان مشاريع أخرى بحاجة للتمويل من هذه المخصصات.

ج - عدم تمتع المواطن بخدمات هذه المرافق طيلة فترة التأخير.

د - كثرة الأوامر التغييرية على هذه المشاريع.

سادس عشر- السيارات الحكومية.

تابع الديوان مخالفات السيارات الحكومية لبلاغات رئاسة الوزراء وآخرها البلاغ رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٤، واعد كشفاً لبعض الدوائر والمؤسسات ومدى تقيدها بالإجراءات اللازمة لتنظيم استخدام السيارات الحكومية.

سابع عشر- تقييم الأداء

استمراراً لنهج الديوان في تقاريره السابقة على تحليل فعاليات بعض المؤسسات العامة وتقديم تقارير بهدف بيان مقدرتها على إدارة المال العام وتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة لتصويب مسارها بهدف تحسين الاداء للأموال العامة بكفاءة وفاعلية، فقد قام الديوان خلال عام ١٩٩٤ بتقييم أداء كل من بنك الإنماء الصناعي والمؤسسة الإستهلاكية المدنية.

711
378
308

ثامن عشر: توصيات الديوان.

تضمن التقرير في كافة أبوابه وفصوله توصيات محددة للمخالفات بغية معالجة أسبابها والحد من تكرارها للمحافظة على المال العام من الضياع وتوجيه الإدارة المالية لتحسين أدائها، ومن أبرز هذه التوصيات:

١ ـ التقيد بتطبيق أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول من قبل كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية، للحد من المخالفات والتجاوزات نتيجة عدم التقيد بالتشريعات النافذة، ويقترح الديوان لتفعيل ذلك القيام بما يلي:

ـ تنفيذ ما جاء ببلاغ رئاسة الوزراء رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٤ بشأن تطوير وتفعيل دور وحدات الإستشارة القانونية في الأجهزة الحكومية، تعزيزاً لمبدأ دولة القانون.

ـ تحديد واجبات ومسؤوليات الموظف القانونية في دليل إجراءات عمل يبين القوانين والأنظمة والتعليمات الواجبة التطبيق لممارسته لأعماله ويحدد المسؤولية المترتبة على مخالفته لها.

ـ تنظيم الدورات التدريبية في المجالات القانونية اللازمة لكافة الموظفين والعاملين في الجهات المعنية لتعريفهم بواجباتهم ومسؤولياتهم التي نصت عليها التشريعات المعمول بها في دوائرهم.

٢ ـ ترسيخ النهج المؤسسي في العمل في كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية من خلال تطوير معايير وأسس واضحة للقيام بالأنشطة المختلفة، ليمكن متابعة تقييم اداء تلك الأجهزة وفق تلك المعايير والأسس.

٣ ـ إيلاء تقديرات الإيرادات والنفقات في موازنة الدولة وموازنات الدوائر المستقلة وكذلك موازنات المجالس البلدية والقروية العناية الكافية، من حيث الدقة والإعتماد على الدراسات والأسس العلمية للتقدير، والإبتعاد عن المبالغة فيها وبشكل يفوق طاقة الجهات المنفذة لها وخاصة المشاريع الراسمالية.

٤ ـ قيام كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية، وكذلك الهيئات المحلية بوضع خطط واضحة لتأمين تحصيل البقايا والذمم المستحقة على المكلفين، وترجمة تلك الخطط إلى برامج محددة للتنفيذ، وفي هذا المجال فإن الديوان يؤكد على ما ورد في تقاريره السنوية السابقة من حيث:ـ

ـ قيام كافة الجهات المعنية بتنظيم كشوف بأسماء المدينين مع ذكر عناوينهم الواضحة، وتكليف أقسام الجباية ضمن برامج زمنية محددة بتحصيل تلك الذمم والبقايا تتفق وأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

ـ بعد استنفاذ كافة الوسائل المتاحة من قبل الجهات الدائنة للتحصيل يتم تنظيم كشوف بأسماء المدينين المتخلفين عن الدفع.

ـ تتابع كافة الجهات تحصيل الذمم والبقايا المطلوبة لها مع وزارة المالية أو الجهات الأخرى من خلال الكشوف والسجلات المنظمة لهذه الغاية وإجراء المطابقة الدورية لها وصولاً إلى تحصيلها بالكامل.

ـ إيجاد وسائل حديثة وفاعلة لتحسين وسائل الجباية ومنها:

ـ وضع حوافز مالية للمكلفين الذين يلتزمون بتسديد الضرائب والرسوم في مواعيد محددة.

ـ وضع تعليمات محددة لتقسيط المبالغ المستحقة على المكلفين من سنين سابقة يصعب تسديدها دفعة واحدة.

٥ - قيام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية بالتنسيق مع وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة، لرصد المخصصات الكافية لتسديد الإلتزامات المترتبة عليها ضمن مشاريع موازناتها للسنوات القادمة، وأن تلتزم بعدم صرف تلك المبالغ إلاّ لهذه الغاية.

٦ - تنفيذ بلاغ رئاسة الوزراء رقم (١٩) لسنة ١٩٩٣ والمتضمن تنظيم إجراءات مراحل سير العطاءات من حيث الإعداد والتحضير والإحالة والتنفيذ بصورة سليمة ودقيقة.

٧ - إصدار أسس ومعايير واضحة لإجراءات استلام المشاريع المختلفة وتحديد ضوابط للمسميات والحجوزات نظراً للعشوائية المتبعة حالياً في إجراءات الإستلام.

٨ - تشكيل لجان مشتركة او تسمية ضباط إرتباط وتنسيق بين كافة الجهات الرسمية قبل إعداد وثائق العطاءات للمشاريع الرأسمالية، وخاصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية، تكون مسؤولة عن تنفيذ التنسيق المسبق فيما بينها، بهدف تخطيط وتنفيذ المشاريع بالتسلسل والتتابع الذي يقلل إلى أقصى الحدود استنزاف طاقات البلد ومقدراته المالية.

٩ - تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية العاملة في الأجهزة الرسمية للقيام بدورها الفاعل في الرقابة الداخلية، واستكمال البنية الهيكلية لتلك الوحدات ووضع التعليمات التنظيمية والفنية اللازمة لعملها، مع التأكيد على إنشاء تلك الوحدات في الجهات الرسمية التي لم يتم فيها ذلك.

١٠ - العمل على تزويد ديوان المحاسبة بنسخ من تقارير وحدات الرقابة الداخلية للإستفادة منها في تخطيط وتنفيذ العمل الرقابي على الجهات الصادر بشأنها تلك التقارير مما يسهل إجراءات التدقيق.

١١ - التقيد بأحكام قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته فيما يتعلق بضرورة الرّد على الإستيضاحات التي يقدمها الديوان إلى الجهات الخاضعة لرقابته ضمن المدة القانونية وفقاً لنص المادة (١٦) منه، لما في ذلك من توفير في الوقت والجهد والمال الذي يمكن استغلاله في الوفاء بالواجبات والمهام الموكولة للديوان.

١٢ - التقيد بأحكام نظام اللوازم حفاظاً على حقوق الخزينة المتمثلة بالأموال العامة التي تصرف على إقتناء اللوازم العامة والتصرف بها وصيانتها، وذلك من خلال تفعيل مواد النظام كافة، وفي هذا المجال فإن الديوان يؤكد على الأمور التالية:

- قيام كافة الجهات الرسمية بإعتماد سياسات محددة لشراء اللوازم العامة وإقتنائها وصيانتها بما يتفق واحتياجاتها الفعلية المبنية على الدراسة الدقيقة لتلك الإحتياجات مما يقلل من تكدس اللوازم او إتلافها نتيجة انتهاء صلاحيتها وخاصة المواد الغذائية والأدوية.

- مسك سجلات منظمة للوازم وعطاءاتها على أحدث الأساليب المتبعة، والعمل على اتباع أحدث الطرق العلمية المرعية في حفظ وتخزين اللوازم بما يضمن سلامتها من التلف.

- قيام الجهات الرسمية بالكشف الدوري على المستودعات للتأكد من سلامة إجراءات التسجيل والقيد وكذلك سلامة إجراءات الحفظ والتخزين وبالتالي معالجة أية مشاكل تعترض المحافظة على اللوازم العامة قبل وقوعها أو تلافي تكرار ماوقع منها مستقبلاً، وتقديم نسخ من تقارير نتائج الكشوفات الدورية إلى كل من ديوان المحاسبة ودائرة اللوازم العامة.

- إعتماد مختبرات جهة محددة تكون صاحبة الصلاحية في فحص واعتماد ادخال المواد الغذائية إلى المملكة، وتعديل القوانين والأنظمة بما يحقق ذلك من أجل تسهيل الإجراءات وتحديد المسؤولية بهذا الخصوص.

١٣ - يؤكد الديوان على التوصيات الواردة في قراري اللجنة المالية في

711
378
308

مجلس النواب رقمي (٣) لسنة ١٩٩٤ و (٧) لسنة ١٩٩٥ والمتعلقين بالتقارير السنوية لديوان المحاسبة ذات الأرقام (٤٠) لسنة ١٩٩١ و (٤٢، ٤٣) لسنتي (١٩٩٢ و ١٩٩٣) على التوالي، وذلك لتكرار غالبية المخالفات والتجاوزات على المال العام ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- السلف المدينة المصروفة للشركات من خزينة الدولة لغاية نهاية عام ١٩٩٤ رغم تعثر بعضها لسنوات عديدة.
- الصرف بعجز من حساب امانات الخزينة.
- قضايا دعاوى الحكومة وضرورة تفعيل دور قسم الدعاوى في وزارة المالية، وكذلك قيام وزارة العدل بالتأكيد على متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة بدعاوى الحكومة والتنسيق مع وزارة المالية بخصوص مطابقة البيانات الواردة في سجلاتهما.
- حسابات التأمين الصحي وتقديم التقرير النهائي عنها بأقرب وقت، وكذلك العمل على وضع نظام محاسبي يلائم حسابات مديرية التأمين الصحي.
- الذمم المتحققة لوزارة التموين على أصحاب المطاحن الخاصة، والفوائد المقررة عليها ومطابقة الأرصدة المتحققة على المطاحن الواردة في سجلاتها وسجلات المطاحن بصفة دورية.
- معالجة أوضاع المنظمة التعاونية والبنك التعاوني.
- تأخر لجان التدقيق والتحقيق المشكلة في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية في إنجاز اعمالها خلال المدد المحددة لها.
- تصويب أوضاع الملكية الأردنية وإعادة هيكلتها وتحصيل الذمم المستحقة لها بما ينسجم وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٨٦) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢.
- وقوع عدد من الإختلاسات والتزوير في الأموال العامة، مما يستدعي ضرورة متابعة قضاياها وتحصيل قيمها، ووضع الترتيبات اللازمة للحيلولة دون التمادي في ذلك، ودراسة أسبابها ومعالجتها من قبل الجهات المعنية كل حسب اختصاصه.

- قيام الجهات الرسمية بتعيينات تخالف القوانين والأنظمة والأسس التي تحكمها، مما يستدعي الأمر معالجتها والطلب من كل من ديوان الرقابة والتفتيش وديوان الخدمة المدنية ممارسة صلاحياتهما في هذا الخصوص.

١٤ - قيام كل من المؤسسة الإستهلاكية المدنية وبنك الإنماء الصناعي، باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات الواردة في تقريري أداء تلك المؤسستين وتزويد الديوان بما يفيد ذلك ضماناً لحسن استخدام المال العام باقتصاد وكفاءة وفعالية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام،،،،

رئيس ديوان المحاسبة

د. عبد خرابشة

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة المالية

السيد الأمين العام :

٤ - ١ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨ والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦.

معالي رئيس المجلس : السيد حمزه منصور

السيد حمزه منصور : أذكر معاليكم بأسماء مدرجة على بند ما يجد من أعمال من الجلسة السابقة،، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : ما غابت عن ذهني لكن في هذه الجلسة ارتأيت أن نتفرغ لموضوع مناقشة الموازنة العامة، وسيكون للزملاء المدرجة أسماؤهم من الجلسة السابقة الأولوية في جلسة ما بعد الموازنة. تفضل السيد المقرر

السيد منير صوبر : مقرر اللجنة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

قرار اللجنة المالية لمجلس النواب حول

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات ابتداءً من تاريخ ٩/١٢/١٩٩٥ ولغاية ٢٨/١٢/١٩٩٥ برئاسة معالي الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة المهندس منير صوبر وأعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسعادة.

م. علي أبو الراغب، م. سمير قعوار، م. سمير حباشنة، د. راتب السعود، د. نادر أبو الشعر، توفيق كريشان، محمد الحنيطي، علي الشطي، ذيب أنيس، بدر الرياطي، د. محمد عويضة، سميح الفرح، د. هاني حجازين، م. عبد موسى النهار، جميل الحشوش، د. عبدالحافظ الشخانبة، خالد عبدالنبي العجارمة.

وحضر اجتماعات اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية لمجلس الأعيان.

وحضر جميع هذه الإجتماعات معالي وزير المالية السيد باسل جردانة وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة السيد عبدالرحمن العجلوني وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة.

كما وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة أصحاب المعالي والسعادة النواب السادة د. عبدالله النسور، د. عبدالرزاق طبيشات، م. منصور بن طريف، م. عبدالهادي المجالي، عبدالكريم الدغمي، أنور الحديد، محمد الذويب، مفلح الرحيمي، عبدالرحيم العكور، د. مصطفى شنيكات، حاتم الغزاوي، د. أحمد القضاة، حماد أبو جاموس، د. عبدالمجيد الأقطش، مفلح اللوزي، محمد داودية، فواز الزعبي، د. محمد الحاج، أحمد الكساسبة، وعبدالمجيد العزام.

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة عطوفة السيد حكم خير أمين عام مجلس الأمة.

وبتاريخ ١١/١٢/١٩٩٥ اجتمعت اللجنة المالية مع معالي وزير المالية وعطوفة مدير عام الموازنة العامة في لقاء خصص لموضوع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦، واستمعت اللجنة من معالي الوزير إلى شرح مطول ومستفيض لأهم الملامح الرئيسة التي تضمنها مشروع قانون الموازنة في ظل الظروف الحالية وكذلك وضعت اللجنة خطة عملها في دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦.

كما واجتمعت اللجنة المالية مع أصحاب المعالي السادة:

المهندس علي أبو الراغب	**وزير الصناعة والتجارة**
الدكتور نادر أبو الشعر	**وزير العمل**
الدكتور عبدالرزاق النسور	**وزير الأشغال العامة**
الدكتورة ريما خلف	**وزير التخطيط**
الدكتور عارف البطاينة	**وزير الصحة**
المهندس صالح ارشيدات	**وزير المياه والري**

واصحاب العطوفة السادة:

مساعد مدير عام دائرة الإحصاءات العامة

رئيس جمعية حماية المستهلك

واستضافت اللجنة الخبراء الإقتصاديين السادة

جواد حديد واحمد النمري

وقد بحثت اللجنة معهم مختلف جوانب مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات بكافة بنودها وأبوابها وفصولها وقدموا للجنة المالية معلومات وبيانات وإيضاحات قيمة تشكل جزءاً مهماً من الأرضية التي بُني عليها مشروع قانون الموازنة العامة كما أوضحوا التوجيهات والتطلعات والأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها من خلال أرقام هذه الموازنة. واللجنة لتجد من واجبها أن تتقدم من معالي وزير المالية ومدير عام دائرة الموازنة بوافر الشكر والتقدير لروح التعاون التي أبدوها أثناء المناقشات وذلك في إطار الشعور بالمسؤولية والتعاون البناء والفهم المشترك كما وتشكر اللجنة أصحاب المعالي

والعطوفة على مشاركتهم بتقديم الايضاحات والمعلومات التي طلبتها اللجنة كما لا يفوت اللجنة أن تشكر السادة النواب من غير أعضاء اللجنة المالية الذين ساهموا في إثراء المناقشات في جميع مراحل بحث الموازنة العامة.

هذا وقد أسفرت مناقشات اللجنة عن جملة من القضايا والمواضيع نرى عرضها على مجلسكم الكريم على النحو التالي:

اولاً: برنامج التصحيح الإقتصادي:

تابعت اللجنة تنفيذ الحكومة برنامج التصحيح الإقتصادي وذلك لتحقيق الأهداف المرسومة في ذلك البرنامج، كما اطلعت اللجنة على برنامج التصحيح الإقتصادي للأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٨ والذي يهدف إلى:

١ - زيادة الإعتماد على الذات.

٢ - الإستمرار في بناء احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية وبحيث يصل الإحتياطي الرسمي خلال عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٩٢٠) مليون دولار مع المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتبني السياسات اللازمة لجذب الموجودات المحررة بالدينار الأردني مقارنة مع تلك المحررة بعملات أجنبية بما في ذلك أسعار الفوائد.

٣ - تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني ليصل إلى أقل من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨.

وليصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦.

٤ - المحافظة على نمو حقيقي ومتواصل للناتج المحلي الإجمالي وبمعدل لا يقل عن ٦٪ لرفع مستوى المعيشة وتوفير المزيد من فرص العمل.

٥ - الحفاظ على معدل المستوى العام للاسعار بحيث لا يزيد عن ٤٪ سنوياً.

٦ - زيادة المدخرات الوطنية من خلال ضبط الإنفاق الجاري للحكومة.

٧ - العمل على تخفيض حجم المديونية الخارجية وأعبائها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال مقايضة الدين بالمساعدات مع السعي لتخفيض أعباء هذه المديونية كنسبة من الصادرات الوطنية.

٨ - تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية بما في ذلك الرسوم والضرائب الاخرى من ٧٠٪ إلى ٥٠٪ لعام ١٩٩٦ وإلى ٤٠٪ لعام ١٩٩٧.

٩ - تفعيل دور الحكومة الرقابي والتوجيهي وإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الإقتصادية.

١٠ - تحقيق نسبة استثمار عالية تصل إلى ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

١١ - تعزيز شبكة السلامة الإجتماعية مع ترشيد استهلاك المواد التموينية المدعومة ومن خلال إيصال الدعم لمستحقيه.

١٢ - السعي المتواصل لتخفيض الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات.

وتؤكد اللجنة أن يتم التعامل مع هذا البرنامج وفق مصالحنا الوطنية الإقتصادية والإجتماعية.

ثانياً : المديونية:

إن اللجنة المالية تؤيد توجه الحكومة بعدم اللجوء إلى الإقتراض الداخلي وللسنة الثالثة على التوالي الأمر الذي يساهم في توفير التمويل اللازم لاستثمارات القطاع الخاص، كما تثمن اللجنة جهود الحكومة المتواصلة في تخفيض المديونية الخارجية وأعبائها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفضت هذه النسبة من (١٩٠٪) عام ١٩٩٠ إلى (٩١٪) عام ١٩٩٥، ولهذا الإنخفاض دلالة على استمرار تحسن الإقتصاد الأردني، إلا أن اللجنة المالية تطالب بالمزيد من الإتصالات مع الدول والمؤسسات المقرضة لتخفيض المديونية من خلال الشطب او تحويلها إلى منح ومساعدات وقروض ميسرة للوصول إلى نسبة الدين الى الدخل القومي ما دون ٧٥٪ الأمر الذي سيساهم في معالجة الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات وتنمية احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية ويتيح الفرصة لاستثمار واستغلال الموارد المحلية ليتمكن الإقتصاد من مواجهة الأعباء المترتبة عليه وترى اللجنة أن تكاليف خدمة الدين الخارجي على موازنة الدولة تعادل ١٥٪ من قيمة إيراداتنا من العملات الأجنبية من صادراتنا هي نسبة جيدة.

ثالثاً : المستوى العام للأسعار:

ترى اللجنة المالية بان نسبة النمو في الاسعار المعلن عنها في خطاب الموازنة والبالغة (٢,٢٪) لعام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ لا تعكس ارتفاع الأسعار المستمر الذي يعاني منه المواطن. وعليه فإن اللجنة تؤكد أن الإرتفاع المستمر في الأسعار أضعف القدرة الشرائية للأسر الأردنية والحد من القدرة على تلبية مطالبها المعيشية مما يستدعي مطالبة الحكومة بإيجاد الوسائل الكفيلة لوضع حداً للغلاء. وتحث اللجنة المالية مجلسكم الموقر إلى توصية الحكومة بضرورة وجود مراقبة صارمة ومتواصلة لمنع رفع الأسعار.

والعمل على إصدار قانون منع الإحتكار.

إن اللجنة تؤكد ضرورة عقد جلسات خاصة لمجلسكم الكريم لدراسة هذا الموضوع واثره على المجتمع الاردني علماً بان ما خصص من زيادات خلال عام ١٩٩٦ لموظفي الدولة والقوات المسلحة لا يتمشى مع ارتفاع الأسعار الحقيقية التي يعاني منها المواطن.

وإن اللجنة توصي مجلسكم الموقر الطلب والإصرار على الحكومة بأن يكون صرف الزيادة التي اقرتها الحكومة من تاريخ ١٩٩٦/١/١ وليس من ١٩٩٦/٥/١ كما جاء في خطاب الموازنة.

رابعاً : البطالة :

إن مشكلة البطالة تناقش سنوياً مع كل مشروع قانون الموازنة العامة وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة من ١٥,٥٪ إلى ١٥٪ فإن هذه المشكلة ما زالت تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الشعب الأردني لما لها من آثار اجتماعية مدمرة وتقييداً على الموارد البشرية المتاحة واللازمة للتنمية الإقتصادية وعلى الرغم من اتفاق اللجنة المالية مع الحكومة بان الحل الأمثل لهذه المشكلة هو من خلال عملية التنمية الاقتصادية المستمرة والمتواصلة في المدى المتوسط والطويل فإن اللجنة تؤكد ضرورة إيجاد الحكومة الآلية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة في المدى القصير وتوصي اللجنة المالية بتشكيل فريق عمل على المستوى الوطني لوضع صيغ وحلول مناسبة وقابلة للتنفيذ للتصدي لهذه المشكلة باسرع وقت ممكن، وإن اللجنة ترى أن إحداث ثلاثة آلاف وظيفة في جدول التشكيلات ليس هو الحل إنما الحل يكون بإيجاد مزيد من فرص الإستثمار لاستقطاب حجم أكبر من العمالة.

خامساً : دعم المواد التموينية :

إن دعم المواد التموينية أصبح عبئاً ثقيلاً على كاهل الخزينة في ظل ارتفاع أسعار هذه المواد عالمياً وإن اللجنة المالية ترى ضرورة ترشيد استهلاك هذه المواد مع التاكيد على الإستمرار في تقديم الدعم لهذه المواد ولمستحقيه من الفقراء، كما تؤكد اللجنة ضرورة إعادة النظر في توزيع البطاقات التموينية وسحبها من المقتدرين.

وأما فيما يتعلق برغيف الخبز فإن اللجنة تقترح تقديم دعم نقدي ومباشر للأسر الفقيرة والمستحقة للدعم وذلك بتعديل أسعار الخبز وتعويض المستحقين من الدعم بمبلغ نقدي مما يتيح الفرصة لخفض الإنفاق الحكومي ومن ثم عجز الموازنة العامة. كما تبين للجنة أن مادة الأعلاف المدعومة يستفيد منها مربوا أغنام وماشية غير أردنيين وبطريق غير مباشر الأمر الذي يعني إهداراً للمال العام وتقترح اللجنة في هذا الصدد إيجاد وسائل عملية لمعرفة اعداد الثروة الحيوانية وحيازاتها وذلك بهدف إيصال الدعم لمربي الماشية وليس لتجارها.

وأن يصار إلى إجراء مسح إحصائي حقيقي ودقيق لمعرفة حجم الثروة الحيوانية في المملكة حيث أن كثير من الدعم المقدم لمادة الاعلاف يذهب لغير مستحقيه.

سادساً: مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥:

تضمن تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ (٦٤) توصية اقرها مجلسكم الكريم وقد تابعت اللجنة ما قامت الحكومة بتنفيذه من هذه التوصيات خلال هذا العام حيث تبين أن الحكومة نفذت بعض هذه التوصيات، في حين لم تنفذ الحكومة البعض الآخر، لذا توصي اللجنة بالتأكيد على الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات علماً بأن عدم تنفيذها بعد أن اقرها المجلس يعتبر مخالفاً لقرارات وتوصيات المجلس.

سابعاً: مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦:

تثمن اللجنة جهود الحكومة في إخراج مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ ضمن مفهوم موازنة البرامج والأداء وتضمين هذه الوثيقة كافة النفقات المتعلقة بكل وزارة ودائرة حكومية: وذلك لإظهار حجم الإنفاق الفعلي لها كما تضمن مشروع القانون مؤشرات أداء بعض الوزارات والدوائر الحكومية لقياس ومعرفة مردود الإنفاق وتأمل اللجنة أن تشمل رقابة الأداء كافة الوزارات والدوائر في الموازنة القادمة.

أ. بعد دراسة مشروع القانون والجداول المرفقة دراسة مستفيضة قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة باستثناء المادتين (٢) و (٩) من مشروع القانون والتي قررت اللجنة تعديلهما على النحو التالي:

١ - المادة (٢) إضافة فقرة جديدة برقم (ج) على النحو التالي:

ج - يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية.

٢ - المادة (٩) وبالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٣) مجلس الأمة كل من:

أ - رئيس مجلس الأعيان إذا تعلق الأمر بمجلس الأمة ومجلس الأعيان.

ب - رئيس مجلس النواب إذا تعلق الأمر بمجلس الأمة ومجلس النواب.

ب. الإيرادات :

إن إعادة تقدير أرباح البنك المركزي لعام ١٩٩٥ قد بلغت (١٥,٥) مليون دينار مقارنة بـ (٣٠,٠) مليون دينار كمقدر، كما انخفضت من (٣٧,٠) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٤ إلى (١٥,٠) مليون دينار وتطلب اللجنة من الحكومة تقرير مالي مفصل لأسباب هذا التراجع في العوائد.

لاحظت اللجنة أن الإيرادات المقدرة للفصل (١٠)/الإيرادات المختلفة لعام ١٩٩٦ تبلغ (٣٦٤,٨) مليون دينار بما فيها مبلغ (١٢٠,٠) مليون دينار ليمثل الإيرادات المتوقعة للبند (١٦)/ إيرادات اخرى من هذا الفصل وتطلب اللجنة إعادة تصنيف هذه الإيرادات بشكل اكثر تفصيلاً ووضوحاً.

- تبين للجنة المالية من خلال مناقشة المنح والمساعدات بأن هناك منحاً لا تدخل وثيقة الموازنة وإنما يتم صرفها من قبل المؤسسات والوزارات المستفيدة مباشرة، وتوصي اللجنة تقديم كشف تفصيلي لهذه المنح ومصدرها والمستفيدين منها ودراسة إمكانية تضمينها لقانون الموازنة العامة وتضمينها لموازنات المستفيدين منها.

وأما بالنسبة إلى بنود الإيرادات فقد جاء تقديرها متسماً بالواقعية علماً بأن إجمالي الإيرادات المحلية المتوقعة لعام ١٩٩٦ يبلغ (١٥٨٢,٠) مليون دينار منها (٦٠,٠) مليون دينار تمثل اقساط قروض مستردة وبذلك تكون نسبة الزيادة المقدرة عن إعادة التقدير عام ١٩٩٥ (٩,٢٪) كما أن هذه الإيرادات تغطي ما نسبته (٩٠,٧٪) من إجمالي النفقات العامة مقارنة بـ (٨٧,٢٪) لعام ١٩٩٥. الأمر

الذي يتطلب من الحكومة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لرفع هذه النسبة تمشياً مع سياسة الإعتماد على الذات.

جـ. النفقات :

لدى دراسة النفقات المقدرة لعام ١٩٩٦ تبين للجنة بأن نسبة الزيادة في النفقات الجارية حوالي (٨,٣٪) من إعادة تقدير عام ١٩٩٥ وقد نجمت هذه الزيادة عن المخصصات المرصودة لتغطية زيادة المتقاعدين التي بدأ صرف الثلث الأول منها بتاريخ ١٩٩٥/٥/١ والثلث الثاني بتاريخ ١٩٩٦/٥/١ وزيادة العاملين في الدولة والقوات المسلحة المتوقع صرفها في عام ١٩٩٦، في حين بلغت الزيادة في النفقات الرأسمالية حوالي (٢٢,٢٪) وهي نسبة جيدة وفي الإتجاه الصحيح.

وفي هذا المجال ترى اللجنة ضرورة الإستمرار في تخفيض الإنفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لزيادة نسبة المدخرات الوطنية وبهدف دعم الإستثمار الحكومي في المجالات التي توفر البيئة الإستثمارية الملائمة وتدفع عجلة النمو الاقتصادي. وبناءً عليه توصي اللجنة بخفض النفقات الجارية ما عدا الرواتب والأجور بنسبة ٢٪ من النفقات الواردة في الموازنة.

د. عجز الموازنة العامة:

جاء مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ متوازناً في حين ترى اللجنة ان العجز الحقيقي يبلغ (٢٧٠,٤) مليون دينار إذا ما أخذ بعين الإعتبار تسديد القروض الداخلية والخارجية وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة حوالي (٤٣٣,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٨,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة (٩,٩٪) مقدر العجز لعام ١٩٩٥، وعلى الرغم من هذا التخفيض فإن هذا يتطلب التأكيد على الحكومة مواصلة الجهود لتخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات المحلية بتحسين جبايتها وترشيد وضبط الإنفاق العام غير المبرر.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين

إن اللجنة المالية وعلى ضوء دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة للعام ١٩٩٦ وخطاب الحكومة ومناقشة أصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين في الوزارات والدوائر الحكومية كل في مجال اختصاصه تتقدم لمجلسكم الكريم بالتوصيات التالية:

وزارة المالية:

١ - تقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة لمجلس النواب خلال الربع الاول من كل عام ليتم اطلاع المجلس عليها أثناء انعقاده.

٢ - تسهيل الإجراءات الجمركية أمام المستثمرين واختصار الروتين والبيروقراطية والعمل على وضع الأنظمة بشفافية عالية ووضوح يمكن المستثمرين من التعامل معها بأريحية.

٣ - وضع أسس ومعايير محددة عند تعبئة وظائف الفئة الرابعة في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بحيث تتم التعيينات من قبل لجان تراعي المصلحة العامة والعدالة بين كافة المواطنين وحاجات المناطق.

٤ - العمل على مساواة الرواتب التقاعدية لموظفي الدولة الخاضعين لقانون الضمان الإجتماعي بالرواتب التقاعدية المدنية.

٥ - ضرورة تقديم مشروعي قانوني الجمارك وسوق عمان المالي استكمالاً لحزمة قوانين الإصلاح الإقتصادي.

وزارة التخطيط:

٦ - إعادة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من حيث سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الأردني وتوزيعهم الجغرافي وإعطاء مزيد من الأهمية لجمع المعلومات الإحصائية فيما يتعلق بمستوى الأسعار والبطالة والتأكد من صحة المعلومات وإدخال أساليب حديثة أثناء القيام بعمليات الإحصائية وإعادة النظر في أوزان وأهمية السلع الداخلة في سلة السلع الإستهلاكية.

٧ - إجراء مسح إحصائي دقيق لدخول الأسر الأردنية وذلك لتحديد مستحقي دعم المواد التموينية.

٨ - إعادة النظر في الحدود الدنيا لخطي الفقر المدقع والمطلق.

٩ - إجراء مسح ميداني شامل لكافة محافظات المملكة لتحديد الإمكانيات المادية و الطبيعية والبشرية وخدمات البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك وضع خطة لتوجيه وتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات المختصة.

١٠ - التاكيد على وزارة التخطيط بتوجيه التمويل إلى المشاريع المنتجة والهادفة لبناء اقتصاد وطني قوي وضمن أولويات المجتمع الأردني.

وزارة الأشغال العامة:

١١ - إجراء مسح فني شامل لكافة طرق المملكة لوضع خطة لصيانة وإعادة إنشاء هذه الطرق وفق معايير وأولويات محددة للحفاظ على استثمارات المملكة في هذا المجال والحد من استحداث طرق جديدة.

١٢ - إعتبار كافة الطرق داخل حدود أمانة عمان الكبرى من مسؤولية أمانة عمان من حيث صيانتها وإنشاءها.

وزارة الصناعة والتجارة:

١٣ - وضع خطة عملية لزيادة وتوجيه الإستثمار نحو القطاعات الإقتصادية المختلفة المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة واستمرارية تطوير التشريعات التي تخدم هذا الهدف.

١٤ - العمل على إقامة مدن صناعية في كافة المحافظات والإسراع في انجاز ما بدء به منها بما يساعد على تشجيع الإستثمار في مختلف مناطق المملكة.

١٥ - العمل على تسهيل إقامة المستثمرين بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العمل والتخلص من الروتين والبيروقراطية اللذان يشكلان عقبة في استقطاب المستثمرين وذلك بموجب القوانين والأنظمة المرعية.

١٦ - ضرورة الإسراع في تقديم قانون حماية الإقتصاد الوطني وقانون الشركات وقانون منع الإحتكار بأسرع وقت ممكن.

وزارة النقل:

١٧ - معالجة ازمات نقل الركاب في مختلف مناطق المملكة من خلال تعزيز خطوط النقل وفتح باب المنافسة بين الشركات العاملة على نفس الخطوط والغاء الإحتكارات على الخطوط المختلفة ووضع حد للثراء غير المشروع بالمتاجرة بخطوط الباصات وطبع التكسي.

وزارة العمل:

١٨ ـ ضرورة تنظيم سوق العمل ومراقبة العمالة الوافدة والتأكد من التزامها بالحصول على الإقامة وتصاريح العمل والتنسيق مع الحكام الإداريين في مختلف مناطق المملكة لتحقيق هذه الغاية.

١٩ ـ وضع آلية محددة لمنح تصاريح العمل وأذونات الإقامة من خلال التنسيق التام بين وزارة العمل ووزارة الداخلية.

٢٠ ـ ضرورة تطبيق قانون العمل تطبيقاً فعلياً فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل وغيرها من الظروف التي إذا ما توفرت فإنها ستدفع العامل الأردني على العمل في المجالات التي لا تجذب العامل الأردني إليها.

٢١ ـ تكثيف الجهود الحكومية في مجال التدريب المهني والتوسع في تطوير وفتح مراكز جديدة مجهزة بالأجهزة والمدربين الأكفياء في مختلف مناطق المملكة بهدف توفير الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لمتطلبات الطموحات الإستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يكون في كل محافظة مركز تدريب على الأقل من خلال خطة زمنية واقعية يشترك فيها القطاعين العام والخاص.

صندوق المعونة الوطنية:

٢٢ ـ إعادة النظر في قيمة المعونة الشهرية المقدمة وأسسها من الصندوق للأسر المحتاجة وبما يلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

٢٣ ـ توسيع نشاط الصندوق وزيادة عدد المستفيدين منه بشكل عادل وعلى مختلف مناطق المملكة ورصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية.

صندوق التنمية والتشغيل:

٢٤ ـ تسهيل إجراءات حصول المواطنين على قروض الصندوق للمشاريع الفردية والحد من العراقيل التي تعيق إمكانية الحصول على القروض دون التسبب في إهدار المال العام والتأكيد على توزيع هذه القروض بشكل عادل على مختلف مناطق المملكة.

مؤسسة الضمان الإجتماعي:

٢٥ ـ تفعيل دور المؤسسة في التنمية الإقتصادية ومنحها مزيداً من الإستقلال المالي والإداري واستخدام الأموال المتوفرة لديها في الإستثمار بما يساهم في تنمية الإقتصاد الوطني ويوفر لها مردوداً يعينها على الوفاء بالتزاماتها.

٢٦ ـ إجراء دراسة جادة لتغطية المتقاعدين المشتركين بالضمان الإجتماعي بالتأمين الصحي وذلك للذين لا يشملهم التأمين الصحي ضمن المؤسسات التي يعملون بها.

وزارة الصحة:

٢٧ ـ لقد جاء في خطاب العرش السامي في السنتين الماضيتين كما وعدت الحكومات المتعاقبة بتطبيق التأمين الصحي الشامل لأبناء الوطن وحتى الآن لم تأخذ الحكومة أي إجراء، لذا توصي اللجنة بضرورة قيام الحكومة بوضع برنامج للتأمين الصحي الشامل لسائر المواطنين وأن يبدأ هذا العام بتأمين كل من هم

تحت خط الفقر المطلق بما في ذلك عمال المياومة الدائمين في البلديات والقطاع العام على أن يبلغ ذلك التامين الشامل لكافة المواطنين خلال ٣ سنوات.

٢٨ ـ بعد أن أصبح مستشفى البشير غير قادر على استيعاب الأعداد الكبيرة من المرضى فإن اللجنة توصي بضرورة إنشاء مستشفى حكومي آخر في عمان بحيث يخفف من الضغط غير المعقول على مستشفى البشير.

وزارة الإعلام:

٢٩ ـ في الوقت الذي تتوجه فيه كثير من الدول إلى الشركات الإعلامية الخاصة فإننا نرى أن التكاليف لهذه الوزارة كبيرة وتوصي اللجنة بضرورة تقليص نفقاتها وأن يكون الإعلام وطنياً ومنتمياً.

وزارة المياه والري:

٣٠ ـ مواصلة دعم مشاريع الوزارة في قطاع المياه والري وخصوصاً السدود والحفائر والبدء في إنشاء مشاريع السدود في الوالة والموجب والتنور لتنمية منطقة الأغوار الجنوبية.

٣١ ـ مواصلة تحديث أجهزة وآليات مديرية الصيانة والتشغيل في سلطة وادي الأردن بما يكفل ديمومة منشآت الري في تقديم خدماتها للمزارعين بشكل دائم وبكلفة مقبولة.

٣٢ ـ تسريع خطة وزارة المياه في إعادة هيكلة أجهزة الوزارة وسلطة وادي الأردن وسلطة المياه بهدف إنشاء هيكلية واحدة وقانون واحد لقطاع المياه وبما يكفل توحيد السياسات والجهود في هذا القطاع واستيعاب الأفكار الجديدة لمشروع تطوير أخدود وادي الأردن.

٣٣ ـ لقد قامت سلطة وادي الأردن بدور مشكور في تطوير الوادي ووضعه في الوضع الإقتصادي الأمثل لذا ترى اللجنة أن على السلطة أن تتخلى عن بعض مهامها المتعلقة بالوزارات الأخرى وأن توجه عنايتها إلى مناطق أخرى بحاجة إلى خدماتها ضمن قانونها.

٣٤ ـ إن نسبة الفاقد من المياه عالية جداً تنعكس بشكل كبير على تكلفة المياه وإيصالها إلى المواطنين. ولذلك توصي اللجنة بتفعيل أجهزة وطواقم الصيانة لإصلاح الأعطال بالسرعة الممكنة وتحديث شبكات المياه في مختلف مناطق المملكة وأن لا يتكفل المواطن بدفع الفاقد وتشديد الرقابة على مستغلي المياه بطرق غير مشروعة وأن تلتزم الحكومة بعدم رفع أسعار مياه الشرب.

٣٥ ـ ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي لمناطق جنوب وشرق عمان لما لهذا المشروع من أهمية كبيرة تتعلق بصحة المواطنين ومنع تلوث البيئة.

وزارة الشباب:

٣٦ - لا يزال كثير من شبابنا لم يلق الرعاية الكافية فالفراغ القاتل الذي يمضيه الشباب والذي سبب وسيسبب إذا لم تقم الحكومة بدورها الريادي في رعاية الشباب وإشغال أوقات الشباب إلى الإنحراف الذي تعاني منه كثير من الدول النامية والمتقدمة.

إن إنشاء النوادي والمجمعات الرياضية وإنشاء المكتبات سواء المتنقلة أو الثابتة هي من مسؤولية الحكومة لذا فإن اللجنة توصي بأن على الحكومة أن توفر المبالغ الضرورية لإنشاء النوادي بجميع أشكالها ونشر المكتبات في جميع محافظات المملكة.

توصيات عامة:

٣٧ - ضرورة إيجاد الوسائل الكفيلة لتقليص الترهل والبيروقراطية في الجهاز الإداري في الدولة وزيادة انتاجيته حيث أصبح هذا الترهل ظاهرة واضحة.

٣٨ - ترى اللجنة ضرورة مطالبة الحكومة بزيادة اهتمامها بالقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، ومن هنا تؤكد اللجنة على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الإختناقات التسويقية التي يعاني منها المزارعون والتي أدت إلى تدني أسعار المنتوجات الزراعية بشكل حاد الحق بهم خسائر كبيرة.

٣٩ - تحديث وتطوير قانون ديوان المحاسبة ليتماشى مع التطورات الإقتصادية والأساليب الحديثة في المراجعة والتدقيق وكذلك إعطائه الإستقلال المالي والإداري وشمول رئيسه بالحصانة الدائمة.

٤٠ - إن اللجنة المالية بعد الدراسة والتدقيق لأعمال عدد من الوزارات توصلت لقناعة في ضرورة إعادة النظر في الجدوى من بقائها حيث يمكن دمج بعض هذه الوزارات في وزارة واحدة مما سيوفر كثير من النفقات غير الضرورية.

٤١ - مواصلة دعم قواتنا المسلحة الباسلة سياج الوطن ودرعه وضمانة أمنه، والأمن العام العين الساهرة على أمن الوطن والمواطن، والدفاع المدني بكل ما تحتاجه هذه الأجهزة من معدات واحتياجات فنية متطورة وكفاءات بشرية لضمان الأمن والإستقرار والطمأنينة اللازمة للتنمية الإقتصادية المتواصلة والسلامة الإجتماعية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء الدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير، فإننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ مع الأخذ بعين الإعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير، والتزام الحكومة بقبولها.

وترى اللجنة أن يرفع مجلسكم الكريم شكره إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤبة والمبذولة في كافة المجالات الدولية للإرتقاء بالمملكة والنهوض بها إلى أرفع المستويات، والشكر الموصول إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظم الذي يولي جل اهتمامه لتدعيم بناء الإقتصاد وتصويب مساره وتعميم مكاسب التنمية الشاملة.

كما تتوجه اللجنة المالية بالإعتزاز والتقدير إلى أبناء هذا الوطن لما بذلوه من انتماء وتضحيات لعزة الأردن الجديد، وبما أظهروه من وعي وإخلاص لخدمة وطننا العزيز وبما يتحلون به من وعي وتفان وإخلاص لخدمة بلدهم ونموه.

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم معها بأفكاره وارائه بإثراء المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة. كما تشكر اللجنة جميع العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذين ساهموا بإخراج وإعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦.

حفظ الله الأردن الغالي وحفظ مسيرته المظفرة بقيادة الحسين الباني. سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اللجنة المالية

ملاحظة: ١ . مخالفة مقدمة من معالي النائب توفيق كريشان

٢ ـ مخالفة مقدمة من سعادة النائب منير صوبر

٣ ـ مخالفة مقدمة من سعادة النائب علي الشطي

٤ ـ مخالفة مقدمة من السادة النواب أصحاب السعادة د. محمد عويضة، بدر الرياطي، ذيب أنيس.

المرفقات:

كشف بتوصيات اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ الغير منفذة.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً سعادة مقرر اللجنة المالية السيد منير صوبر، هناك بعض المخالفات من بعض الزملاء، أرى أن تقرأ المخالفات الآن بعد ان انتهى الزميل المقرر من تلاوة التقرير ثم ندخل في المناقشة مباشرة، المخالفة الأولى من معالي السيد توفيق كريشان.

السيد توفيق كريشان :

شكراً معالي الرئيس. ارجو أن أبين مخالفتي لتوصية اللجنة المالية بالبند الخامس والذي تقترح من خلاله تعديل سعر الخبز ويعود ذلك إلى عدم استقرار الأسعار للمواد الرئيسة التي يعتمد عليها الفقير في هذا البلد علماً أنها المادة الوحيدة التي لا تخضع للتلاعب باسعارها لكون وزارة التموين هي الجهة الوحيدة التي تقوم باستيرادها كالسكر والأرز أما بقية المواد الأساسية فانها تتعرض باستمرار للإرتفاع مما يزيد في إثقال كاهل الفقير.

لذا أرى أن يكون هناك تحديداً فعلياً لأسعار المواد الأساسية الأخرى وتحديد ما هي الأسر التي يقل دخلها فعلاً عن (٥٠٠) دينار من خلال دراسة إحصائية دقيقة جداً لكون هناك عائلات كثيرة غير خاضعة للضمان الإجتماعي ومن غير موظفي القطاع العام. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، المخالفة الثانية من مقرر اللجنة السيد منير صوبر

السيد منير صوبر: مخالفة للبند (١٢) من التوصيات حيث أن الطرق النافذة المتواجدة في كافة بلديات المملكة محكومة بقوانين وأنظمة تحدد مسؤولية وزارة الأشغال العامة في إنشائها وصيانتها. وبما أن قانون البلديات ينص على اعتبار أمانة عمان الكبرى تعتبر بلدية من كافة الوجوه فإنني أرى أن هذه التوصية مخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها. وإن لدى أمانة عمان الكبرى من النفقات في خدمة اكثر من نصف عدد سكان المملكة مما يجعلها تعجز

عن إنشاء وصيانة الطرق النافذة والتي هي قانوناً وأنظمة من مسؤوليات وزارة الأشغال العامة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، مخالفة ثالثة من الزميل علي الشطي، الزميل علي غير موجود، المخالفة التي تليها من الزملاء الدكتور محمد عويضة، بدر الرياطي، ذيب أنيس، الدكتور عويضة تفضل إقرا المخالفة.

الدكتور محمد عويضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

نسجل نحن الموقعين أدناه مخالفتنا للأغلبية المحترمة على مشروع قانون الموازنة:

ابتداء نود أن نذكر بأن حكومة السيد مضر بدران السابقة قد اتخذت قراراً بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بناء على طلب من نواب الحركة الإسلامية آنذاك، وبما أننا مسلمون وفي بلد مسلم ينص دستوره على أن دين الدولة الإسلام فإننا نطالب بأن نرى أثر هذا ولو بخطوات في اقتصادنا الذي ما يزال يقوم على أساس ربوي وما يزال يستند إلى الديون الربوية، إننا نعلم الظروف الدولية لكننا في نفس الوقت نعلم أن بإمكان الحكومة أن تدرس هذا الأمر وأن تخطو نحوه ببعض الخطوات.

١ - تضمن خطاب الموازنة التزاماً بالمحافظة على سعر صرف الدينار وهذا جيد لكن الحكومة تقترض من الخارج لدعم سعر صرف الدينار بزيادة الإحتياطات، وهي بهذا تساهم في الإخلال بأمر آخر هام وهو العمل على تخفيض المديونية، أي أن الثمن الذي ندفعه للحفاظ على سعر صرف الدينار يكون على حساب أمر آخر وهو الإخلال بهدف من أهداف الموازنة وهو تخفيض المديونية.

وهناك بدائل غير المديونية من زيادة الإعتماد على الذات واتباع سياسات من التقشف لا سيما في الإنفاق الحكومي وبالعمل على تخفيض المستوردات وخاصة الكمالية منها.

٢ - إن إحتياطات البنوك من العملة الصعبة في تراجع مما يجعلها تأخذ من البنك المركزي مما يضاعف مشكلة نقص الاحتياطيات من العملة الصعبة مما يهدد بتخفيض سعر الدينار وما يترتب على ذلك من مخاطر اقتصادية واجتماعية.

٣ - إن السياسات الإقتصادية المستمرة تساهم في توسيع الفجوة بين فئات المجتمع مما يجعل الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً، وينبغي أن تتخذ الحكومة جملة من السياسات التي تضيق هذه الفجوة بما يساهم في توزيع الثروة واتساع دائرتها لتكون في خدمة الشريحة الأعرض في المجتمع.

٤ - لقد أصدرت الحكومة جملة من القوانين لتسهيل الإستثمار أمام الأجانب لكن المستثمر المحلي ما يزال يعاني من تعقيد الإجراءات فالحاجة ماسة إلى التسهيل أمام المستثمر المحلي وتجاوز الروتين والبيروقراطية من الإجراءات على كل المستثمرين.

٥ - النمو في الناتج القومي الإجمالي جيد حيث بلغ ٦٪ لكن في غالبه من قطاع الإنشاءات لا في قطاع الصناعة وهذا نمو ورمي سيظهر أثره في الأعوام القادمة كنوع من الإختلال، هذا زيادة على كون القطاع الأكبر من العاملين في هذا القطاع هو من العمالة الوافدة التي تخرج مدخراتها خارج الأردن.

٦ - نلاحظ في هذه الموازنة زيادة في المديونية العامة وقد عانى اقتصادنا ومجتمعنا من مخاطر زيادة المديونية فإننا نحذر من التساهل في هذا الأمر لما فيه من مخاطر.

وإذا أضفنا إلى ذلك الفوائد على هذه الديون فإن أعباء الدين العام في ازدياد.

٧ - ورد في خطاب الموازنة ان المدخرات المحلية ستزيد من ١٢٪ لعام ١٩٩٤ الى حوالي ١٤,٩٪ لهذا العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحن نتساءل هل يتفق هذا الرقم الكبير مع الأداء الإقتصادي الذي اتسم بالتراجع والإنكماش.

٨ - ورد في خطاب الموازنة أن الزيادة في المستوى العام للأسعار هي ٢,٢٪ ونحن نرى أن هذا الرقم غير دقيق وأن الطريقة التي يقاس بها تحتاج إلى مراجعة. وقد أفادت جمعية حماية المستهلك أن الزيادة في الأسعار أضعاف ذلك، وإذا نظرنا إلى زيادة الضريبة العامة على المبيعات والزيادة العامة في نسبة التضخم والتذبذب في سعر صرف الدينار والإرتفاع العام للأسعار في بلاد المنشأ ندرك مدى صحة مثل هذه النسبة.

وفي هذا الصدد فإننا نقترح إلغاء الإحتكار وإشاعة روح التنافس مع الإبقاء على أهم السلع الغذائية تحت إشراف وزارة التموين حفاظاً على قوت الشريحة العريضة من الفقراء.

كما نرى ضرورة الإبقاء على الدعم للمواد الغذائية الاساسية وأن التعليمات بتطبيق توزيع الكوبونات أو البطاقات التموينية بدعوى إيصال الدعم إلى مستحقيه هذا التضييق قد أسيء تطبيقه ورأينا حرمان آلاف المحتاجين بعد اصطفافهم في طوابير بطريقة مهينة، وبدا بشكل ظاهر أن المراد تقليص الدعم ليس إلا. كما نقترح إصدار قانون يحمي حقوق المستهلك سواء في حقه في الإختيار أو حقه في الحصول على سلعة مناسبة في مواصفاتها ومناسبة في سعرها.

والذي يقال عن إيصال الدعم إلى مستحقيه بشأن المواد التموينية مثله يقال عن الأعلاف.

وإننا نطالب بإبقاء الدعم للمواد الغذائية وللأعلاف وأن المبلغ المرصود في الموازنة لهذه الغاية يعكس توجهات الحكومة في التقليل من هذا الدعم فلا بد من مضاعفة المبلغ ونحذر من أي مساس برغيف الخبز ونعتبر توصيات صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص تهديداً للبلد وأمنه واستقراره.

٩ - بالرغم مما ورد في الموازنة من زيادة في النفقات الرأسمالية وهذا توجه جيد إلا أن الملاحظ أن هذه النفقات ليست في الحقول الإنتاجية وإنما في البنى التحتية التي

تشبه إلى حد ما النفقات المتكررة كما لوحظ المبالغة في هذه الأرقام وعجز الحكومة عن تنفيذ هذه المشاريع والوفر الواضح من هذه المخصصات، مع أنها غالبها ديون خارجية تزيد المديونية ثم لا تنفق في حقولها.

١٠ - تبين من حجم زيادة الإيرادات في هذه الموازنة أنها تتجاوز النسبة المقدرة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام والعام القادم وهذا يعكس فلسفة الجباية للإيرادات الضريبية وزيادة أعبائها على المكلفين كما يتبين من هذه الطبيعة الجبائية للموازنة أنها تتركز في الرسوم والضرائب غير المباشرة التي يتحمل العبء الأكبر منها المستهلك الأخير محدود الدخل وسيؤثر ذلك على تفاقم التناقضات الإجتماعية وازدياد التفاوت في الدخول والثروات في البلاد مما يعيق الركود الإقتصادي.

وأن المتأمل في أرقام الإيرادات يجب أنها تعاظمت من الضريبة على المبيعات لتبلغ ٣٧٤ مليون دولار لهذا العام على حين كانت ٢٨٠ مليون لعام ١٩٩٥، وهذه الضريبة غير مباشرة تنعكس آثارها على زيادة الأسعار وتكاليف الإنتاج المحلي.

إن الإيرادات لهذا العام قد زادت بنسبة ١٧٪ عما كانت عليه في العام السابق وهذه زيادة كبيرة جداً بالنسبة للمواطنين لا يقابلها تطور مناسب في أي من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.

١١ - إن مشكلة البطالة ومشكلة الفقر ما تزالان بحجم مخيف يهدد بناء المجتمع وما تزال الحكومات تتحدث في هذا الموضوع بلا علاج. ولهذا فإننا نطالب الحكومة بوضع برنامج محدد في خطوات لعلاج مشكلتي البطالة والفقر.

كما نطالب الحكومة بوضع برنامج لمعالجة مشكلة العمالة الوافدة ووضع السياسات التربوية والتوجيهية لمعالجة سياسات التعليم وعزوف المواطن الأردني عن العمل وضبط سلوك المؤسسات العامة والشركات الخاصة في موضوع تشغيل العمالة الوافدة.

إننا على قناعة ان الحكومة لو أرادت حل مشكلة العمالة الوافدة لحلتها كخطوة تساهم في علاج مشكلة الفقر والبطالة إلا ان مصالح المتنفذين هي التي تحول دون إجراءات حكومية جادة.

١٢ - إننا نخالف السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الحكومة بناءاً علي إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما يسمى بالإصلاح الإقتصادي هذه التوجهات التي تقوم على تخفيض ضريبة الدخل وتخفيض الجمارك لحساب زيادة وإتساع تطبيق الضريبة العامة على المبيعات.

١٣ - في الوقت الذي تتجه الحكومة إلى مزيد من الإقتراض ودعوة المؤسسات الأجنبية إلى الإستثمار فإننا نجد المؤسسة العامة للإستثمار التي تمتلك مئات الملايين لا تقوم بالاستثمار وتكتفي بالإيداع في البنوك حيث بلغت ارباحها ١٣ مليون دينار في الوقت الذي باعت فيه اسهماً لها في فندق الأردن وغيره بما يزيد على عشرين مليون دينار. (باعت بعشرين مليون وربحت ثلاثة عشر). كما نلاحظ انخفاض ربحية البنك المركزي ولسنوات متوالية وهذا التراجع في ربحية المؤسسة العامة للاستثمار والبنك المركزي ينبغي أن يكون موضع مراجعة ومساءلة.

١٤ - إن الفجوة بين الأجور والاسعار في تزايد مستمر وكان المجلس النيابي قد أوصى بالربط بين الرواتب وغلاء المعيشة وقد تعهدت الحكومة السابقة بذلك كما تعهدت بان تعيد النظر في الرواتب سنوياً على هذا الأساس، إلا إن هذه الحكومة لم تعد النظر في الرواتب

في العام الماضي، وها هي تعلن الآن عن زيادة في الرواتب بمقدار ١٠ دنانير في النصف الثاني من هذا العام.

إننا نرى أن هذه الزيادة غير مجزية ولا تتناسب مع غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة ونطالب بأن تكون ٢٠ ديناراً وابتداء من ١٩٩٦/١/١، وبهذا تعوض الحكومة على الموظفين ما وعدتهم به في العام السابق.

١٥ - لقد تعهدت الحكومات السابقة بالتامين الطبي الشامل للمواطنين وورد هذا في خطابات التكليف لهذه الحكومات وقامت الحكومة السابقة بإعداد دراسة حول الموضوع لكننا لم نرى اي خطوة حتى الآن في هذا الإتجاه وإننا نطالب بالتامين الطبي الشامل للمواطنين لا سيما وان معالي وزير الصحة أفاد بأن المؤمنين الآن قريب من ٨٣٪ من المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

السيد علي الشطي، مخالفتك.

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس، طبعاً معالي الرئيس انا عضو في اللجنة المالية واتفق مع الزملاء أعضاء اللجنة حول التوصيات وبيان تقرير اللجنة لكن بما يتعلق بالقطاع الزراعي وضعت اللجنة بعض التوصيات ووجدت أن تلك التوصيات غير كافية لدعم هذا القطاع الإنتاجي الهام فوجدت أن من الضروري أن أضيف بعض هذه المطالب التي أرجو أن أقرأها الآن:

١ - أطالب الحكومة الموقرة بضرورة وضع المخصصات اللازمة لدعم القطاع الزراعي وخاصة في أوقات الجفاف والكوارث الطبيعية وحصول فائض في الإنتاج الزراعي ينتج عنه انخفاض حاد في أسعار المنتوجات الزراعية.

٢ - أطالب الحكومة بضرورة الاستمرار في دعم مادتي القمح والشعير حتى يتم توفير هاتين المادتين لمربي الثروة الحيوانية بالأسعار والكميات المناسبة إلى حين أن يتم الاعتماد على الانتاج المحلي.. وشكراً.

اللجنة المالية

لمجلس النواب

كشف بتوصيات اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ التي لم تنفذها الحكومة :

وزارة التخطيط :

١ ـ عدم قبول أية شروط تمويلية ترجح مصالح الجهات الأجنبية على حساب مصالح الشركات الوطنية.

٢ ـ قيام الأجهزة الاقتصادية والفنية التابعة لوزارة التخطيط لاجراء مسح ميداني (اقتصادي واجتماعي) شامل لكل المحافظات ومناطق المملكة للوقوف على حقيقة الامكانات المادية والطبيعية والبشرية ومدى توفر البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك توجيه وتشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والانتاجية المكثفة للعمالة بما يتلاءم وطبيعة وإمكانات كل منطقة على حدة.

على أن تقدم الحكومة الحوافز المالية والتسهيلات المختلفة لرأس المال الوطني شريطة أن تستخدم العمالة المحلية في هذه المشاريع، وهذا يدفعنا إلى دعوة المسؤولين للوقوف ميدانياً على واقع المحافظات والمناطق الأقل حظاً في التنمية أهمية خاصة، بما في ذلك ضواحي العاصمة عمان والمحافظات الجديدة.

وزارة الأشغال العامة :

١ ـ ضرورة تحديد أولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لاتمام هذه المشاريع بزمن قياسي وخصوصاً مشاريع المناطق السياحية والانتاجية واجراء المناقلات المالية اللازمة لتحقيق ذلك.

٢ ـ توصي اللجنة بأن تقوم الوزارة بتخصيص نسبة ثابتة من قيمة المشاريع القروية والزراعية لعمال المياومة، حتى لا تتآكل مخصصات المشاريع، والالتزام بهذه النسبة.

وزارة المياه والري :

١ ـ دعم الجهاز الإداري والفني بكفاءات علمية وإدارية لتيسنى سرعة البت في العطاءات واحالتها ومراقبة تنفيذها.

٢ ـ الحد من الروتين والبيروقراطية والتداخل بين هذه الوزارة ووزارة التخطيط وايجاد الوسائل الإدارية الفاعلة لتحسين تحصيل الأموال المستحقة ووقف مظاهر التسيب وتخفيض نسبة الفاقد والحد من استخدام المياه بدون مقابل في مختلف مناطق المملكة.

٣ ـ ايلاء السدود العناية لتنمية المناطق الشفاغورية كالموجب والوالة والبحاث وعراق الأمير وادي بني حماد وسيل الكرك وادي شظيم دعماً للانتاج الزراعي.

وزارة الزراعة :

١ ـ التأكيد على ضرورة الفصل بين عمليتي الانتاج الزراعي من جهة وعمليات التسويق بمراحله المختلفة والتصنيع من جهة أخرى، وأن تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة، بمساهمة بعض المؤسسات الحكومية، بحيث تقوم هذه الشركة بإبرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء احتياجات السوق المحلي والتصدير، وتوفير مدخلات العملية الانتاجية بأفضل النوعيات وبكلاف مناسبة، ومن ثم استلام الناتج من باب المزرعة، والقيام بعمليات التصنيف والتدريج والترضيب للسوق المحلي والتصنيع في مرحلتيه (الأولى والثانية) والتصدير، وبأقصر الطرق وذلك لتأمين الربحية المناسبة والمستقرة للمزارع وتقديم السلع الزراعية للمواطن بأسعار مناسبة.

711
378
308

٢ ـ إحياء مشروع بنك العبوات الزراعية بما يمكن من تخفيض الأعباء المادية على المنتجين.

وزارة الصناعة والتجارة:

١ ـ تقديم مشروع قانون الشركات المحدث إلى المجلس في النصف الأول من العام ١٩٩٥.

٢ ـ ضرورة استكمال اقامة معرض عمان الدولي وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك لاهمية هذا المعرض في ترويج المنتجات الأردنية بأسلوب حضاري واطلاع المنتج والمستهلك الأردني على خبرات ومنتجات الدول الأخرى علماً بأن الأسباب التي قدمتها هذه الوزارة لعدم استكمال المشروع هي أسباب غير مقنعة ويمكن تجاوزها بسهولة.

٣ ـ على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة ومعالجة أوضاع الشركات المتعثرة والتي تثمنها اللجنة إلا أنه من الضروري أن يتم التعامل مع الحلول المطروحة لمعالجة أوضاع هذه الشركات وفق مصلحة الوطن والمواطن لا على حساب مسايرة مواقع القوى في هذه الشركات.

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:

١ ـ أن تولي الحكومة أهمية خاصة لإعادة تنظيم العلاقة مع شركة مصفاة البترول الأردنية بما يضمن رفع كفاءة أداء جهازها الإداري وتحسين مستوى الإنتاج الفني للمشتقات النفطية المختلفة وزيادة قدرة التخزين في مختلف محافظات المملكة وتامين احتياجات المواطنين من المحروقات في أماكن تواجدهم وبالوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة تمشياً مع عقد الامتياز مع إعادة النظر في هذا العقد بما يضمن قيام الشركة بأعمالها وفق الأسس التجارية المعتمدة.

وزارة البريد والإتصالات:

١ ـ تنوه اللجنة إلى إرتفاع كلفة خدمة الإتصالات الهاتفية على المواطنين وتدعو إلى تطبيق العدالة في توزيع الهواتف وأجور المكالمات في المنطقة الواحدة وحصر تركيب الهواتف مقابل مضاعفة الرسوم في أضيق نطاق ممكن. وأن تعطى الأولوية والتوسعات المستقبلية للمناطق التي تفتقر إلى الخدمة الهاتفية.

٢ ـ إعادة النظر في كلفة الإشتراك وأجور المكالمات الهاتفية في الريف والبادية بشكل يتناسب والتكاليف الحقيقية وبما يضمن حسن توزيع مكاسب التنمية.

وزارة السياحة والآثار:

١ ـ تطوير التعليم والتدريب الفندقي وتوسيع نشاطه وإيجاد الحوافز المناسبة لحفز القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال.

وزارة التعليم العالي:

١ ـ تحويل كليات المجتمع التي تسهم في زيادة البطالة بوضعها الراهن إلى كليات مهنية ترفد سوق العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة، وتوجيه البعثات الحكومية إلى هذه الكليات، لحفز الشباب نحو التعليم المهني.

٢ ـ دعم الجامعات الأردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة على مستوى رفيع، وتحسين مناهجها التعليمية، وتوسيع طاقاتها الإستيعابية مع إيلاء أهمية خاصة لجامعة مؤتة، وآل البيت لخصوصيتهما وعدم اكتمال بنيتهما التحتية.

٣ ـ تامين المخصصات اللازمة لإيفاد بعثات علمية في اختصاصات فنية وإدارية متقدمة إلى جامعات متميزة لإعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة.

٤ ـ في ضوء مراجعة اللجنة لواقع الجامعات الأهلية ومخرجاتها، تجد أن نوعية اختصاصات خريجيها لا تنسجم ومتطلبات التنمية. لذا توصي اللجنة بعدم اعطاء تراخيص جديدة لجامعات أهلية ذات مناهج تقليدية، لا تخدم متطلبات الإقتصاد الوطني باستثناء التراخيص للجامعات التي تعتمد مناهج وتخصصات متميزة، واساتذة مختصين من سوية عالية لتلبية احتياجات الوطن المستقبلية.

المؤسسة الأردنية للإستثمار:

١ ـ توصي اللجنة بأن تقوم الحكومة ومن خلال المؤسسة الأردنية للإستثمار بتوجيه بعض استثماراتها نحو إقامة مبان حكومية في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى دعم مشروع الإسكان الوطني للموظفين، وتامين التمويل اللازم من خلال بيع بعض استثماراتها واستغلال الموارد لتمويل المباني الحكومية والإسكان الوطني.

التعويضات:

١ ـ توصي اللجنة أن تولي الحكومة أهمية خاصة لتحصيل التعويضات المستحقة سواء للحكومة ومؤسساتها أو للمواطنين الناجمة عن أحداث حرب الخليج وذلك من خلال المتابعة الحثيثة مع الجهات المعنية أسوة بالدول الأخرى التي حصلت على تعويضاتها.

وزارة التنمية الإدارية:

١ ـ تؤكد اللجنة على التوصيات السابقة المتعلقة بتطوير الجهاز الإداري وتحديثه ومحاربة المحسوبية والروتين والترهل ورفد الأجهزة الحكومية بالكفاءات والقدرات والخبرات العلمية والإدارية اللازمة والمحافظة على ما هو موجود منها من خلال تعديل نظام العلاوات ليشمل هذه الفئة وخصوصاً حملة الشهادات العلمية.

توصيات اخرى :

١ ـ توصي اللجنة دراسة أوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين بهدف تحسين مستوى معيشتهم من خلال تنفيذ برنامج الاسكان الوطني.

معالي رئيس المجلس شكراً،

زملائي الأفاضل بعد أن استمعنا إلى مخالفات الزملاء كنت قد طلبت وأرفقنا ملاحظة مع جدول الأعمال من الزملاء الراغبين في المناقشة بتسجيل أسمائهم لدي الأمانة العامة لدي بعض اسماء الزملاء الذين سجلوا أسمائهم لدى الأمانة العامة سأتلو الأسماء ومن يرغب بالحديث أيضاً أرجو أن يضيف اسمه لكنني لن أقبل اضافات أخرى، بمعنى من يرغب في الحديث عليه أن يعلن الآن انه يرغب في المناقشة لكنني لا أتوقع من الزملاء أن يأتيني غداً من يرغب في الحديث ولن أسمح له بذلك.

ومن يرغب بالحديث عليه أن يسجل الآن اسمه بأنه يرغب بالاشتراك في المناقشة حتى استطيع أن أضع فقط الية عمل لجلسة المناقشة للموازنة العامة هذا هو المقصود بذلك.

أسماء السادة المسجلين هم التالية أسمائهم :

السيد ابراهيم سماره
مفلح اللوزي
صالح شعواطه
مفلح الرحيمي
محمد عوده إنجادات
محمد الذويب
احمد الكوفحي
أحمد القضاة
محمد الزبن
فرح الربضي
ضيف المومني
عبدالله اخو ارشيده

من يرغب بالإضافة للزملاء في الحديث أرجو أن يعطيني اسمه.

اقرأ الأسماء التي سجلت، الزملاء الذين أضفتهم، سمعت بعض الزملاء من يقول غداً او بعد غد الحقيقة انا لا استطيع أن أوزع الزملاء على أيام، انا سأستمر في طلب الزملاء المسجلين لدي واحد تلو الآخر، أين تنتهي الجلسة لا استطيع أن أعرف عند أي زميل تنتهي جلسة اليوم او تنتهي جلسة غداً، سأستمر في كشف الأسماء تباعاً للمناداة عليهم. وأيضاً ملاحظة

أخرى انني الزميل الغائب لن أعطيه فرصة اخرى، سنعطي الأسماء بالدور وكل زميل سيعرف دوره وارجو أن يكون في حالة دوره أن يكون متواجد لإلقاء كلمته.

الزملاء الذين أضفتهم هم التالية أسمائهم :

بدر الرياطي، حمزة منصور ، عبدالباقي جمو، عبدالرزاق طبيشات، محمد الحاج، عبدالهادي المجالي، توجان فيصل، طلال عبيدات، ذيب عبدالله، جميل الحشوش، خليل حدادين، علي الشطي، محمد عويضه.

ارجو إذا كان هناك آخرين ارجو رفع أيديهم حتى أسجلهم :

نواف القاضي، مصطفى شنيكات، عبدالكريم الدغمي، ذيب انيس، بسام حدادين، عبد موسى النهار، عبدالعزيز جبر، الدكتور فوزي الطعيمه، محمد الحنيطي، عبدالمنعم ابو زنطه عبدالمجيد الاقطش، فواز الزعبي.

أتلو الاسماء جميعاً زملاء تباعاً وإن هناك من يرغب بالحديث غير موجود اسمه أرجو أن يلفت نظري بذلك، الآن لدي السادة :

ابراهيم سماره، مفلح اللوزي، صالح شعواطه، مفلح الرحيمي، محمد انجادات، محمد الذويب، احمد الكوفحي، بدر الرياطي، حمزه منصور. عبدالباقي جمو، عبدالرزاق طبيشات، محمد الحاج، عبدالهادي المجالي، توجان فيصل، طلال عبيدات، ذيب عبدالله، جميل الحشوش. خليل حدادين، علي الشطي، محمد غويضه، نواف القاضي، مصطفى شنيكات، ذيب انيس، عبدالكريم الدغمي، بسام حدادين، عبدموسى النهار، عبدالعزيز جبر، فوزي الطعيمه، محمد الحنيطي، عبدالمنعم ابو زنطه عبدالمجيد الاقطش، فواز الزعبي، احمد القضاة، محمد الزبن، فرح الربضي، ضيف الله المومني، عبدالله اخو ارشيده، عبدالحافظ الشخانبه، حماد ابو جاموس، محمود الهويمل.

زملائي نبدأ المناقشة، أعطي الدور وأكرر على رجائي للزملاء أن يكونوا متواجدين على أدوارهم لأن من يكون غائب لن أعطيه الدور مرة أخرى وانني سأستمر في المناداة على الأسماء تباعاً. الأستاذ إبراهيم سماره

السيد ابراهيم سماره

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الأكرم، حضرات النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

تتوالى الأيام وتنقضي عجلى، فنلتقي كل عام في مثل هذا الوقت والميعاد مع مشروع الموازنة العامة للسنة الجديدة لمناقشته، وجاء خطاب قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩٦ مؤكداً على استكمال المجهودات السابقة في مجال الإصلاح المالي لدعم المدخرات الوطنية من خلال ضبط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وزيادة فائض الموازنة الجارية، وتوسيع قاعدة استثمارات القطاع العام، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، كما يحمل في ثناياه برنامجا موسعاً للإصلاح الاقتصادي للثلاث سنوات القادمة من ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨ بهدف تحقيق نمو حقيقي بنسبة ٦,٥٪ وزيادة فُرص العمل، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتقليل عجز الموازنة، كما تضمن الخطاب اللجوء إلى المؤسسات الدولية لدعم ميزان المدفوعات والمحافظة على مستوى احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، وتبرز الجداول المرفقة بمشروع القانون زيادة ملحوظة في المخصصات المرصودة للإنفاق الراسمالي للسنة المالية ١٩٩٦ تبلغ حوالي ٢١٪ عن إعادة التقدير للعام المالي ١٩٩٥م.

وعليه فإنني سأركز على نقطتين رئيسيتين هما :

أولاً : المحافظة على المستوى المامون لاحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية من خلال زيادة الصادرات الوطنية وليس من خلال الاعتماد على الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية.

ثانياً : إنّ الزيادة في الانفاق الراسمالي المقرر للسنة المالية ١٩٩٦ بلغت حوالي ٢١٪ من ارقام إعادة التقدير لعام ١٩٩٥، وقد تركزت في وزارة التخطيط، وبلغت الزيادة في المخصصات المقدرة في هذا الفصل حوالي (٤٢) مليون دينار تمثل ٨٠٪ من الزيادة الكلية في مخصصات النفقات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٦ مقارنة بإعادة التقدير لسابقتها، وإذا ما علمنا أن نسبة الانجاز الحكومي قد بلغت ٨٨٪ في الانفاق الرأسمالي للسنة المالية ١٩٩٥ فإن ذلك يدعونا إلى التأكيد على الحكومة للعمل على تسهيل الإجراءات وتبسيطها ما بين وزارة التخطيط والوزارات والدوائر الحكومية الأخرى المعنية بتلك المخصصات، وضمان التنسيق بينها، وإجراء الدراسات الأولية للمشاريع قبل رصد مخصصاتها، ومتابعة انجاز المشاريع الحكومية في وقتها المقرر، وبذلك تحقق الاهداف في اطارها الزمني، ومن غير هدر في الجهد والوقت والمال.

معالي الرئيس الاكرم
حضرات النواب المحترمين،

جرت العادة أن يتقدم النواب بمطالب مناطقهم وحاجاتها، وأن يسوغوا هذه المطالب والحاجات، ومن الطبيعي أن ينسجم بعضها مع قدرة الموازنة، وأن يرجأ بعضها الآخر إلى المستقبل الآتي، لكنه لم يدر بخلدي ابداً الاّ تلبى حاجات منطقة بالكامل، لا صغيرها ولا كبيرها، ولهذا احتمالان : إما أن هذه الحاجات فوق قدرة الموازنة وأنها طموحة جداً وبعيدة عن الواقع، وإما أنه لا رغبة ولا نية للحكومة في تلبيتها، وبمعنى آخر، لا رغبة لهذا الوزير أو ذاك في تلبيتها، فالوزير صاحب الولاية المطلقة على وزارته، وغدا وزيراً لمنطقته الجغرافية ولدائرته الانتخابية فقط، إلاّ من رحم ربي وقليلاً ما هم، في حين يطالبنا الشعب الذي نحن ضميره ووجدانه وقلبه أن يكون الوزراء له كله وليس لبعضه أو لإقليم دون سواه.

معالي الرئيس الاكرم،
حضرات النواب المحترمين :

أستميحكم المعذرة في ذلك،

فالشواهد عندي كما هي عند غيري ممن لم تحظى مناطقهم بتلبية مطالب سكانها الذين نمثلهم، والذين دفعوا بنا إلى تحت هذه القبة لا لنمثل عليهم ولكن لنمثلهم، وإنني أدعوكم إلى زيارة ما يسمى بمستشفى الرمثا الذي لا يعقل أن يستمر وضعه المؤسف على ما هو عليه منذ سنوات عديدة خلت وإلى حيث لا يعلم إلاّ الله وحده، فالخدمة المطلوبة لهذا المرفق العام ليست بسيطة نغض الطرف عنها، فلو كانت وظيفة على حساب الفئة الرابعة لغضضنا الطرف عنها وعن آلاف مثلها مما لم يعد خافياً على أحد كيفية تصريفها والتصرف بها، ومع ذلك ترفع شعارات مكافحة الفساد، والإصلاح والتطوير الإداري، وعليه فإنني لن أتقدم بمطالب جديدة للوائي الرمثا وبني كنانه غير تلك التي قدمت في العام الماضي، ذلك لأن أصحاب المعالي عودونا على الاّ ينجزوا منها شيئاً وعن سبق إصرار، وإنه إذا ماراجعهم المواطنون بأمورهم صرفوهم بقولهم (اذهبوا إلى نوابكم) وكأنهم ليسوا وزراء لهم أو وزراء ونواباً في ذات الوقت، كما اننا لن نأخذ من وقت مجلسكم الموقر، ولا من الصحف حيزاً فيما لا جدوى منه، بل ادع الخدمات والمطالب لهؤلاء الوزراء ومناطقهم وأقاربهم ومن يرغبون، فقد أداروا ظهورهم لممثلي الشعب، الأمر الذي دفع الناس إلى مخاطبتنا بقولهم : (إنه والحالة هذه، لو تنزلت ببعضهم كتب سماوية ما وثقنا وما عدنا نثق بهم).

ولواء الرمثا أيها الإخوة لن يستجدي من وزير حاجاته، فهذا اللواء الأشم بوابة الأردن الشمالية، وحلقة من حلقات وصله مع العالم، مدرسة للإباء والولاء والإنتماء، قولاً وعملاً للوطن الغالي ولجلالة الملك الباني، ولا يجب أن يهّمش دوره أو حقوقه، وعلى الحكومة أن تلبي حاجاته سواء في مستشفاه أو في مدارسه التي زادت فيها الأبنية المستأجرة بجانب العودة إلى نظام الفترتين الذي كان للتخلص منه أحد مطالب المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي، أما بلديات لوائي الرمثا

وبني كنانه فليست بأفضل حالاً فهي تنوء بأعباء ديون تراكمية تعجزها عن تقديم ما يجب عليها أن تقدمه من خدمات ضرورية ملحة، على أنه، ومن باب الاعتراف بالجميل ونسبة العمل الطيب إلى صاحبه فإنني أسجل الشكر والتقدير لمعالي وزير الأشغال العامة الذي أنجز توسيع طريق اربد - الرمثا - جامعة العلوم والتنكولوجيا - المفرق، وبأقل التكاليف، وأتمنى على معالي وزير المياه والري أن يحذو حذو وزير الأشغال فيحل مشكلة المياه في لوائي الرمثا وبني كنانة، فقد زار معاليه الرمثا ووعد ولكنه لم ينجز، فيا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون؟

معالي الرئيس الأكرم،

حضرات النواب المحترمين،

إن شعبنا يُعاني من الوضع التمويني والمعيشي بالرغم من وعود الحكومة ووزارة التموين الكثيرة بأن لاخوف من ارتفاع الاسعار، فمن يسمع او يقرأ ما يكتب وينشر يظن أن الوضع التمويني المعيشي بخير، مع أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك، فالأسعار في زيادة مستمرة، ودخولات الناس في تآكل مستمر، فلنتقي الله في قوت الشعب وغذائه، ولننظر في مدخولات شرائحه المختلفة، وفي الضرائب المتزايدة، بالإضافة إلى غلاء الأسعار، مما جعل الناس في ضنك والغلاء في تصاعد، فكلما ظهرت لائحة بزيادة الرواتب اختلف من أي تاريخ تبدأ، وكان الخلاف الأشد على مقدار تلك الزيادة غير المجزية لأنها لا تساوي حجم الارتفاع في الأسعار، ولا تسمن ولا تغني من جوع، فأسرة الحسين المعظم التي قال عنها إنها أغلى ما نملك تعاني في كثير من شرائحها.

وعليه فإنني أطالب - عموماً - بالآتي :

١ - ربط الرواتب بجدول الأسعار الموازنة بينهما بين الحين والحين، لأن ذلك يمكن الموظف من المحافظة على القوة الشرائية لدخله، ويؤدي في الوقت نفسه إلى سعي الدولة الحثيث لضبط ومنع ارتفاع الأسعار كيلا يؤدي ارتفاعها المستمر إلى زيادة أعباء الدولة المالية من خلال زيادة الرواتب كلما زادت الأسعار.

٢ - دعم جامعة العلوم والتكنولوجيا لتتمكن من التغلب على مديونيتها الموروثة الضخمة البالغة حتى الآن (٥١) مليون دينار عدا ما سيتم اقتراضه لإكمال مشروع مستشفى الملك عبدالله بن الحسين، وخلاف ذلك سيؤول المشروع إلى التوقف لا سمح الله.

٣ - القيام بدراسات وبحوث علمية على حالات السرطانات وظاهرة انتشارها لاسيما في اقليم الشمال وبخاصة لواء الرمثا، وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك، وبجدية وسرعة، فالأمر أصبح ظاهرة ملفتة للانتباه من خلال الوفيات التي كان سببها أنواع السرطانات المختلفة.

٤ - إحكام الرقابة والإشراف على اللحوم المستوردة، وأماكن استيرادها، ونوعيتها، وأسعارها، وتلاعب التجار واستغلالهم، وطرق توزيعها، وتسريب الغث منها عبر أساليب ملتوية في أماكن توزيعها، ووسائط نقلها في الداخل والخارج.

معالي الرئيس الأكرم،

حضرات النواب المحترمين،

إننا في هذا البلد الذي اتخذ من الديمقراطية خياراً لا رجعة عنه، والذي يؤمن بأن النقد الموضوعي أساس الإصلاح، لا نريد أن نجلد ذاتنا أو ننقص من منجزاتنا وإيجابياتنا، ولكننا نطمح إلى أن نحقق العدالة، عدالة التوزيع في الخدمات، والوظائف العامة، وكافة الحقوق، ونطمح أن نرى مؤسساتنا ووزاراتنا تنتهج نهجاً مؤسسياً موضوعياً لا نهجاً أحادياً فردياً مزاجيا، وإنني أخشى أن مثل هذا التوزيع الحالي للخدمات قد يؤدي إلى فقدان العدالة والثقة وتكوين الاحتقانات السلبية التي لن يكون لها إلاّ المردود السلبي على هذا البلد وإنجازاته، هذا البلد الذي نحرص جمعياً على صونه بالمهج والأرواح في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة.

وبهذا الموقف فإنني أبارك سعي سيادة رئيس الوزراء الذي يداب جاهداً في تلبية نداء قائد الوطن وحكيم الأمة في التوجه الجاد نحو الإصلاح الإدارة والتحول

بإتجاه اللامركزية الإدارية وصولاً إلى تحقيق الطموحات التي أرادها القائد للوطن وللمواطن.

وإنه ليحضرني في هذا المقام ما كتبه أحد عمال عمر بن عبدالعزيز إلى عمر رضي الله عنه قائلاً :

أمّا بعد، فإن مدينتنا قد خربت، فإن يرى أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالاً نصلحه بها فعل، فكتب إليه عمر: أمّا بعد، فقد فهمت كتابك وما ذكرت أنّ مدينتكم قد خربت، فإذا قرات كتابي هذا فحصنها بالعدل، ونق طرقاتها من الظلم فإنه صلاحها، والسلام...

فرحم الله عمر بن عبدالعزيز، فالعدل ليس اساس الملك فحسب، ولكنه نظام كل شيء في الوجود، وهو بعد صنعة العادلين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس السيد مفلح اللوزي

السيد مفلح اللوزي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاكرم،

حضرات النواب المحترمين،

ابتداء أود أن أشكر الحكومة على الجهد الذي بذلته في اعداد هذه الموازنة، وأن أشكر وأقدر جهد اللجنة المالية في اعداد تقريرها عن هذه الموازنة والتوصيات التي تضمنها التقرير.

فإننا نطلب الله أن يعطينا الخير بدون حدود ليكن لكل مواطن بها نصيب من الخدمات.

وإذا كانت هي الترجمة الواقعية لسياسات الحكومة المختلفة فإننا نبدي ملاحظاتنا هذه عليها ضمن هذا المفهوم.

أولاً : تأتي هذه الموزانة في مرحلة ما بعد السلام، وبعد التوصل إلى اتفاقية السلام، وضمن جو التفاؤل والوعود الكثيرة التي مرت وها نحن اليوم نشعر بتحسين المناخ الاقتصادي بعد المؤتمر الذي انعقد في عمان وإنفراج الأزمة التي سببتها عوامل خارجية وداخلية سبقت توقيع اتفاقية السلام، وأن أبناء الشعب يتوقعون من موازنة عام (٩٦) بعد

تنفيذ اتفاقية السلام، رخاءً أكثر وانفراجاً أوسع وتحسناً في مستوى المعيشة وحلولاً أو بداية حلول للمشاكل الأساسية، التي نعاني منها وهي البطالة والفقر، وهم يتوقعون من هذه الموازنة أن تكون اسهاماً بارزاً في حل هاتين المشكلتين. إلاّ انني بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة أتساءل يا ترى هل تضمنت الموازنة هذه اشارات واضحة إلى أن الحكومة وضعت يدها على لب المشاكل هذه، وأنها ابتدأت فعلاً بالشروع في حلها، وبخاصة في موضوع البطالة وإيجاد فرص عمل لنسبة كبيرة من أبناء الوطن الباحثين عن عمل منذ سنوات طويلة ومنهم خريجو الجامعات والمعاهد الذين يتزايدون عاماً بعد عام.

ثانياً : ومن نفس المنطلق فإنني أيضاً انبه إلى ضرورة وضع اليد على مشكلة ارتفاع الأسعار، وإيجاد معالجة حقيقية لها.

وضرورة الإلتزام بعدم رفع الأسعار للمواد الأساسية مهما كانت الأسباب، وإيصال الدعم لمستحقيه وبخاصة أعلاف المواشي والمحافظة على الثروة الحيوانية.

ثالثاً : إن هذه المرحلة هي مرحلة الانفراج الاقتصادي والعلمي، هي تحتاج إلى إدارة الحكومة القوية لضبط هذه الأمور المهمة.

وبقوله تعالى والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون.

رابعاً : كانت الحكومة الموقرة قد وعدت النواب في اعداد موازنات المحافظات ولكن هذا الوعد لم يتحقق.

خامساً : إننا نثمن جهد الحكومة في المحافظة على فعالية وكفاءة وجاهزية قواتنا المسلحة العزيزة، وأجهزتنا الأمنية وأبقائها في تطور مستمر فهي درع الوطن ورمز الأمن والاستقرار. وإننا نثمن التوجيهات الجديدة لرفع رواتب الموظفين والعسكريين، ونطالب بشمول المتقاعدين القدامى بهذه الزيادة فهم الذين قدموا وضحوا كثيراً تاكلت رواتبهم القليلة مع رفع الأسعار المستمر.

سادساً : مطالبة أهالي

ومواطنين عمان والبلديات التي انضمت إلى أمانة عمان الكبرى لإعادة هذه البلديات إلى الوضع الذي كانت عليه سابقاً لراحة مواطنيها بعد ان قضت الفترة الانتقالية والتي نص عليها خطاب العرش السامي امام مجلس الأمة آنذاك لتحقيق المساواة بين المواطنين في جميع قرى ومدن المملكة الأردنية الهاشمية لتقسيمها إلى مناطق انتخابية حيث أنه من غير المنطق أن يفرض على سكان هذه المناطق انتخاب شخص واحد يمثلها في مجلس امانة عمان، بدلاً من انتخاب مجلس بلدي متكامل يمثل كافة الشرائح لسكان ومواطني هذه المناطق والرئيس المنتخب يكون عضو في مجلس أمانة عمان.

وخاصة بعد أن تم التقسيم الإداري لمدينة عمان وضواحيها ليصبح الحكم الإداري يتبعه الحكم المحلي لكل لواء من هذه الألوية وحسب ما هو متبع في بلدان العالم وعواصمها، وذلك للمساواة والانصاف وتحقيق اللامركزية، والمشاركة في صنع القرار وابداء الرأي والمشورة في كل الأمور التي تتعلق براحة المواطن وخدماته في ظل القانون والمؤسسات ولا يجوز أن يفصل لاهالي عمان بكل يوم ثوب جديد بعزلة عن بلديات المملكة التي تتعامل بالديمقراطية والحقوق الانسانية وبدون مشاركة سكانها في مجريات الأمور، وهي في ظل الدستور، وحامي الدستور جلالة الحسين أعزه الله ورعاه، والذي أشار بخطابه المذكور إلى عدم ظلم مواطني هذه البلديات بحقوقهم الانتخابية، وليبقى رئيس بلديتهم بينهم أقرب للمشاركة، ويحمل مطالبهم ويبحث عنهم بدلاً من أن يبحثوا عنه ولا يروه.

واقول الله يعين من كان له معاملة في أمانة عمان حيث أن أطقم الموظفين في المناطق مجردين الصلاحية، سوى تلقي الأوامر هاتفياً أو خطياً، ومراقبة عمال النظافة وتحويل المعاملات إلى المراكز لتنام هناك، وهذه صلاحيات موظفين المناطق، والمناطق التي يحكمها موظفين بعيدة عن الحكم المحلي الذي ينص عليه الدستور.

وأما بالنسبة للبت بالمعاملات التي تعرض على اللجنة اللوائية بالأمانة الفصل بها (الخصم هو الحكم) بالبت بقضايا المواطنين (وهو الأمين) وهذا لا يجوز في التشريع وهذه عمان عاصمة الملك فيها الحسين المنقذ والمنصف بحقوق الناس وهو رئيس السلطات العادل، حين تدلهم الأمور بين شعبه وحكومته أمد الله بعمره وأبقاه سنداً وذخراً لأردنه العزيز بقيادته الحكيمة.

معالي الرئيس

من باب التوقف على حقيقة الأمر بما نقول والحديث بالمجالس أمانة أرجو من سيادة رئيس الحكومة الشريف زيد بن شاكر أو نائبه أن يجتمع مع نخبة من سكان المنطقة ومن دكاترة الجامعة الأردنية وسكانها وهم من صفوة المجتمع وبل من خيرته علماً وثقافة، وهم لهم تجربة بين الحاضر والماضي. وذلك للمعرفة التامة والوقوف على الحقيقة واعطاء الصورة الواضحة عن الخدمة المحلية بالعمل والمعاملة بين الأمس واليوم، وبين البلدية (والأمانة) وهذا مطلب يا سيادة الشريف من مطالب اهالي المناطق بحس الأنصاف والمساواة، وأنتم أهلاً لذلك... أنت وحكومتك الرشيدة.

سابعاً : أكرر المطالب العادلة لهذه المنطقة وأخص بالذكر منها ما يلي : -

١ - طريق عمان الجبيهه - ياجوز - الزرقاء - لتنفيذها ورصد المخصصات اللازمة لها لتصبح أربعة مسارب وذلك لضغط السير عليها، علماً بأن وزارة الأشغال تقول انها باشرت العمل بها، وكذلك طريق شفا بدران الرئيسي وشارع الجامعة التطبيقية لما له من أهمية طلابية وكثافة سير ويجب أن هذه الطرق النافذة من مسؤولية الحكومة من حيث المبدأ حتى لا يبقى خلاف بين وزارة الأشغال والبلديات.

٢ - كما أطالب الحكومة بالموافقة على إعادة الأرض التي أوقفها أحد المواطنين من أهالي صويلح إلى وزارة الأوقاف أمانة

بيدها نصفها مقبرة (واغلقت) والنصف الثاني بيد وزارة الأوقاف أرض جرداء. ومن هنا نتوجه باسم أهالي صويلح إلى سيادة رئيس الحكومة ونائبه وحكومته بالتدخل لحل هذا الموضوع المهم بالسماح لدفن موتاهم بهذه الأرض حيث انها قطعة واحدة في الأصل ولا أكثر من هذا الموضوع اكراماً للأحياء والأموات.

٣ ـ كما أطالب بإنشاء مدرسة ذكور في حي صويلح الغربي الكمالية والحمر أسوة بمدرسة البنات الثانوية هناك، وكما انبه الحكومة بضرورة المساواة بين الواجهات العشائرية بتفويضها للمواطنين لواضعي اليد عليها.

٤ ـ وكما أطالب بتفعيل دور الشباب في عمان الغربية، تلاع العلي ـ صويلح ـ شفا بدران أبو نصير والجبيهه، بتحسين أوضاعهم بمراكز تيلق بهم، وتلبي رغباتهم حسب الأصول.

٥ ـ تحسين أوضاع العيادة الصحية في شفا بدران وتوسيعها إلى مركز صحي مع تخصيص دكتور وطاقم طبي دائم لها، وجناح للولادة لنساء هذه المنطقة المذكورة، وهذا مطلب مهم وإنساني.

معالي الرئيس اخواني نواب الأمة المحترمين،

إننا ندرك تماماً بأن الحكومة كانت حذرة ودقيقة، بأنها بنت موازنتها الفعلية على ما هو مؤكد من واردات، ولكننا ندرك أيضاً أن المطالب التي أشرت إليها وما ورد في توصيات اللجنة المالية يمكن أن يتحقق جزء منه حتى ضمن الموزانات المتحفظة والمشدودة، ونلاحظ بأن الموازنة لهذا العام ١٩٩٦ تحمل في طياتها الكثير من الفرائض والجباية.

وختاماً أود أن أرفع أسمى آيات الشكر والولاء إلى صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، الذي لولا قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة، وماحققه لنا من أمن واستقرار لما كان بإمكاننا أن نجلس تحت هذه القبة ونناقش هذه الموازنة أو غيرها، داعياً الله العلي القدير أن يمد في عمر جلالته وأن يحفظ لنا ولي عهده الأمين قرة عين الحسين وقرة عين الأردنيين سمو ولي العهد الأمير الحسن بن طلال المعظم.

وختاماً بارك الله بكل جهد مخلص يبذل من الحكومة أو من النواب فنحن بالنتيجة فريق واحد يعمل من أجل مصلحة الوطن والمواطن في ظل الراية الهاشمية.

واخيراً اغتنم هذه المناسبة لأبارك إلى قائد الوطن وولي عهده وحكومته وجيشه وشعبه بالعام الجديد وكل عام وأنتم بخير جمعياً.

وبالتالي اقول إلى معالي وزير المياه والري ووادي الاردن بأن الطرق متردية للغاية. وشكراً

معالي رئيس المجلس

شكراً للزميل مفلح اللوزي، الزملاء سيكون المتحدث الذي يلي الأستاذ صالح شعواطه والزميل مفلح الرحيمي لكنني سأرفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة، أرجو من الزملاء العودة مباشرة بعد الربع ساعة لنكسب الوقت.

(وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة)

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل نعود إلى استئناف الجلسة.

الزميل صالح شعواطه يليه الزميل مفلح الرحيمي، الأستاذ صالح شعواطه تفضل، واستأذن السيد صالح شعواطه ستوزع الأمانة العامة الآن صورة عن أسماء الزملاء الذين سيشتركون في المناقشة حسب الترتيب، أرجو من الزملاء الانتباه لأدوارهم والالتزام لأني سأنادي حسب الورقة التي ستوزع عليكم ومسجل بها الأسماء.

السيد صالح شعواطه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء الأفاضل،

ما أشبه اليوم بالبارحة .. قبل عام كنا هنا نناقش موازنة العام الماضي وكان لكثير من الزملاء آراء جزئية أو أساسية في تلك الموازنة والآن يعاد طرح موازنة عام ١٩٩٦ علينا وبأمعان النظر فيها نجد أن

السياسة المالية العامة للدولة لم يجد عليها جديد، مازالت أمور بلدنا تدار بنفس العقلية التي وجهنا لها النقد في العام الماضي... بل ان ما حذرت منه الحكومة في حينه من مخاطر في البابين باب الموارد وباب الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي ومخاطر ذلك على صعيد الأمن الاجتماعي مازال قائماً بل أراه متفاقماً وأرى السياسة المالية تتمادى في الاصرار على السير بالأسلوب الذي يلحق ضرراً بالمجتمع الاردني ونسيجه ويضر اضراراً فادحاً بالفئات وبالطبقات الفقيرة.

معالي الرئيس

أيها الأخوة،

أول ما لفت نظري وفي المادة ٢ من المشروع أن الايرادات تساوي دائماً النفقات وهي (مليار وسبعمائة وخمسة واربعين مليون دينار) اي ان الحكومة فصلت الإيرادات على قدر احتياجها للنفقات وأرجو ان أوضح ما يلي :

١ - الحكومة تتباهى في مشروعها أن ايرادات الموازنة بمعظمها محلية تصوروا أن مبلغ مليار وسبعمائة وخمسة وأربعين مليون دينار تجبيها الحكومة من خلال هذا السيل من الضرائب والرسوم ومن جيوب الناس.

٢ - وتصوروا أيضاً أن الحكومة وجدت لهذا المبلغ الهائل في بلد كالأردن طرقاً لتصريفه كما تريد.

٣ - تمعنوا أبواب الانفاق وتمعنوا الأسلوب الذي سارت عليه كل حكوماتنا فإننا نجد أن الحكومة مازالت تمارس الانفاق بعقلية أيام الدعم العربي والحكومة مصرة على عدم التقشف وشد الأحزمة.. هي تريد من المواطن الفقير أن يتقشف بعد أن تجرده من خلال الضرائب والرسوم المختلفة من كل ما في حوزته من ثمن طعام لأطفاله، أما أن تتقشف هي فهذا أمر لا يعنيها.

٤ - والحكومة فوق كل ذلك مصرة على مشروعها على الاستمرار بفتح باب الاقتراض إذا نقصت السيولة الانفاقية المادة ٤/ج. أي أنها تريد الاقتراض

واضافة ديون فوق الديون المعروفة وهي بنفس الوقت ليست على استعداد للتقشف.

٥ - لا أحد في هذه الحكومة يريد أن يصدق اننا لسنا دولة نفطية واننا دولة مدينة بالمليارات، الا وهي أن لا احد في هذه الحكومة يريد أن يصدق أن الأمن الاجتماعي في البلد قد اختل.

٦ - الموازنة لا تتضمن أية عدالة في التوزيع.. المحافظات غير العاصمة والمحافظات بينها فوارق وأحزمة الفقر حول المدن لا بواكي لها والمخيمات والأرياف والبوادي في عالم النسيان بالاجمال، ومع ذلك نتباهى بأننا سننفق ملياراً وثلاثة أرباع المليار.

٧ - أغلبية المواطنين تتساءل هل من المفروض أن يعاقب الأردن لأنه سلك طريق السلام ووقع معاهدة، هل السلام حمل لنا عقوبة اقتصادية تنعكس على أمن مجتمعنا.. السؤال هنا لماذا ابرمنا سلاماً مع اليهود دون أن نقبض الثمن كما يقبض الآخرون.

في كل خطوة تقف لهم اسرائيل تطالب بالثمن والدافعون هم العرب، وكل عربي يتقدم ليصنع ما يسمونه السلام يقبض الثمن فماذا قبض الأردن؟ ونحن خجلنا من المطالبة بثمن السلام الذي ابرمناه دون أن نخجل من ابرام السلام نفسه ودون أن ننظر لخطورة ذلك على أجيالنا الأردنية وعلى مستقبل الأمة العربية ككل، أي سلام هذا جاء معه الفقر والبطالة والديون ونمت فيه الجريمة التي بشرتم انها في العام القادم ستكون جريمة منظمة بكل معنى الكلمة.

أي سلام هذا الذي فتح شهية الكثيرين على استمرار الفساد وترسيخ جذوره ليصبح الفساد سائداً والمفسدون محميون. كيف يمكن أن يتقدم بلدنا والأمراض تنخر في حلقاته الأساسية وتتهاوى هذه الحلقات لتقل لنا الحكومة ماذا حقق لنا السلام على الصعيد الاقتصادي والمالي طالما أن الموازنة كلها يدفعها المواطن.. ولتقل لنا الحكومة ماذا نتوقع غير الفتات الذي يقدم لنا

711
378
308

بين وآخر في الوقت الذي قدمنا نحن فيه كل أوراقنا.

٨ ـ أيها الزملاء انظروا إلى الجدول رقم (٢) صفحة ٦ من المجلد الأول وهو جدول بإجمالي الايرادات وتروا بأم اعينكم أي مصيبة يتضمنها مشروع الموازنة المطروح ألف وخمسماية واثنان وعشرون مليون دينار هي مجموع الايرادات من الضرائب.

والضرائب على الدخل والأرباح، ضرائب جمركية، وإضافية أخرى رخص رسوم، برق، بريد هاتف، ايرادات مختلفة هذا كله يهدف أمام عدم رغبة الحكومة بالتقشف ويبدو أنها لا تستطيع الاستغناء عن تعريض الشوارع وادخال الهاتف الخلوي واستيراد الأجبان الفاخرة وكافة المواد الاستهلاكية ولا تريد أن تقتنع بعدم جدوى الكم الهائل من المؤتمرات التي لا تفيد البلد بشيء والتي تنفق عليها سنوياً عشرات الملايين.

٩ ـ وإذا نظرنا إلى خلاصة الموازنة العامة للسنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ لتروا جميعاً أن حالة التردي الاقتصادي التي تلمسونها جميعاً لمس اليد في جميع قطاعات المجتمع من بطالة وفساد وفقر وجريمة وتدني في الدخول. ومع كل ذلك استأسدت الحكومة في جميع الضرائب بأنواعها لتضع لنا ميزانية مفخخة من جيوب البؤوساء. ولتروا جميعاً أن السنتين الاخيرتين والمعروفتين لنا جميعاً بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية أن الحكومة لم تراع ذلك بل اعتبرت الأردن في أحسن أوضاعه الاقتصادية وزادت من اصرارها على تحصيل هذه الموارد للموازنة.

١٠ ـ الايرادات ... كالعادة بينت لنا الحكومة مصادر الايرادات ومعظمها من الضرائب بأنواعها، وكالعادة اخفت الحكومة مصادر دخل أخرى لها أشير هنا إلى بعضها :

ـ الايرادات من شركة البوتاس.

ـ الايرادات من شركة الفوسفات.

ـ الايرادات من المطارات الدولية الأردنية والخدمات الأرضية للطائرات الأجنبية.

ـ الايرادات من المرافق السياحية وبالذات البتراء وجرش.

ـ الايرادات من مساهمات الحكومة في الشركات المساهمة مثل شركة مصفاة البترول والتعدين وغيرها.

أين أرباح هذه الشركات ولماذا لم تسجل كموارد للخزينة؟ وإذا كان لهذه الأرباح ابواباً للصرف والانفاق لا تعرفها، فإننا كممثلين للشعب نرغب في معرفتها.

١١ ـ النفقات الراسمالية على الصفحة ١٨، هذه النفقات نفقات خطيرة وغير مبررة. هناك بند لوازم بمبلغ يقارب سبعة ملايين وبند آخر معدات وآلات وأجهزة بحوالي ٢٥ مليون دينار، ومركبات واليات بحوالي ١١ مليون وتجهيز وتأثيث بحوالي ٤ مليون أليس هذا هو الترف بعينه في دولة فقيرة غير ذات موارد مثل بلدنا الأردن؟ حيث أن مجموع النفقات الراسمالية تساوي حوالي ٥٠ مليون دينار، أما كان بالإمكان ضغط هذا المبلغ ليكون ١٠ ملايين دينار ونوفر الباقي على شعبنا؟

١٢ ـ أيها الأخوة الزملاء أعود للحديث عن النفقات الراسمالية والنفقات الجارية أرجو أن تمعنوا النظر فيها انها لا تضم أية بنود لمعالجة الأزمة الحقيقية في المجتمع، وليس فيها أية اموال مرصودة لمشاريع انتاجية، جميع النفقات الراسمالية هي لإقامة ابنية للدوائر الحكومية أو التوسع فيها أو اماكن سكن للحكام الإداريين والموظفين ولتغير اثاث وأجهزة.. وإن كافة النفقات الراسمالية لكافة الوزارات والدوائر لا تساهم ولو بشكل بسيط في حل مشكلة البطالة ولا ترزح عن كاهل المواطن بالنتيجة اية اعباء.

وبذلك نرى أن ما حذرنا منه سابقاً والآن وهو اهمال قطاع الشباب وتركهم في أجواء الفراغ والبطالة صيداً سهلاً لعالم الجريمة، ان هذا الاهمال مازال قائماً وهذه الموازنة لا تقدم في هذا المجال أي حل ولو بسيط.

كذلك فإن أحزمة الفقر حول

المدن الرئيسية وداخل الأحياء الشعبية والأرياف والمخيمات مازالت لحد الآن خارج حسابات الحكومة اللهم إذا اعتبرنا أن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم احياناً ولبعض الأسر حوالي عشرين ديناراً أو أكثر من الدنانير.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

أعود ثانية لأنبه الحكومة من موقعي هذا إلى المخاطر الاجتماعية داخل البلد، وجاء تقرير ديوان المحاسبة يؤكد في بعض جوانبه صحة ما نقول فقد بين تقرير ديوان المحاسبة ما يلي :

١ - بين في بعض المخالفات المرتكبة من الجهات الحكومية.

٢ - بين وجود مخالفات في مستوى الانجاز للمشاريع الرأسمالية.

٣ - بين وجود نواقص وسلبيات في ضريبة إدارة المال العام وفي المحافظة عليه وصرفه ونقصاً في كفاءة القائمين عليه.

٤ - كما بين وجود ١١١ قضية اختلاس وتعدي على المال العام ويشير التقرير أن قضايا الاختلاس في تصاعد مستمر عما كانت عليه.

لانه لا توجد جامعة اهلية في هذا البلد وأخذت ترخيص نجد وضع اسهم لبعض الوزراء وهم مشاركون فيها أو نسبة معينه بدون مقابل، وانني ارغب بالتوقف عند هذه الظاهرة، ظاهرة تفشي الاختلاس والتعدي والتطاول على المال العام وما يتبع ذلك من فساد مالي وإداري وفساد الذمم والضمائر. وانني أرى كل هذه الظواهر مرتبطة بالأسلوب المال الغير عادل المستمدة منه هذه الموازنة، وإن معظم هذا الفساد هو ظاهرة منبثقة عن تخلخل الوضع الاقتصادي بشكل عام، وغياب برنامج اقتصادي شامل وإطاعتنا العمياء للبنك الدولي في تطبيق برنامج الاصلاح المفروض علينا فرضاً.

يقول ديوان المحاسبة شهد الاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٩٤ نمواً بمعدلات زادت عن توقع برنامج التصحيح الاقتصادي في معظم

التفاعلات إذا حافظ الناتج المحلي الاجمالي على تصاعده، رافقه استمرار تبني السياسات الاقتصادية الهادفة للمحافظة على استقرار الأسعار، وتخفيض معدلات البطالة واستقرار اسعار صرف الدينار.... إلخ.

ولا أدري كيف سجل ديوان المحاسبة عبارة المحافظة على الاستقرار في الأسعار... ان هذا تلاعب بالألفاظ لا يجوز أن يصدر عن هذا الديوان ولا يجوز للحكومة الركون اليه.

أن أول وسائل العلاج هو وضع قانون لمكافحة الجريمة بجميع انواعها وأهمها جريمة الاختلاس للمال العام وجريمة استثمار الوظيفة.

معالي الرئيس،

الأخوة الزملاء،

قدمت اللجنة المالية توصياتها للحكومة وإن كنت اتفق مع بعض هذه التوصيات إلا انني لا أرى أي مبرر لزيادة رفع سعر الخبز أي أن نقول للناس اخرجوا إلى الشوارع ودافعوا عن لقمة أطفالكم، وكنت افترض ان توصي اللجنة بتخفيض العبء عن الناس لا زيادته وأن تقدم اللجنة مقترحات لتعديل بعض مواد مشروع الموازنة لتحقيق العدالة والتوازن ومعالجة الأزمات وانني أتضامن وأعلن تاييدي للمخالفة المقدمة من الزملاء الدكتور محمد عويضه، توفيق كريشان، علي الشطي، ذيب أنيس، منير صنوبر، بدر الرياطي، وبالنتيجة فإن مشروع الموازنة لا أراه يحقق الغاية التي نريدها لهذا البلد وشعبه ومعه نستمر في المعاناة وتستمر الهيمنة الدولية خلافاً لمصلحتنا.

وأرى بعض التنفيعات في لجان السير المركزية في اعطاء خطوط الباصات ومكاتب التاكسي وطبع التاكسي، أرى عندنا في محافظة اربد تم تنفيع بعض مساعدي محافظ اربد والذي أحيل إلى التقاعد قبل أسبوعين، وبعض أبناء النواب وأعضاء في الأعيان وبعض الضباط الذين مازلوا في خدمتهم الآن، هذا هو الفساد الحقيقي والشارع يتحدث عنه، هل لا يوجد علم للحكومة بهذا

التصرف؟ وأعرفهم بالحقيقة وأعرف هؤلاء بالاسم والوظيفة وأين مكان عملهم أين دائرة الرقابة على ذلك ومن فيهم فقير أو مقدم طلب وأخذ على دوره.

معالي الرئيس ..اخواني الزملاء

إذا ظل الأمر هكذا فإنني أرجو الله أن نلتقي في العام الجديد وأن يكون بلدنا بخير.

لا أريد الخوض في كل بند من بنود الموازنة.. لكنني رغبت بمناقشتها من جوانبها السياسية فيها ومن جوانبها الاجتماعية ورغبت القاء الضوء على النوايا الواضحة فيها، وقد تأكدت وتيقنت أن هذه الموازنة هي لحكومة غير حازمة في بعض الأمور، وانني أرى هكذا موازنة تصلح لأي دولة افريقية وليس لبلدنا الأردن.

وأخيراً من هنا إذا لم اسمع رداً قناسياً للحكومة على كل التجاوزات فإنني سأعلن معارضتي لمشروع هذه الموازنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مغالي رئيس المجلس

الأستاذ مفلح الرحيمي والذي يليه الزميل محمد عودة انجادات.

السيد مفلح الرحيمي

بسم الله الرحمن الرحيم

وكل عام وأنتم بخير،

معالي الرئيس - الزملاء الكرام،

نناقش اليوم موازنة عام ١٩٩٦، لذا فإنني سأكون مختصراً لكلمتي إلى الحد المطلوب، وسأكون ملتزما مع ما يأتي في كلمة جبهة العمل الوطني في الأمور العامة فيما يخص الموازنة، أما ما يخص محافظة جرش فإنني أوجزها بما يلي :

١ - العمل على زيادة رواتب الموظفين زيادة مجزية لا تقل عن عشرين دينار اعتباراً من ١٩٩٦/١/١م.

٢ - الاستمرار في دعم المواد التموينية وتوفيرها وحل مشكلة الكوبونات التموينية.

٣ - الاستمرار في دعم الأعلاف وزيادتها لمربي الثروة الحيوانية في المحافظة.

٤ - إعفاء أهالي قرية المشرفة

من أثمان قطع الأراضي المقام عليها منازلهم نظراً لظروفهم الاقتصادية الصعبة.

٥ - تحسين الخدمة الهاتفية لقرى المصطبة، مرصع، تلعة الرز، جبة، برما، مقدرين الجهود التي بذلتها وزارة المواصلات في خدمة المناطق الأخرى، وقد أعلمني وبشرني معالي وزير المواصلات في صباح هذا اليوم بانه تم انهاء وحل مشكلة المواصلات أو الهواتف في قضاء برما مشكوراً.

٦ - فتح وتعبيد الطرق الزراعية في قرى المصطبة، تلعة الرز، مرصع، جبة، الكفير، أم الزيتون، قفقفا، ساكب، الكتة، ريمون، برما، بليلا، كفر خل، مقبلة.

وبهذه المناسبة يسرني أن أتوجه بإسم أبناء محافظة جرش بجزيل الشكر وخالص العرفان لوازرة الأشغال العامة ممثلة باخي وصديقي معالي وزير الأشغال العامة وزملاءه الكرام للجهود الواضحة والمبذولة في خدمة المنطقة.

٧ - فتح عيادات صحية في كل من أم الزيتون، الجنيدية، أم قنطرة، الرياشي، العبارة.

٨ - الانتهاء من مشكلة مدرسة أسد بن الفرات، هذه المدرسة التي تضم قرى كفر خل، بليلا، قفقفا، الميشرفة، وتحويلهما إلى مدرسة مهنية أو مركز صحي أو مستشفى.

٩ - العمل على ترفيع المجالس القروية التالية إلى بلديات : المشيرفة، مقبلة وعصفور، الحدادة، مع شكر خاص باسم المجالس البلدية والقروية في محافظة جرش لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية على الدعم المادي الذي وصلهم.

١٠ - ايصال المياه إلى بعض التجمعات السكانية مثل تجمع سدّ الملك طلال وأم رامح والذي وعد معالي وزير المياه بحل مشكلة هذه التجمعات، وأيضاً نشكر معالي وزير المياه على الجهود الملموسة الأخيرة في حل مشكلة المياه.

١١ - فتح مكاتب تنمية اجتماعية في قضاء المصطبة، وآخر في قضاء برما.

711
378
308

١٢ - إحداث سجل مدني في قضاء المصطبة وقضاء برما، هذا قليل من كثير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

شكراً لك على الايجاز.

الاستاذ محمد انجادات والذي يليه الأستاذ محمد الذويب.

السيد محمد عودة انجادات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرات الأخوة الكرام:

يسرني في بداية مناقشة مشروع قانون الموازنة المالية لعام ١٩٩٦، أن اقدم جزيل الشكر والعرفان إلى جلالة الملك المعظم، وولي عهده الأمين على جهودهما الخيّرة من أجل رفعة الأردن وعزته، وكذلك للحكومة الموقرة على إعدادها الموازنة في موعدها المقرر، وإلى معالي رئيس وأعضاء اللجنة المالية، على الملاحظات القيمة التي ظهرت من خلال التقرير الذي تم الإستماع إليه.

معالي الرئيس،

حضرات الأخوة الكرام:

إن موازنة عام ١٩٩٦، لا تعكس توزيع مكاسب التنمية على الجميع، بل إن من الملاحظ أنها تزيد الغني غنىً والفقير فقراً، حيث نال من ينعم بالخدمات والمشاريع نصيباً أكثر مما ناله المحروم من هذه الخدمات، وإننا في البادية الجنوبية لعاتبون على وزراء الخدمات، حيث لم تحظ هذه المنطقة طيلة العامين الماضيين بزيارات ميدانية من قبل معظم وزراء الخدمات للإطلاع عن كثب على واقع الحال الذي يعيشه أهل المنطقة، حيث لا تزال تفتقر إلى بعض الخدمات الأساسية على الرغم من مطالباتنا المتكررة في كل عام، ولذا فانني ادعو إلى قيام فريق عمل وزاري مؤلف من وزراء الخدمات بزيارة ميدانية للوقوف عن كثب على احتياجات أبناء هذه المنطقة ومعالجة ما يمكن معالجته او على الأقل وضع خطة مستقبلية تنفذ على مراحل لتغطية الإحتياجات الضرورية لهذه المنطقة، حيث لا تزال بعض القرى غير مؤمنة بالإتصالات الهاتفية.

اما في مجال الشؤون الصحية، فإن المنطقة الواقعة ما بين معان والعقبة لا يوجد فيها اي مستشفى حيث يضطر المريض إما للذهاب إلى العقبة او معان للمعالجة لأن جميع قرى البادية الجنوبية تقتصر الخدمات الصحية فيها على العيادات والمراكز الصحية التي لا يستطيع معظمها تقديم الخدمة اللازمة طوال الوقت بل تقتصر خدماتها على ساعات الدوام الرسمي، لذا فإننا أطالب بأن يكون هناك بعض المراكز التي تقدم خدماتها بشكل مستمر وإلى إنشاء مستشفى في منطقة متوسطة لخدمة أهالي المنطقة.

وفي مجال المياه فإن بعض قرى البادية الجنوبية بحاجة إلى تزويدها بشبكات المياه بالإضافة إلى توسيع خطوط شبكات المياه وكذلك لا تزال بعض قرى البادية الجنوبية تفتقر إلى التيار الكهربائي أما في مجال الطرق فإن المنطقة في أمسّ الحاجة إلى بعض الطرق الضرورية لربط القرى بعضها ببعض بالإضافة إلى بعض الطرق الزراعية.

أما التعليم في البادية الجنوبية فلا تزال مخرجاته دون المستوى المطلوب في جميع مراحله لأسباب عديدة قد يكون أهمها عدم استقرار المعلمين، لذا فإنني أطالب بتحويل بعض مدارس الذكور إلى الثقافة العسكرية.

وبالنسبة إلى المراكز الشبابية والأندية الرياضية في البادية الجنوبية فإنها تحتاج إلى زيادة أعدادها ودعمها بالإمكانات المادية وتوفير الكوادر الفنية المدربة لإدارتها، وكذلك لا يزال الكثير من أهالي البادية الجنوبية عاجزين عن استغلال اراضيهم نتيجة عدم تطويبها بحجة عدم توفر الكوادر الفنية الكافية للقيام بهذه المهمة.

وتعاني المنطقة من عدم توفر فرص العمل لمن يبحث عنه، وكذلك ارتفاع اسعار المواد الأساسية الذي أصبح يرهق المواطن مما يتطلب

مزيداً من الضبط والرقابة من قبل الجهات ذات الإختصاص للحد من ظاهرة الغلاء. وأما فيما يختص بالأعلاف فإن أصحاب المواشي يعانون من شح الكمية التي تصرف لهم أو من عدم توفرها أحياناً ولا سيما ان موسم الأمطار لهذا العام شحيح.

معالي الرئيس،

الأخوة النواب المحترمين:

على الرغم من قرب لواء القويرة من مدينة العقبة إلا انه لم يستفد كثيراً من المشاريع التي اقيمت في هذه المدينة، لذا فإنني اطالب بإقامة مدينة صناعية في اللواء، وكذلك توسعات المنطقة الحرة المنوي إقامتها.

ومن ناحية اخرى فإن عدداً كبيراً من ابناء عشائر المحافظة يقيمون في براكيات من الزينكو او بيوت شعر حول مدينة العقبة، وغالبيتهم من العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة العقبة، وهذا يستوجب تخطيط وتنظيم تجمع سكاني دائم خارج المدينة يوزع عليهم مقابل ثمن رمزي نظراً لعدم قدرتهم المادية على منافسة الآخرين في شراء الأراضي داخل مدينة العقبة.

معالي الرئيس،

الأخوة الكرام:

إن دعم وتطوير وتعزيز قواتنا المسلحة الباسلة درع الوطن، وكذلك اجهزتنا الأمنية العين الساهرة على امن واستقرار هذا الوطن لأمر ضروري من اجل اداء رسالتها الوطنية، وإنها تستحق من الجميع كل الدعم والتقدير، من اجل تعزيز استقرارهم المادي والنفسي.

وفي الختام، اسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ جلالة الملك المعظم وولي عهده الأمين، والله يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والمواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الآن الزميل محمد الذويب والذي يليه الدكتور احمد الكوفحي.

السيد محمد الذويب:

اصالة عن نفسي ونيابة عن زميلي سعادة الأخ فياض جرار القي هذه الكلمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء النواب الأفاضل..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إننا نناقش موازنة الدولة لهذا العام ١٩٩٦، وهي النهج الذي نقره ونمنحه ثقتنا، بعد ان ندلي بآرائنا وتحليلنا، حول ما هو مقرر وما سينفذ والوعد في نهاية المناقشات بإجراء بعض التعديلات التي لا تمس الجوهر، مع اليقين أن هذه الموازنة تعالج العديد من القضايا الإقتصادية والمالية والإستثمارية بأسلوب يشكر عليه القائمون على إعدادها.

لكنها في المقابل لم تلجأ إلى حل الأزمات المستعصية في الجسم الإقتصادي والإجتماعي الأردني، مع علمنا واتفاقنا جميعاً اليوم وقبل سنوات عديدة أن الأردن بإمكاناته المحدودة، وبقدراته الإنتاجية الذاتية وبدون عمقه وبعده العربي غير قادر على استئصال هذه الأزمات وإجراء الجراحة العميقة لها. فهي اكبر من قدرات الحكومة، وأثقل من أن يتحمل وزر حلها مجلس وزراء أو مجلس نواب، وإنما تقع في إطار الحلول البعيدة المدى، التي تستوجب استشراف مستقبل الأردن على الخارطة الإقتصادية الجديدة لدول المنطقة وشعوبها وهذا يتطلب جهداً علمياً جماعياً تشارك فيه نخبة من الخبراء في شتى مجالات المعرفة التنموية المستديمة، للتعرف على امكانات الوطن، وقدراته حاضراً، ومستقبلاً في إطار المتغيرات الجديدة والمتسارعة التي تحكم النظامين الإقليمي والعالمي، فرغم محاولات الحكومة الجادة الآن،

والحكومات السابقة مشكورة إلا أن هذا الجهد وهذه المحاولات لم تصل إلى صفة الشمولية لحل ازمات البطالة والفقر وارتفاع الأسعار، وتوسع جيوب الفقر والإقتراب بل التماس من منظومة الأمن الإجتماعي التي تعتبر قطب الرحى في توجهاتنا المستقبلية، وفي تحديد الدور الذي سيؤديه وطننا في ظل التغيرات السياسية التي تفرض ظلالاً على المنطقة، وما يصاحبها ويلازمها من تغييرات اقتصادية عميقة التاثير في مستقبل هياكلنا الإقتصادية خاصة وان تكتلات اقتصادية كبيرة قد نمت وتوسعت وإن إتجاهات جديدة لأسواق عملاقة قد فرضت وجودها على مسارات التنمية، وأن اتفاقات علمية حديثة لا يمكننا أن نكون خارج إطارها.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب الكرام..

في مجال السياسات الإجتماعية المعتمدة، ركزت الموازنة على تجسير التفاوت الإنمائي بين فئات الشعب، وبين الأقاليم التنموية، كما تسعى هذه السياسات إلى دعم التكافل الإجتماعي عن طريق حماية الفئات الأقل دخلاً وتوجيه الدعم لمستحقيه مباشرة والإستمرار في تنفيذ التنمية الإقليمية والموائمة بين السكان والموارد والتنمية المستديمة، ولكنني أؤكد أن العلاج الموضعي لبؤر التخلف والفقر عن طريق المساعدة المالية او التاهيل الفردي لم يعد هو الأسلوب الأمثل، وأن العلم والفكر والتجربة قد توصلت إلى حلول جذرية لمعالجة هذه الظواهر، وتعتمد اساساً على الإنتقال من مجتمع الخدمات والإستهلاك إلى مجتمع الإنتاج، وهذا ينقلنا إلى البحث في السياسات الإستثمارية للدولة من حيث بيان دور القطاع العام وأين يجب أن يكون تواجده، والقطاع الخاص، وأين يجب أن تكون استثماراته في إطار خطة واضحة

بعيدة المدى، قائمة على الوضوح والقدرات في إيجاد نقلات نوعية بالوطن وبالمجتمع، وفي ظل فهم واقعي للأدوار ومساهمتها في توجيه الإستثمارات وما يتلاءم وبناء الإقتصاد الجديد للأردن.

من هنا فقد آن الأوان لتعلن الحكومة وبكل الوضوح والصراحة رؤيتها لدور القطاع الخاص في التنمية، وأن تدير الحكومة بأجهزتها المختصة ومؤسساتها المعنية حواراً علمياً مع فعاليات القطاع الخاص، لنكون جميعاً شركاء في تحمل المسؤولية وفي التنمية وفي الإعداد المستقبلي لوطننا، وأن نخص هذا التوجه بمنظومة تشريعية تحمي وتصون وتدفع الإقتصاد إلى الأمام في جو تنافسي نقي، لا مكن فيه للإختناقات الإدارية والبشرية، وفي ظل أجواء ومناخات استثمارية تجعل من الأردن منطقة جذب استثماري عربي وعالمي استفادة وتوظيفاً للميزات النسبية التي يعترف كل الإقتصاديين بتوفرها في الأردن، وبحرص قيادتنا التاريخية على تجذيرها وتكبيرها في توجهنا لدخول المستقبل الجديد، الذي لا مكان فيه إلا للمشاركين، واللعارفين لأدوارهم ومهامهم والمرتقين بأدائهم التشريعي والتنفيذي إلى المستويات العليا من الإدارة والأداء والإنتاج.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب الكرام..

إذا كنا نتطلع إلى منهج إقتصادي وإجتماعي يتفق والمتغيرات الإقليمية والدولية ويرقى بإقتصادنا إلي طموحات القيادة الهاشمية، بتوفير الأمن والرفاه والخير لكل أبناء الوطن، فإننا ومن موقع الإلتزام بثقة أهلنا الذين نتشرف بتمثيلهم والتعبير عن مكنونات ضمائرهم ونسمع من تحت هذه القبة نبضات أفئدتهم فإننا نحس بالمعاناة اليومية، وتؤرقنا آهات أهلنا، ويشغلنا هاجسهم الدائم في مواجهة ضنك العيش والعسرة وسوء

الأحوال المعاشية وحالات عدم القدرة على تلبية الأساسيات، التي تصيب الآن عصب القائمين على إدارة الدولة وعلى انتاجها، هؤلاء أيها الأخوة بدأ حجمهم في الضمور، وبدأ دورهم في الإنكماش وبدأوا يتحولون إلى قطاعات من الذين تسميهم وزارة التنمية الإجتماعية فئات تحت خط الفقر المطلق وفئات تحت خط الفقر المدقع، وهؤلاء الأهل إن تلاشوا أو دخلوا ضمن مسميات وزارة التنمية الإجتماعية أؤكد لكم والتجارب في دول كثيرة شاهدة على ذلك أن أمننا الإجتماعي سيكون في وضع صعب، مع التأكيد أن مهمة مواجهة الغلاء وقلة المداخيل للعاملين والمتقاعدين هي إحدى القضايا الملتهبة التي يجب حلها وفق معادلات الإقتصاد الحديثة، وليس إداراتها بزيادة هنا وهناك.

معالي الرئيس.

الزملاء الكرام..

إننا نمر بمرحلة غاية في الخطورة، وإن بلدنا يؤدي دوراً رائداً في خدمة أمته وإن قيادتنا والحمد لله تحظى بالإحترام والتقدير على كل مستويات صناعة القرار السياسي والإقتصادي، وإننا نعيش تسارع الأحداث والنتائج ولشعبنا حق علينا أن نكون دائماً المعبرين عن وجوده في إطار شمولي، فنحن هنا تحت القبة للشعب كله وللوطن بكل جغرافيته البشرية وهضابه وسهوله ووديانه وغوره ومخيماته.

إن سكان الدائرة الثانية ومنذ سنوات عديدة يأملون بتلبية طلباتهم في إيصال الخدمة الهاتفية إلى منازلهم ومتاجرهم ومصالحهم العامة، وقد كررت هذا الطلب نيابة عنهم مرات ومرات، وأملي وأمام خطة وزارة الإتصالات الطموحة أن تشمل مظلة خدمات الإتصالات الأهل في الدائرة الثانية.

أما الخدمات الصحية فبالرغم من إعتزازنا بكفاءة وأداء مستشفى البشير، إلا أن الكثافة السكانية في الدائرة الثانية وما يحيط بها يفرض إنشاء مستشفى جديد لخدمة هؤلاء السكان.

إنني أطالب المؤسسات المسؤولة عن خدمات البنية التحتية بالاهتمام بالدائرة الثانية والحاقها بمثيلاتها من مناطق العاصمة.

كما أطالب وزارة التموين بإعادة الدراسة الخاصة بالدعم المقدم للمواطنين، علماً بأن عدداً كبيراً يقع في دائرة الدعم وقد حرموا منه.

معالي الرئيس..

الأخوة النواب الكرام..

إننا في كل طروحاتنا ومناقشاتنا نهدف مع الحكومة التي نناقشها الآن، كما كنا مع الحكومات السابقة إلى تجذير مقومات الأمن والأمان والطمأنينة لشعبنا، في ظل ظروف معاشية ملائمة، وفي حالات من الكفاية والقدرة على العيش الكريم،

ونحن على يقين بأن أمن الوطن والمواطن لا يتحقق إلا بإكتمال المنظومة الواعية لأبعاد الأمن الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والذي نأمل جميعاً أن تكون هذه الموازنة قادرة على تحقيقه.

وفي الختام فإنني أضرع للمولى عز وجل أن يحفظ لنا قائد هذا الوطن جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده المحبوب سمو الأمير الحسن المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الدكتور أحمد الكوفحي والذي يليه الزميل بدر الرياطي.

الدكتور أحمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه وعلى من اتبع هداه إلى يوم الدين.

معالي الرئيس الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. وبعد

قال تعالى: «يا أيها الذين امنو اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً. إنّا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً».

من خلال هاتين الآيتين القرانيتين الكريمتين تدركون أيها الزملاء أن حمل الأمانة باقتدار وبلا ظلم وبلا جهل ولتحقيق مصالح الدارين لا يتم إلا من خلال توفر عناصر الإيمان والتقوى والقول السديد والطاعة المطلقة لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم.

معالي الرئيس .. الزملاء الكرام..

إن أرقام الموازنة العامة تعكس سياسات الحكومة في المجالات المختلفة، وترتبط بها إرتباط اللازم بالملزوم والشكل بالمضمون وعليه فإن المناقشة للأرقام بمعزل عن السياسات غير موضوعية ولا علمية.

كنت اتمنى على اللجنة المالية ان توصي أولاً برد هذه الموازنة العامة، حتى تتقدم الحكومة معها بموازنات المؤسسات العامة والمستقلة بخاصة وتنفيذ توصيات المجلس السابقة عند مناقشة الموازنات العامة السابقة بعامة، أو على الأقل تقدير أن تصنف للمجلس ما تم تنفيذه من توصيات سابقة وما لم يتم، وأن تطلب إلى الحكومة تقديم المبررات المقنعة لعدم إمكانية التنفيذ عند مناقشتها وأن تكون مشفوعة مع تقديرها هذا الذي بين أيدينا.

أما دعوتنا إلى تمريرها مع تعديل طفيف في مشروع قانونها، فهذا يؤدي إلى استهانة الحكومة بالتوصيات الجديدة حين إقرارها من مجلسنا الكريم، ويجعلها تتمادى مع

سبق الإصرار على تحدي إرادة الأمة التي يمثلها مجلسكم الكريم، ولهذا كان المأمول منها - على الأقل - أن تنذر الحكومة بطرح موضوع حجب الثقة عنها فيما إذا اصرت على نهجها السابق ونهج سابقاتها أيضاً.

كنت أتمنى عليها ثانياً اعتماد مرجعية سديدة عند مناقشتها للموازنة العامة وخطابها تأخذ بعين الإعتبار موافقتها للشريعة الإسلامية من جهة إذ هي التي أوصلت كل من التزمها إلى مقام السيادة والسعادة، على مدى التاريخ كله وتحقيقها الإرادة الوطنية الحرة المستقلة من جهة ثانية بلا خضوع بطريق مباشر او غير مباشر لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولاستحقاقات مرحلة التطبيع مع الدّ الأعداء المتربصين بنا وبأمتنا في كل اقطارها الدوائر كما تدل وقائع الأحداث وبخاصة في ارتيريا والسودان، ثم الإقبال الجاد على العالم العربي والإسلامي بروح الأخوة والتعاون والتكامل من جهة ثالثة.

وكنت أتمنى عليها ثالثاً أن لا تعطي الشرعية للحكومة في رفع الدعم عن رغيف الخبز تحت أي ذريعة، لأن الحكومة ستعلقها على شماعة مجلس النواب وبخاصة وقد خالف قرارها الزميل توفيق كريشان والزملاء الشيخ ذيب أنيس ود. محمد عويضة وبدر الرياطي.

ولا أدل على ذلك مما أوردته الحكومة من تبرير عطلة يوم رأس السنة الميلادية مع أننا نبهنا إلى ذلك في حينه وأنه سيكون ذريعة لعطل اخرى تقتضيها إستحقاقات مرحلة التطبيع.

وكنت أتمنى عليها رابعاً أن تتبنى توصيات المجلس السابقة وقراراته ومطالب نوابه بضرورة ربط الرواتب والأجور بالأسعار، عند النظر في زيادة رواتب جميع العاملين والمتقاعدين في القطاعين المدني والعسكري وأن تحاسب

الحكومة على عدم تحقيق المساواة بين قدامى المتقاعدين والجدد بعد ٩٤/١٢/٦ سواء كانوا من النواب القدامى او من الموظفين في وظيفة مدنية او عسكرية لأن تلك الزيادة وتجزئتها على اعوام غير عادلة وغير منصفة أيضاً، وكنت اتمنى عليها على الاقل أن تأخذ اللجنة بمخالفة زملائهم الثلاثة بجعل الزيادة عشرين ديناراً شهرياً.

وكنت اتمنى عليها أن تكون مخالفة الزملاء الثلاثة السابق ذكرهم محل دراسة جادة، ومناقشة مستفيضة، والتي لو نالت حقها من الدراسة الموضوعية لكانت هي قرار اللجنة المالية فيما اعتقد على الأقل.

معالي الرئيس..

الزملاء الكرام..

إن النظرة التحليلية الموضوعية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٩٦ وخطابها العام تفرز ملاحظات كثيرة لايتسع المجال والوقت لذكرها كلها، لذلك ساكتفي بالوقوف على بعضها. والوقت لذكرها كلها، لذلك ساكتفي بالوقوف على بعضها:

أولاً: أؤيد كا ما أورده الزملاء الثلاثة في مخالفتهم التي جاءت في ١٥ بنداً وفي ثماني صفحات.

ثانياً: أؤيد الأغلبية الساحقة من توصيات اللجنة المالية على ضوء ما سبق بيانه، وأطالب بجعلها قرارات لا توصيات حتى لا تتعامل معها الحكومة بأسلوب الإنتقائية، وبخاصة ما تعلق منها بضرورة المساواة بين المتقاعدين الخاضعين لصندوق الضمان الإجتماعي وبين الخاضعين لصندوق التقاعد المدني والعسكري على حد سواء، وهذا من الميسور لا من المعسور.

ثالثاً: إن ما أطلق على هذه الموازنة العامة وموازنة السنتين التاليتين ٩٧، ٩٨ بأنها موازنات برامج وأداء هو صورة أخرى من صور برنامج التصحيح الإقتصادي المنظور فيه ليتوافق مع مرحلة

التطبيع التي سماها الخطاب والإعلام الرسمي بمرحلة بناء السلام. ولذلك فهي في نظري ستأخذ بعين الإعتبار إملاءات تلك الجهات وإستحقاقات هذه المرحلة من رفع الدعم عن المواد التموينية وخصخصة مؤسسات القطاع العام تمهيداً للإستيلاء عليها من قبل المستثمرين الأجانب وبخاصة اليهود الأعداء، الذين أعطيناهم حق شراكتنا فيما نملك، وهيأنا لهم المناخ الملائم من خلال إلغاء قوانين المقاطعة الإقتصادية وحظر التعامل مع العدو، وإقرار قانون الإستثمار وما سيتبعه من تعديل قانون الشركات وقانون سوق عمان المالي، وتجلت أطماعه جلية في مؤتمر عمان الإقتصادي لتنمية ما سمي باقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما سبقه وما تلاه ويتلوه من مؤتمرات يسيرها اليهود في الكيان الدخيل او من المتواجدين في اوروبا وامريكا وآسيا بمساندة الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية الذين يريدون أن يمكنوا هذا العدو اليهودي من الهيمنة والتفوق على منطقتنا العربية والإسلامية بأسرها في كل المجالات الإقتصادية والعسكرية وغيرها.

رابعاً: إنها موازنة تجاوبت مع الضغوط الخارجية وراعت مصالح بعض الجهات المتنفذة ومن حولها وتثير التساؤلات الكبرى وفيها عدم توفير الأولويات، ولتوضيح ذلك أذكر ما يلي:

١. ثبات مخصصات دعم المواد التموينية عند مبلغ ٣٠ مليوناً كما كان الأمر عام ٩٥، وهذا لا معنى له الا الالتزام بإملاءات صندوق النقد الدولي على حساب مصالح المواطنين، إذ لا يعقل ثباتها مع زيادة عدد السكان، وارتفاع الأسعار في بلد المنشأ فضلاً عن ازدياد مساحة الفقر وحجم البطالة مع هذه المستجدات كيف يتم تثبيتها، بل كيف يتم تخفيضها وبطريقة غير عادلة وغير حضارية.

711
378
308

٢ ـ التوجه الحكومي إلى تعيين موظفين جدد بعقود مجزية، كما دل على ذلك إرتفاع مخصصات التقاعد والتعويضات، ولم تراعى لهؤلاء كفاءة ولا خبرة كما دلت على ذلك الممارسات فالمطلوب إقفال هذا الباب سداً للذرائع.

٣ ـ إبقاء التعيين على حساب الفئة الرابعة بأيدي المتنفذين في الأجهزة الحكومية دون اسنادها الى ديوان الخدمة المدنية بإشراف ديوان الرقابة والتفتيش الإداري وديوان المحاسبة فعلاً لا شكلاً.

٤ ـ توجيه مخصصات دعم المؤسسات العامة إلى المتعثر منها حماية للمتنفذين فيها بدلاً من مساءلتهم. وستكون في طليعتها طبعاً الملكية الأردنية التي لو أحسنت إدارتها وأحسن الإشراف عليها وقلّ البذخ في مراكزها وفروعها لجاءت ربحيتها كبيرة جداً.

وكان الأولى أن يوجه قسم كبير إلى الجامعات الحكومية بهدف توسيع قاعدة القبول ومضاعفة أعداد المقبولين، وتجسير التعليم الجامعي بين خريجي كليات المجتمع المتوسطة ونظيراتها من الكليات في الجامعات الرسمية، وبخاصة بأن تعليمات معادلة الشهادة في وزارة التعليم العالي تعترف بالشهادة الجامعية الأولى من الجامعات الأجنبية لمن بنوا دراستهم على ما قطعوه من مواد في كلياتهم الجامعية المتوسطة ولو لم ينجحوا في الإمتحان الشامل.

خامساً: إيجاد عشرات الحكام العسكريون الجدد بالإضافة إلى السابقين باسم حكام إداريين افرزتهم التقسيمات الإدارية الأخيرة، لم يراعى فيها الكثير من الكفاءة والخبرة والأقدمية بمقدار إتقانهم لدور الحاكم الإداري الذين يحركون الناس إلى ما تريده الحكومة ويتدخلون مباشرة في شؤون المساجد وفي رسالة الوعظ والإرشاد والتدريس والخطابة وكل الإجتماعات تتم بقيادتهم، ويريدون هؤلاء أن يطوعوا الإسلام قسراً للتوجهات الحكومية. ونسوا أن منبر ولي الأمر لم يمنع أعرابياً أن يقول لأمير المؤمنين وهو يخطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا سمع لك ولا طاعة ثوبك طويل وثوبي قصير»، وكذلك ثناء أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو يستطلع رأي الناس فيه بقوله «من رأى منكم فيّ إعوجاجاً فليقومه» فنهض رجل من عامة الناس فقال «والله لو رأينا فيك إعوجاجاً لقومناه بسيوفنا»، ولم يوجه إليه أحد تهمة إطالة اللسان بحق أمير المؤمنين.

بل قال أمير المؤمنين نفسه معقباً على قول الرجل «الحمد لله الذي جعل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم من يقوّم خطأ أمير المؤمنين بالسيف لا بالكلام».

وكان الأولى أن تنفق هذه المخصصات على مشاريع الخدمات ومطالب المواطنين في هذه التقسيمات والتخلص من إفرازاتها الفئوية والعشائرية التي تصيب عصب الوحدة الوطنية بأذى بالغ.

سادساً: زيادة المخصصات لوزارة الشباب، جميل جداً والله أن نعتني بالشباب وهم عماد الأمة وثروتها في المستقبل، أما أن نختزل قناعة الشباب فنجمعهم طوعاً أو كرهاً في تنظيم شبابي يدور في فلك سياسات الحكومة ويدافع عنها بالحق أو بالباطل، فهذا ما نخشى أن يكون محوراً لمليشيات شبابية على غرار ما يجري في الأنظمة العربية الشمولية ذات الحزب الواحد، ولهذه الخشية ما يبررها حيث وردت بعض العبارات على ألسنة المسؤولين تشير إلى ذلك، بل وتداولت بعض الألسنة وبعض أجهزة الإعلام الأسبوعية هذا الحدث ويتزامن هذا مع إصرار الحكومة على الأغلبية الصامتة أن تنطق مؤيدة لسياساتها بعد أن أقرت ضمناً بأن الأغلبية الناطقة ليست مع تلك السياسات

وارادت أن تحركها بل وحركتها باكثر من اسلوب ووسيلة. ومن باب الامانة القول بانه يراد لها أن تعبر عن غير قناعاتها.

سابعاً: إرتفاع قيمة مخصص فوائد القروض الخارجية من ١٢١ مليوناً عام ٩٥ إلى ١٤٠ مليوناً عام ٩٦، على الرغم من أن خطاب الموازنة العامة وبيانات البنك المركزي الاردني تشير إلى انخفاض واضح في رصيد القروض الخارجية نتيجة السداد والشطب هذه الحقيقة تجعلنا نرفع إشارة استفهام كبرى في وجه هذه الموازنة، وأن في الأمر سراً ينبغي على الحكومة كشفه.

ثامناً: زيادة مخصصات وزارة الصحة ينبغي أن يوجه قسم منها أولاً إلى تحقيق فكرة التامين الصحي الشامل، وتوفير الأدوية بالمستودعات والصيدليات الحكومية، وتوسيع شريحة الأدوية التي تصرف على حساب التامين الصحي.

والتسوية بين غير المقتدر وبين المشترك والمنتفع في شراء الأدوية غير المتوفرة على حساب التامين الصحي، وبخاصة أن هذه الأمور لا تستهلك إلا جزءاً يسيراً من المخصصات المرصودة.

معالي رئيس المجلس ..

الزملاء الكرام..

أما مطالب دائرتي الإنتخابية فهي إجمالاً استيفاء التقسيمات الإدارية حظها من الخدمات المتنوعة والقبول والبعثات إلى الجامعات الحكومية لتكون خلال هذا العام مساوية لنظيراتها السابقة من أمثالها في التقسيمات الإدارية المماثلة.

وأما تفصيلاً لبعضها فاذكر منها:

١ - إيجاد حل لمحطة التنقية في منطقة إربد (حوض البارحة) وما يتصل بها من وادي سوم الذي تصب فيه المياه العادمة والتخلص من المكرهة الصحية خلال فصل الشتاء في ضاحية الحسين والإسراع في إنجاز المراحل المتبقية من مشروع الصرف الصحي لمدينة إربد.

٢ - تقديم الخدمة الآلية المباشرة لكل القرى في المنطقة، لأنها جميعاً ذات كثافة سكانية وتوسيع طاقة المقاسم الآلية القائمة.

٣ - تحسين أحوال الخدمات في مخيم إربد والشهيد عزمي المفتي وإيجاد أرض جديدة لتمليكها للمحتاجين مجاناً، والسماح بالبناء العلوي ضمن شروط شرعية وتنظيمية.

٤ - رفد المساجد بالكوادر المؤهلة القادرة على إعادة الدور الريادي للمسجد لا أن يموت.

٥ - توسيع صلاحيات المديريات والتقليل من حالات اللجوء إلى المركز توفيراً للجهد والمال والوقت والأرواح.

٦ - إنشاء مشاريع وتوجيه المستثمرين إلى محافظة إربد التي تعاني من إرتفاع حاد في مشكلتي الفقر والبطالة.

٧ - إقامة نفق على طريق عمان - إربد الرئيسي من جهة كتم يستفيد منه أهالي كتم وأهالي النعيمة ومن دخل إليها أو خرج منها.

وأخيراً معالي الرئيس - الزملاء الكرام إن الأمانة التي حملناها تحتم رفض هذه الموازنة إبراءً للذمة أمام الله تعالى ثم أمام المواطنين الذين نمثلهم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

المتحدث الأستاذ بدر الرياطي والذي يليه الأستاذ حمزة منصور.

السيد بدر الرياطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

معالي الرئيس .

الأخوة الكرام.

محافظة العقبة. محافظة فتية أعطت وما زالت تعطي الكثير. همومها كبيرة وحاجاتها الملحة كثيرة ولكنها أمام عطائها قليلة.

لا أريد أن أثقل على مسامع مجلسكم الكريم بتعداد لهذه المطالب والحاجات التعليمية والإجتماعية والتنظيمية والصحية والدعوية والمعاشية. لأنني ساودعها لدى الأمانة العامة حتى ارضي معالي الاخ أبو عصام، ولكنني ساتوج هذه المطالب بمطلب رئيس أعلنه وأشدد على ضرورة تلبيته من خلال هذا المنبر.

اما مطلبنا فإنني أتوجه به إلى سيادة الشريف رئيس الوزراء ومعالي نائب رئيس الوزراء أن يتفضل سيادته وطاقمه الوزاري بزيارة لمحافظة العقبة يلتقي فيها بالمواطنين الذين يتوقون للقاء سيادته ليبثوه شكواهم وليعرضوا عليه مطالبهم.

اكتفي بهذا المطلب أملاً أن أجد الإستجابة من سيادته لتلبية هذه الدعوة وأن يعدني بالتلبية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- وهذه مطالب محافظة العقبة كما وردت في كلمة سعادة النائب السيد بدر الرياطي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مطالب محافظة العقبة

معالي الرئيس ..

الإخوة النواب..

مع يقيني بان كثيراً من الطلبات والإحتياجات الملحة التي ساذكرها تالياً ينفذ منها الكثير هذا العام على الأقل إلا انني أذكرها وأذكر بها لأنني طالبت بها من قبل على أمل أن يحسب لها حساب في موازنة العام القادم على الأقل، إن كانت الحكومة تريد أن تخدم هذه المحافظة الفتية الوفية المعطاءة والتي قدمت وما زالت تقدم الكثير للأردن فهي ثغر الأردن الباسم وهي ميناؤه الوحيد وفيها شركات صناعية كبرى ومحطة ضخمة لتوليد الكهرباء ولا ننسى كذلك الإيرادات الجمركية التي يتم تحصيلها كذلك.

أما المطالب فهي:

أ - التعليم:

١ - فتح كلية جامعية للتربية

تبدأ بالبنات تيسيراً عل بناتنا وتوفير فرص تعليمية للكثيرات منهن واللواتي يحرمن من التعليم بسبب بعد المعاهد والكليات والجامعات عن العقبة. ويمكن البدء كذلك بفتح نواة لكلية تتعلق بالعلوم البحرية.

٢ - الإعتناء بمدارس التربية ودعمها بالمعلمين المختصين وإغراء هؤلاء المعلمين بالعلاوات (كعلاوة الجنوب) والسكن الوظيفي شريطة بقائهم مدة مناسبة (عشر سنوات مثلاً) حتى لا يصبح ابناؤنا حقل تجارب ويحرموا من كثير من الفرص التعليمية والبعثات العلمية بسبب تدني معدلاتهم. لكثرة تنقل المعلمين وتقلبهم.

٣ - المساهمة في دعم الجمعيات الخيرية في المحافظة بالمعلمات لما في ذلك من دعم لهذه الجمعيات والإستفادة كذلك من الطاقات الكبيرة التي ترفد بها هذه الجمعيات القطاع التربوي والتعليمي.

٤ - بناء مدرسة سنوياً على الأقل لكي يتم تغطية جميع الأحياء لمواكبة التوسعات المستقبلية والعمل على إلغاء نظام الفترتين الناتج عن قلة الأبنية المدرسية.

٥ - تعيين ابناء المحافظة وإعطائهم أولوية التعيين في محافظتهم.

٦ - زيادة عدد المقاعد الجامعية المخصصة للمحافظة وخاصة في التخصصات التربوية لتغطية حاجة المحافظة من المدرسين والإستغناء عن المعلمين القادمين من المحافظات الأخرى والطامعين في العودة إلى المحافظات التي قدموا منها.

٧ - زيادة عدد المقاعد المخصصة للبعثات لتوفير كافة التخصصات لمواكبة الزيادة في أعداد الطلاب.

ب - الأوقاف:

١ - تعيين أئمة وخطباء ومؤذنين ووعاظ لتغطية النقص الحاصل في المديرية والمساجد.

٢ - تعيين مفتي للمحافظة وقد وافق مجلسنا الكريم على ذلك ووعد معالي وزير الأوقاف بالتعين وما زال الناس ينتظرون.

جـ - الصحة:

١ - دعم المركز الصحي بأطباء الإختصاص في المجالات المختلفة من طب أطفال ونسائية وجلدية وباطنية وعظام وعيون وأنف وأذن وحنجرة.

٢ - البدء بوضع المخططات اللازمة لمستشفى حكومي ورصد المخصصات اللازمة ليكون جاهزاً للعمل على مدى خمس سنوات على أبعد تقدير. لأن المستشفى الموجود حالياً عسكري. وبالرغم من كل الجهود الخيرة التي يقدمها مديره وأطباؤه إلا أن هناك ضغطاً هائلاً عليهم. ناهيك عن بعض الإجراءات التي تضايق كثيراً من المواطنين وخاصة الموظفين منهم. يضاف إلى ذلك الأخذ بعين الإعتبار الزيادة المخطط لها في عدد السكان مستقبلاً كمدينة ساحلية وميناء هام ومدينة حدودية.

٣ - توفير عيادات خارجية لمستشفى العسكري وخاصة أن العيادات الحالية تضيق بالمراجعين والحاجة ماسة إليها لتوسيع غرف التصوير.

٤ - توفير بعض الأجهزة الطبية اللازمة وتحديث القديم منها.

*** - التنظيم:**

١ - لا بد من وضوح وفرز الصلاحيات لكل من سلطة الأقليم والبلدية

٢ - تطوير المنطقة السكنية الرابعة والتي تزكم رائحتها الأنوف (أمنياً وصحياً وتعليمياً واجتماعياً) وقد تقدمت بمذكرة مفصلة لرئاسة الوزراء حول ذلك.

٣ - تطوير حي الشلالة الجنوبية أسوة ببقية الأحياء.

٤ - إيصال المياه (إشتراكات مؤقتة) للشلالة الجنوبية لحين تطويرها.

٥ - مد شبكات مياه للمنطقة السكنية الثالثة والمنطقة السكنية الخامسة.

٦ - مد شبكات الصرف الصحي للمنطقة السكنية الثالثة والسكنية الخامسة.

٧ - الإسراع بتوزيع الأراضي على أبناء العقبة وتيسير شروط الحصول عليها.

٨ - تخصيص قطعة أرض بمساحة ٥٠ دونماً توزع على فقراء المدينة.

٩ - إعفاء أهالي حي الشلالة الشمالي من الفوائد الربوية التي احتسبت عليهم من قبل مؤسسة الإسكان والتطوير وقتها ظلماً وزوراً وذلك بسبب تأخرهم في إجراءات الدفع لحين انتهاء البت في السعر من قبل رئاسة الوزراء.

د - الطرق والترخيص

١ - إعادة دائرة الترخيص إلى حدود المدينة حيث تتوفر المرافق الأخرى الضرورية لعملية الترخيص والتي لا غنى للمواطن عنها وتكلفه كثيراً لعدم توفرها في الموقع الحالي (مالاً وجهداً ووقتاً).

٢ - تخصيص طريق الشاحنات الخلفي كطريق سياحي وبناء طريق جديد في الوادي رقم ٢ يكون أكثر أمناً وأقل خطورة ويوفر كثيراً من الأرواح والأموال التي تذهب لأمور الصيانة وغيرها.

٣ - الإسراع بتنفيذ طريق النقب العقبة بأربع مسارب مع ضرورة مسار الطريق عند مروره ببلدة القويرة إلى الشرق من البلدة لأن الموقع الحالي يسبب خطورة على أبناء المدارس وإزعاجاً للسكان ليلاً ونهاراً بسبب أصوات السيارات الشاحنة.

هـ - البطالة

١ - توخي العدالة والمساواة في التوظيف في المؤسسات والدوائر الحكومية ومراعاة الأولوية لأبناء المحافظة عند التعيين وأن لا يتم التعيين حسب القرابة التي تقوم على

رابطة الحزبية والتراب والطين والأقليم.

٢ ـ تخصيص نسبة من التعيينات في المؤسسات الكبرى العاملة في العقبة من أبناء المحافظة.

٣ ـ العمل على تثبيت العاملين بالأجور اليومية منذ سنوات طويلة في مؤسسة الموانئ وخاصة العمال المنتدبون.

و ـ صيد السمك

١ ـ السماح للصيادين بالصيد في المياه الإقليمية وعلى مدار الساعة سيما وأن بعض أنواع السمك لا يمكن اصطيادها إلا ليلاً. والحد كذلك من الإجراءات التي تعيق عملهم وتنغص عليهم عيشهم.

٢ ـ فتح سوق شعبي يخصص للصيادين وبائعي الخضار المتجولين مع ضرورة أن لا يخضع هذا السوق للمزاد العلني حتى لا يذهب للقادرين ويحرم منه الضعفاء وغير القادرين.

٣ ـ العمل على الحصول على الموافقات اللازمة لدخول الصيادين إلى المياه الدولية بالتنسيق مع الدول المجاورة.

ز ـ السير والسواقين

١ ـ أن لا تكون خطوط الباصات وطبع السيارات حكراً على المحسوبية والأقارب والمتنفذين.

٢ ـ عدم السماح للحافلات الخاصة بالنقل على المعابر والأماكن السياحية.

٣ ـ حل مشكلة سواقي خط السعودية (٧٥ سائقاً) وذلك بإعطائهم خطوط سرفيس داخلية وعلى المعبر وكذلك السماح لهم بنقل الركاب القادمين عبر الميناء والمغادرين إلى السعودية.

ح ـ الحركة التجارية

١ ـ السماح للوافدين والمسافرين من ركاب الجسر العربي بالنزول إلى المدينة وذلك لتنشيط السوق التجاري بكافة قطاعاته السياحية والفندقية والتجارية والخدمية.

٢ ـ عدم احتكار تقديم الخدمات واستقبال المسافرين من ركاب الترانزيت من قبل الرابية.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمه الله، أيضاً أسجل شكري للشيخ بدر للإيجاز. الزملاء الأفاضل أرفع الجلسة لفترة الغداء ونعود في تمام الساعة الثالثة.

ـ وهنا رفعت الجلسة للإستراحة والغداء ثم عادت بعد ذلك للإنعقاد.

استئناف الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود لإستئناف الجلسة، المتحدث الأستاذ حمزة منصور والمتحدث الذي يليه الشيخ عبدالباقي جمو.

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

معالي الرئيس

الزملاء المحترمون

أود بين يدي كلمتي حول مشروع قانون الموازنة العامة وخطاب الموازنة أن أؤكد على قناعة راسخة لدينا في جبهة العمل الإسلامي ولدى كل من له صلة وثيقة بكتاب الله عز وجل أن الأوضاع الإقتصادية في بلدنا وفي سائر بلاد العرب والمسلمين ستبقى تعاني من الإختلالات والقصور حتى يتسنى لنا إقامة نظام اقتصادي مستند إلى التصور الإسلامي والقيم الإسلامية وسيبقى شعبنا وأمتنا يدفعان الثمن من راحتهم ومن أعصابهم حتى يتسنى لهم ذلك. لقد أصبح النظام الإقتصادي في ديار العروبة والإسلام نظاماً ربوياً ولا يخفى عليكم أيها الزملاء أن الله عز وجل أعلن الحرب على أكلة الربا ولم يعد الربا محصوراً في أفراد وإنما أصبح نظاماً اقتصادياً له مؤسساته والمنظرون له.

يقول ربنا تبارك وتعالى:

«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله» والعياذ بالله.

هذه حقيقة نؤمن بها ونأمل أن تترسخ لدى مجلسنا وحكومتنا لنجنب أنفسنا وشعبنا حرب الله التي لا يقف في وجهها شيء.

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء..

إن من يستمع إلى الأرقام والبيانات التي تضمنها خطاب الموازنة يخيل إليه أننا أمام وضع اقتصادي جيد وواعد بالخير وهذا الإنطباع الذي تشكله الأرقام المقدمة يتصادم مع قناعات المواطنين أفراداً ومؤسسات.

إننا لا نستطيع أن نصنف سياسة اقتصادية بأنها راشدة أو أداء اقتصادياً بأنه مقبول ما لم يحقق الكفاية والعدل أو يتوجه اليهما جدياً على الأقل ودون دخول في تفاصيل الأرقام أود أن أناقش السياسة الإقتصادية والأداء الإقتصادي بإيجاز.

هل من الكفاية أن تبلغ نسبة البطالة ١٥٪؟ وكيف يعيش الشاب أو رب الأسرة دون عمل ودون دخل؟ إن خطاب الموازنة لم يقدم لنا حلاً لهذه المشكلة رغم تزايد أعداد الخريجين الذين يضافون إلى قوائم منتظري فرصتهم في العمل فالحكومة تعول على دور القطاع الخاص في الإستثمار وعلى ما أسمته الحكومة بقوانين الإستثمار وان الإستثمار أيها الزملاء لن يهبط علينا من السماء فالسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ولن يتدفق علينا من العالم الراسمالي الباحث دوماً عن مصالحه ومصالحه فقط. ان الإستثمار ينبغي أن يركز على راس المال الوطني والعربي وهما بحاجة إلى بيئة استثمارية لا تصنعها مجموعة القوانين المشار إليها، إنها تحتاج إلى أجواء مناسبة من الحرية والأمن

النفسي والاجتماعي والإبتعاد عن الروتين القاتل. انهم يحتاجون إلى أن يتوقف كثير من المعاناة التي يعانونها حين يتوجهون نحو الاستثمار اننا لا نستطيع أن نطمئن إلى أدائنا الإقتصادي في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الفقر المطلق إلى أكثر من ٢٠٪ ومن يستطيع أن يتنبأ بسلوك الفقير وأثر هذا السلوك على النفس والمجتمع.

ان معالجات الحكومة لظاهرة الفقر ما زالت قاصرة.

ان صناديق الحكومة بصورتها الحالية وامكانياتها الحالية وايراداتها الحالية وسياساتها الحالية عاجزة عن مواجهة هذه المشكلة المقلقة.

ان هنالك ضرورة لمؤسسة وطنية تضم كل هذه الصناديق الرسمية ولادارة كفؤة ولموارد كافية ولأسس عادلة تقوم على معلومات حقيقية ودقيقة لا أن تبقى حكراً على القادرين على الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار بشأنهم بينما يبقى المتعففون أو الذين لا يجدون من يوصلهم يجتزون الحسرات.

وتزداد حدة هاتين المشكلتين زملائي الكرام حين يرافقهما ارتفاع في الأسعار، فقد شهد بلدنا ارتفاعاً حاداً في الأسعار بحيث أصبح الحديث عن ارتفاع الأسعار الحديث الذي يطغى على كل حديث. وقد أكدت جمعية حماية المستهلك ان ارتفاع الأسعار طال أكثر من (٧٠) سلعة غذائية وتموينية وبنسبة ١١,٣٪ خلافاً لما أورده خطاب الموازنة الذي ذكر أنها ٢,٢٪ وهي نسبة يتندر الناس بها.

ان هنالك حاجة ماسة لضبط الأسعار وهذا يستدعي مزيداً من الحزم الحكومي والالتزام بقرار مجلس النواب الحادي عشر بعدم رفع الأسعار الا بموافقة مجلس النواب وتحديد الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار ومعالجتها بشجاعة.

ان محاولة الحكومة معالجة

هذه المشكلة من خلال زيادة رواتب الموظفين عشرة دنانير شهرياً لا يمثل حلاً لمشكلة الغلاء بالنسبة للموظفين ان الحل الحقيقي يكمن في ربط زيادة الرواتب بالزيادة الحقيقية لنسبة غلاء المعيشة وان الحد الأدنى لهذه الزيادة يزيد على ما اقترحته مخالفة الزملاء الدكتور محمد عويضة وبدر الرياطي وذيب أنيس.

الذين أغفل التلفزيون مخالفتهم حينما عرض خطاب اللجنة المالية.

ومن هذا العرض الموجز يتضح أن السياسة الإقتصادية لا تحقق الحد الأدنى من الكفاية وكما أنها لا تحقق العدالة وأن نظرة عجلى للتشكيلات الإدارية والتقسيمات الإدارية والتعيينات التي تتم تؤكد أن هنالك تركيزاً على انتماءات معينة وجهات معينة. فكيف تنتظرون ازدهاراً اقتصادياً في غياب الحقوق المتساوية التي كفلتها الشريعة الغراء وأكد عليها الدستور والقانون.

ان هنالك وظائف ومؤسسات حكر على لون معين واجتهاد معين وهذا يستدعي أن يواجه من المجلس الكريم ومن الحكومة الموقرة بشجاعة وبعيداً عن الحساسيات.

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء..

هنالك بعض الملاحظات التي أود أن أتوقف عندها بايجاز شديد:

أ - تراجع أرباح البنك المركزي

لا بد من تفسير لهذا التراجع وتوضيح للأسباب الحقيقية.

ب - تراجع نسبة الدعم للمواد الغذائية الأساسية إذ أن تثبيت الرقم عند ٣٠ مليون دينار رغم الزيادة السكانية الطبيعية (٣,٦)٪ وارتفاع ثمن القمح عالمياً يؤكد أن الحكومة ماضية في استجابتها لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الغاء الدعم نهائياً.

وإنني استغرب كيف استجابت اللجنة المالية لهذا التوجه الحكومي بحجة وصول الدعم إلى مستحقيه. إنني ضد أي محاولة للمس برغيف

الخبز لأن رغيف الخبز يمس الشريحة العظمى والفقيرة من المواطنين أما الشريحة الغنية فاستهلاكها من الخبز قليل جداً لأنهم أكلة البسكويت كما تعلمون. ويعلم الزملاء جيداً المشكلات التي واجهت المواطنين بالنسبة للبطاقات التموينية.

كما احذر من خطورة رفع الدعم عن أعلاف الماشية في وقت يعاني فيه أصحاب الماشية من شح الأمطار نسأل الله أن يغيثنا وأن لا يؤاخذنا بأعمالنا. ولا يخفى عليكم أن رفع الدعم عنها سينعكس سلبياً على المواطن المستهلك لمنتجات الماشية وهذا يضيف أعباء جديدة.

جـ - أتساءل مع اللجنة المالية عن أسباب ارتفاع فوائد القروض الخارجية من ١٢١ مليون إلى ١٤٠ مليون رغم كثرة الحديث عن شطب الديون وجدولتها.

د - أتساءل مع اللجنة المالية عن منح ومساعدات لم تدخل وثيقة الموازنة كما أتساءل معها عن مصدر هذه المنح والجهة المستفيدة منها.

هـ - أتساءل عن انخفاض قيمة النفقات الرأسمالية وهل هي نفقات على مشاريع تنموية أم استهلاكية ومن المسؤول عن عدم تنفيذ المشاريع المتضمنة في النفقات الرأسمالية في موازنة الأعوام السابقة؟

و - كنت أود من اللجنة المالية الموقرة أن تبرز التوصيات التي لم تنفذها الحكومة وأن تنص عليها وأنا بدوري أعبر عن احتجاجي على عدم تنفيذ هذه التوصيات وأود أن أسمع تفسيراً مقنعاً من الحكومة لذلك.

ز - من الواضح أن الزيادة التي طرأت على الإيرادات المحلية تتركز في معظمها على الإيرادات الضريبية غير المباشرة وقد مست الشرائح الأقل حظاً وهذا ما حذرنا منه أثناء مناقشة قانون الضريبة العامة على المبيعات.

وقبل أن أنهي حديث أود أن

لمن ـ تخرجوا ـ عام ٩٣ و ٩٤، ولا شك أن هذا العمل فيه تجاوز بيّن لا يرضاه إنسان.

هناك مواطن لا يجد الخبز ولا يجد ثمن الدواء، وفي المراجعة يقابل كأنه عدو غازٍ ينفر المسؤول في وجهه ويطرده طرداً، لعلكم تقولون بأن في هذا الكلام مبالغة ولكنها الحقيقة.

والنقطة الثانية: الصيانة تسبق انتهاء العمل، تحال المشاريع أو الطرق أو الأبنية الى المتعهدين، ولكن إنجازاتهم تحتاج إلى صيانة قبل أن يسلموا العمل، وليس هناك من يحاسب. وهذه نقطة مهمة يجب أن ينتبه إليها لأن ملايين الدنانير تنفق على الصيانة قبل أن يتم العمل ويستلم العمل الوزارة المختصة.

تقرير ديوان المحاسبة الذي نطلع عليه كل عام يهتم هذا التقدير بقضايا ولعلها ليس الأهم، ولكن القضايا التي نستطيع أن نقول بأنها سرقات بالملايين لا ينظر إليها. هناك قضايا وصلت إليها يدي، قدمتها لديوان المحاسبة ولكن رئيس الديوان قال لي في حينه أن لم يطلع على تقرير يشير إلى هذا النوع من الإختلاس. إختلاس بيّن، وكانت النتيجة بعد الملاحقة الشديدة والملحة أنه أحيل على التقاعد معززاً مكرماً ولم يُلاحق بما سرق، والسرقة كانت بينة لا تحتاج إلى دليل.

ثم هناك طريقة أخرى استغرب جداً أن لا يلتفت إليها أحد وهي طريقة السعدان الصغير بشلّن والكبير بشلّن. الذي سرق خمسة ملايين قيل له إستقيل، إستقال، والذي تصرف بقشاط مروحة لسيارة قيل له كذلك استقيل فاستقال. هذا سرق خمسة ملايين وذاك تصرف بقشاط مروحة وقيل له استقيل دون أن يلتفت هل وراء هذا العامل أو الموظف مسؤول عنها وعن إعالتها.

هناك نقاط إذا أثيرت أخشى أن تسيء إلينا جميعاً، الذي أرجوه أن يحاسب الإنسان على ما اقترف وسرق واختلس وأساء. فنحن كنا دائماً نقول الرجل المناسب في المكان المناسب، وكذلك نرجو هذا المال الذي يتوفر لنا من هنا وهناك أن يصرف حيث ينمو وحيث يعطي لا حيث يسرق أو يبقى دون صرف دون تنفيذ هذه المخصصات فيما خصص لها لأن في ذلك تعطيلاً للحال وتعطيلاً أكثر للأيدي العاملة التي تحتاج إلى العمل.

قبل أن أنتهي أشكر اللجنة المالية على جهودها وشكري لكل من بذل جهداً في إعداد هذه الموازنة وهي كما يقال جهد المقل.. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل الدكتور محمد الحاج والذي يليه الزميلة السيدة توجان فيصل. عفواً تفضلي سيدة توجان.

السيدة توجان فيصل:

هذا تكررٌ معي في جلسة اتفاقية السلام ودوري قدم وفرض عليّ وقتها، أنا لا أريد أن يتكرر معي، أنت قلت نلتزم بالدور، وبعد أن قلت هذا قرأته وأعيدك إلى النص المسجل لمحضر الجلسة ودوري بالضبط هو «١٧». فكما أنت ألزمتنا فيه أرجو أن تلتزم فيه وأصر أن يكون دوري «١٧».

معالي رئيس المجلس:

يا سيدة توجان، ما قرأته كان وردني في عدة أوراق من عدة جهات من المساعدين ومن الذي سجلته أنا، ولذلك ما قرأته أولاً لم يكن ترتيب، أفرغنا كل الأسماء في الكشف الذي وزعته مصوراً على كافة الزملاء.

وكثير من الزملاء الذين وردت أسمائهم في بداية قراءتي الأولى ما كان هذا ترتيبهم لأنه من مصادر مختلفة وكنت أقرأه من عدة أوراق، كانت مختلطة الأوراق وقرأت من مجمل الأوراق ثم أفرغنا كل هذه الاوراق في هذا الدور النهائي، وكثير من الزملاء واجهوا هذا فيما ينطبق على الزملاء الآخرين.

يا سيدة توجان أنا كنت واضح في كلامي وواضح في جوابي، تحبي ان تتكلمي في دورك أهلاً وسهلاً ما تحبي فالخيار لك تفضل الدكتور الحاج.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور محمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فان الحديث حول الموازنة العامة انما يعني الحديث عن الواقع الإقتصادي الذي بات يؤرق المواطن وهو يرى من حوله شبح الفقر وغول الأسعار ومشكلة البطالة وتدني مستوى المعيشة وغير ذلك، وفي كل سنة يتوقع المواطن أن تقدم له الحكومة موازنة جملت له شيئاً من التفاؤل في تخفيف هذه المشكلات.

والحق ان موازنة هذا العام أعطت محاولة واضحة لتخفيف بعض هذه الأعباء والإقتراب من التوازن بين النفقات والإيرادات إلا أن هناك ملاحظات لا بد من ذكرها وهي:

١ - ذكر معالي وزير المالية أن موازنة عام ١٩٩٦ متوازنة أي أن النفقات تساوي الإيرادات إذا أخذنا بعين الإعتبار المنح والمساعدات ولكننا نجد ان الموازنة بها عجز مقدار ٤٣٣ مليون دينار أي ما نسبته ٢٨٪ من الإيرادات المحلية ويمثل هذا العجز ١٦٣ مليون دينار مقدار المنح والمساعدات، ٢٧٠ مليون دينار اقساط القروض في موازنة التمويل.

وقد اشار تقرير اللجنة إلى هذا التباين ولذلك فإن التوضيح كان الأولى.

٢ - النفقات الجارية: وجد أن نسبة النفقات الجارية تشكل ٧٥٪ من موازنة الدولة بعجزها وتشكل ٨٥٪ من الإيرادات المحلية لعام ٩٦.

فهل بهذه الموازنات نستطيع أن نبني اقتصاداً أو نتكلم عن خطة لتشجيع الإستثمار وإيجاد فرص العمل لمحاربة البطالة وتضييق جيوب الفقر التي أصبحت متسعة جداً.

تشير أرقام الموازنة إلى أن الإيرادات لعام ٩٦ زادت عن عام ٩٥ بنسبة ٤٪. ولكن النفقات الجارية زادت لعام ٩٦ بنسبة ٦,٥٪. إنني أطالب الحكومة بضرورة تقليص النفقات الجارية وخاصة في جهازها الحكومي وكان الأجدر لو أن هذه الزيادة في النفقات الجارية حولت إلى زيادة في النفقات الرأسمالية فالكل يعلم أن الجهاز الحكومي لا يعمل بالجدوى المطلوبة منه بل أن الهدر في المال العام أصبح صفة ملازمة للجهاز الحكومي وخير دليل على ذلك تقارير ديوان المحاسبة ما يصلنا منها وما لا يصل.

والتضخم في الجهاز الحكومي يزداد، والتقسيمات الإدارية الجديدة أفرزت حوالي «٨٥» حاكماً إدارياً، وهذه الولايات والمحافظات والألوية تعني تكلفة زائدة على الخزينة وصار عندنا ولايات أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - النفقات الرأسمالية: قدرت الزيادة في النفقات الرأسمالية عام ٩٦ عن عام ٩٥ بنسبة ١٣,٥٪ حيث وجد أن نسبة ماسهمة القروض الخارجية - أي نسبة الإستدانة بالفوائد والقروض الربوية - تشكل ٣٥٪ من مجموع النفقات الرأسمالية وحيث أن هذه نسبة مرتفعة جداً فإنها بالتالي ستزيد من الكلفة الرأسمالية لهذه المشاريع بسبب الفوائد التي ندفعها على تلك القروض الأمر الذي يجعل الجدوى الإقتصادية لتلك المشاريع قليلة وأحياناً غير مجدية لأن العائد عليها سيذهب للفوائد وللتسديد.

٤ - الدين العام: نجد من قراءة المديونية بأنها في نهاية ٩٥ كالتالي:

مديونية خارجية ٥٩٠٦ مليون

فوائد تسدد عام ٩٦ (١٤٠) مليون

مديونية داخلية (٨٣٧) مليون

فوائد تسدد عام ٩٦ (٢٠) مليون

مجموع الدين العام ٦٩٠٣ مليون دينار.

مجموع ما خصص للسداد لعام ٩٦ هو للقروض الخارجية وفوائدها ٣٩٤ مليون وللقروض الداخلية وفوائدها ٣٦ مليون، المجموع ٤٣٠ مليون. القروض المنوي الحصول عليها لعام ٩٦ حسب موازنة التمويل يبلغ مجموعها ٤٨٦ مليون اي أن ما سنقترضه اكثر مما سنسدد؟؟!

وإذا علم انه منذ ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥ لم ينخفض الدين العام اكثر من ١٨٪ اي بنسبة ٠,٣٪ من الدين العام سنوياً!!

فكيف نستطيع ومتى نستطيع أن نزيح عن كاهل الشعب الأردني هذا العبء الثقيل من المديونية، لذلك أطالب الحكومة أن تسعى بكل طاقتها لمحاولة اقناع الدول والمؤسسات الدائنة لشطب هذه الديون أو تحويلها لمنح وهذا ما وعدتنا به الحكومة سابقاً كثمرة من ثمار السلام المزعوم ام انه مطلوب منا أن نبقى تحت ضغط هذه الديون لكي يبقى قطار السلام يسير في الاتجاه المرسوم له والذي هو قطعاً في عكس اتجاه المحطة التي نرغب في الوصول اليها إن موازنة العدو أظهرت حجم الموازنة العسكرية وهي أقرب إلى موازنة الحرب ونحن نقول أننا نسير إلى السلام.

٥ - موضوع البطالة: يبين لنا خطاب الموازنة بأن نسبة البطالة هي ١٥٪ من القوى العاملة الكلية ورغم عدم قناعتي بهذه النسبة حيث تشير قيود سجلات ديوان الخدمة المدنية بأن الطلبات المسجلة للوظائف في نهاية ٩٥ زادت عن «١٢٠» الف طلب وهم فقط فوق مستوى الثانوية العامة فما بالكم بمن هم دونها ومع ذلك فإن الموازنة لا تتعامل مع هذه البطالة كما يجب وكما تستحق ودليل ذلك أن النفقات الرأسمالية ودعم صندوق التشغيل جاءت مبالغها غير متناسبة مع الهدف المنشود وهو تخفيف عبء البطالة وإيجاد فرص العمل.

٦ - المواد التموينية والاسعار:

إن المبلغ المخصص لدعم المواد التموينية لعام ٩٦ هو نفس المبلغ الذي خصص لعام ٩٥ وقبلها ٩٤ - ٣٠ مليون دينار ومع أن أسعار تلك المواد عالمياً ارتفع فإن بقاء المخصص ثابت لهو دليل على نية الحكومة برفع الدعم عن بعض المواد التموينية في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة على معظم فئات الشعب لذلك أطالب الحكومة ضرورة تأكيد رقابتها ومحاسبتها على المواد التموينية وعلى المتاجرين بقوت الشعب وكذلك عدم رفع الأسعار أو رفع الدعم عن بعض المواد التموينية الضرورية للمواطن.

وهنا لا بد من تسجيل العتب على اللجنة المالية التي قبلت بتوجه الحكومة نحو تقليص الدعم عن رغيف الخبز بحجة إقتصاره على مستحقيه، وقد أثبتت وزارة التموين مع الأسف فشلها في مسألة الكوبونات، فهناك فقراء معدمون حرموا وأغنياء يأخذون، وعلى الفقراء أن يثبتوا فقرهم وكم عانى الفقراء لإثبات فقرهم ودفعوا وعطلوا أياماً وصفوا طوابير لكي يثبتوا بأنهم فقراء لوزارة التموين.

أما إرتفاع الأسعار الذي يتحدث عنه خطاب الموازنة بـ ٢,٢٪ فاعتقد ان مقياس الأسعار قد أخذ في الإعتبار سلعاً لا تهم كثيرين بل معظم فئات الشعب فيكفي القول بأن أكثر من سبعين سلعة غذائية رئيسية قد ارتفعت عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح بين ١٧٪ - ٥٠٪ لذلك أرجو الحكومة إعادة النظر في سلة المواد التي يقاس على إساسها غلاء المعيشة لتقف فعلياً على نسبة الإرتفاع الحقيقي للغلاء لعلها تقرر أن الدخول اصبحت لا تتناسب مع

النفقات للناس وبالتالي تحسن من تلك الدخول بما يكفي لأساسيات الحياة الكريمة في هذا البلد الكريم، وبهذه المناسبة فإنني أعتقد أن ما وعدت به الحكومة من زيادة للرواتب لا يكفي وليس الحل فيما ذهبت اليه اللجنة المالية من الإكتفاء بالعشرة دنانير من بداية السنة. بل لا بد أن تكون الزيادة أكثر من ذلك ومن بداية السنة.

وأخيراً فإنني أطالب الحكومة بتحري العدل في توزيع هذه الموازنة سواء بالنسبة للخدمات والمناطق التي تصل إليها أو بالنسبة لتعبئة الشواغر التي لا زالت غير منضبطة لا في تعيينات ديوان الخدمة ولا في تعيينات الفئة الرابعة.

إن محافظة الزرقاء تعاني من غياب العدل ولا تعطى حقها لا في الخدمات ولا في التعيينات وحتى حصتها البسيطة في الوظائف يعتدى عليها من محافظات أخرى.

وهناك مطالب كثيرة لمحافظة الزرقاء اتفقنا نحن نواب المحافظة أن يقوم الزميل بسام حدادين بالمطالبة بها.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، الزميلة توجان فيصل والذي يليها الدكتور أحمد القضاة.

السيدة توجان فيصل :

أرجو تبادل الأدوار ما بيني وبين الدكتور أحمد القضاة

معالي رئيس المجلس:

ماشي، تفضل دكتور القضاة

الدكتور أحمد القضاة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين معالي الرئيس. الزملاء النواب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

قال تعالى:

«ولا تعملون من عملٍ إلا كنا عليكم شهوداً»

صدق الله العظيم

ولما كانت الشهادة ربانية والعدالة في القول والعمل أمرٌ إلهي وطريق غير ذي عوج يؤدي بمن سلكه إلى ينابيع الطمأنينة والرضا وراحة الضمير كان لا بد من أن أدرس قانون وخطاب الموازنة العامة وأطلع على تقرير اللجنة المالية والمشكورة على جهدها منطلقاً من هذا المبدأ أظهر المحاسن حيث وجب إظهارها وأبين العيوب حيث وجب بيانها وذلك على قدر طاقتي والغاية نبيلة لا هي مدح لذات المدح ولا هي نقد لذات النقد راجياً العاقبة من الله سبحانه وتعالى والذي يقول جلّ من قائل «إنا لا نضيعُ أجر من أحسن عملاً»

وقد توصلت إلى ما يلي :

أ - الإيجابيات

إنه لطبيعي أنني لم أذكر الإيجابيات جميعها فيما سأذكره لأن بعضها قد خفي عليّ ولم يبد لي ولكن رؤيتي للإيجابيات هي:

أولاً: أقدر للحكومة تبنيها للسياسات الرامية للإعتماد على الذات ووضع الإقتصاد الوطني في مسار النمّو المتواصل وذلك من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ والذي يهدف إلى تحقيق نمو حقيقي بنسبة ٦,٥٪ من خلال زيادة نشاط القطاع الخاص وتفعيله وحفز القطاعات الإنتاجية وتهيئتها للتوجه نحو الإنتاج التصديري مع المحافظة على المستويات العالية من الاستثمار ليبقى بحدود ٣٤٪ كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: أقدر للحكومة تبنيها لسياسة زيادة المدخرات الوطنية من خلال تبني سياسةٍ مالية تحدُّ من الإستهلاك الحكومي وتحسن نوعية الإنفاق.

ثالثاً: أقدر للحكومة سياساتها النقدية التي تحافظ الى استقرار سعر صرف الدينار الأردني وجعل الموجودات المحررة بالدينار أكثر جذباً للمدخرين من الموجودات المحررة بالعملات الأخرى.

711
378
308

رابعاً: اقدر للحكومة التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات إذ انخفض عجزه الكلي من ٤٣٦ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٣٣٢ مليون دينار عام ١٩٩٥ اي بانخفاض نسبته ١, ٢٦٪.

خامساً: اقدر للحكومة اهتمامها بقطاع السياحة ويدلُ على ذلك زيادة المقبوضات المتأتية من قطاع السياحة من ٥٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٧٢٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥ محققاً دخلاً صافياً يصل إلى ٣٢٣ مليون دولار أي بزيادة قيمتها ١٣٥ مليون دولار أو ما نسبته ٨, ٧١٪ من عام ١٩٩٤.

سادساً: اقدرُ للحكومة توجهها لعدم اللجوء إلى الإقتراض الداخلي وللسنة الثالثة على التوالي وذلك للإسهام في توفير المال اللازم لإستثمارات القطاع الخاص كما أن انجازات الحكومة كانت مرضيةً في مجال إدارة المديونية الخارجية بانخفاضها من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٩٠٪ في نهاية عام ١٩٩٥ وذلك من الناتج المحلي الإجمالي مما عزز مكانة الأردن الاستثمارية وملائته المالية في الأسواق المالية الدولية والإقليمية. وأؤكد على الحكومة ضرورة السعي المستمر لتخفيض هذه المديونية من خلال شطب الديون أو تحويلها إلى منح ومساعدات أو قروض ميسرة لتنخفض المديونية إلى اقل من ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمعالجة الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية.

سابعاً: أقدر للحكومة تبني مفهوم موازنة البرامج والاداء تسهيلاً لقياس إنجازات الحكومة وفق معايير محددة.

ثامناً: اقدر للحكومة إيلاء قواتنا المسلحة وأجهزتها الأمنية والدفاع المدني العيون الساهرة على أمن الوطن واستقراره كل الإهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير

قدراتها وتنمية كفائتها لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المميز.

تاسعاً: أقدر للحكومة استمرارها في دعم بعض المواد التموينية الأساسية وخصوصاً رغيف الخبز كما وأؤكد على ضرورة إيصال الدعم إلى مستحقيه وإيجاد الترتيبات اللازمة لمنع الهدر في هذه المواد.

ب ـ السلبيات

لقد ذكرت في ما ذكرت آنفاً الإيجابيات التي تستحق الحكومة عليها الثناء والتقدير وإنه لمن الطبيعي أن لا يخلو عمل من عيب فالكمال لله وحده وقد يكون تلافي العيب احياناً خارجاً عن نطاق القدرة والإمكان لأمور وظروف تفرض نفسها ولكن بلا بد من تشخيص العيب حيثما امكن من أجل تلافيه حينما تتاح الفرص وتحين الظروف ولقد كانت لي الملاحظات التالية:

اولاً: أسجل ماخذي على الحكومة أنها لم تأخذ بالكثير من توصيات مجلس النواب عند مناقشته لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥

ثانياً: أسجل ماخذي على الحكومة أنها لم تناقش مع النواب طلباتهم لمناطقهم الإنتخابية لوضع الأولويات من أجل تنفيذ الممكن منها أو رصد المخصصات في الموازنة التالية بل تذهب المطالبات أدراج الرياح ولا تتعدى أن تكون كلاماً يقال في هذه المناسبة السنوية.

ثالثاً: أسجل ماخذي على الحكومة أن بعض المنح والمساعدات لا تدخل وثيقة الموازنة وإنما يتم صرفها من قبل المؤسسات والوزارات المستفيدة مباشرة الأمر الذي لا يعطي الصورة الحقيقية لموازنة هذه الوزارات والمؤسسات ولا يبين أوجه الصرف والإنفاق لهذه المنح والمساعدات.

رابعاً: أسجل ماخذي على خطاب الموازنة لأنه لم يبين الصورة الحقيقية لارتفاع الأسعار إذ أن النسبة وردت وهي ٢,٢٪ غير واقعية

711
378
308

مقارنة مع ١١,٣٪ وهي النسبة التي بينتها الدراسة التي أجرتها جمعية حماية المستهلك الأمر الذي يفقد خطاب الموازنة قدراً من مصداقيته.

خامساً: إن نسبة البطالة والمقدرة بـ ١٥٪ لا تزال مرتفعة ومن الأسباب الحقيقية لذلك هو الخلل الذي لم يعالج لحد الآن في سوق العمل الأردني كما أن مخرجات التعليم والتدريب لا تزال غير مناسبة لهذا السوق ولذلك لا بد من تنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة والتوسع في التدريب المهني وإيجاد أسواق للعمل في الخارج.

سادساً: إن مكاسب التنمية تفتقر إلى التوزيع العادل بين المحافظات والمحافظات الفتية لم تعط الخصوصية اللازمة من أجل الأخذ بيدها لتتناغم خطاها مع خطى أخواتها المحافظات الأخريات والتي طاف بها طائف التقدم والإزدهار.

سابعاً: إن نسبة الإنفاق التي قد بلغت ٨٧,٤٪ من النفقات الرأسمالية إذ بلغت الموازنة الرأسمالية لعام ١٩٩٥ - ٤٤٣ مليون دينار بينما أنفق منها ٣٨٧,٩ مليون دينار وهذا مؤشر على التأخر في إحال المشروعات وأن التنفيذ كان بطيئاً والمأمول أن تكون نسبة الإنفاق الرأسمالي أعلى من ذلك مما يسارع في عجلة التنمية ويخفف عبئ البطالة عن كاهل المواطن بخلق فرص عمل جديدة.

معالي الرئيس

الزملاء النواب

لقد عبرنا جسر السلام ونعيش الآن مرحلة تحد وبناء ومواطننا الأردني والذي هو راس المال الثابت لهذا الوطن لا يزال يعيش حالة الترقب والأمل والرجاء ومن أجل شدّ ازره وبعث طاقاته الكامنة وإحلاله في أجواء الطمأنينة والرخاء والإرتياح لا بد من النظر بعين الرعاية والإهتمام إلى الأمور التالية:

أولاً: معالجة مشكلتي الفقر والبطالة واللتين اشتد خطرهما واستفحل أمرهما من خلال خطط مدروسة وبرامج محكمة.

ثانياً: تحسين أوضاع العاملين والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين من خلال حزمة من الإجراءات.

أ - زيادة الرواتب زيادة معقولة تتناسب ومعدلات التضخم إذ أن الزيادة الموعودة والبالغة عشرة دنانير غير كافية لذلك أؤكد أن تكون هذه الزيادة عشرين ديناراً وللجميع عاملين ومتقاعدين واعتباراً من مطلع هذا العام.

ب - إحداث صندوق للإسكان المدني وعلى غرار صندوق الإسكان العسكري.

جـ - رفع الرواتب التقاعدية لصندوق الضمان الإجتماعي لتتساوى مع الرواتب التقاعدية المدنية من أجل توفير العيش الكريم للذين يتقاضون رواتبهم من صندوق المؤسسة بعد احالتهم على التقاعد فمن قال أن رواتبهم التقاعدية الحالية تكفي لعيش كريم وراحة بال وخصوصاً أن الغالبية منهم تكون قد أصيبت بالعلل ووصلت حد العجز.

ثالثاً: تثبيت الأسعار والأخذ على يد التجار الجشعين الذين تسول لهم أنفسهم استنزاف طاقات الناس ودمائهم وتشجيع التجار الشرفاء الذين يرقبون الله في تجارتهم والتعجيل في إصدار قانون منع الإحتكار.

رابعاً: تحويل كليات المجتمع إلى مراكز للتدريب المهني والتقني لإعداد كوادر مدربة تتلائم وحاجات المرحلة التي نعيشها.

خامساً: إيلاء الزراعة والمزارعين العناية الكافية من أجل حل مشاكلهم وخصوصاً توفير الآلات والمواد الزراعية بالأسعار المناسبة ومساعدتهم في تسويق منتوجاتهم بعيداً عن استغلال الوسطاء وإيجاد صندوق لدعم المزارعين في حالة الكوارث والكساد لا قدر الله.

سادساً: التعجيل في إصدار قانون التامين الصحي الشامل ليشمل جميع المواطنين.

سابعاً: توسيع مظلة الضمان الإجتماعي لتشمل جميع المواطنين الذين لا يخضعون لنظام الخدمة المدنية والعسكرية من أجل حمايتهم في حالات المرضى والعجز والشيخوخة.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب

إن مواطني محافظة عجلون ليعتزون بانتمائهم الصادق لوطنهم الحبيب وولائهم الخالص لقيادتهم الملهمة وهم وإن نالهم نصيب من ثمار التنمية إلأ انهم لا يزالون يتطلعون إلى تحقيق بعض طموحاتهم في المطالب التالية والتي كنت قد طلبت اكثرها عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٥ ولم تتحقق لحد الآن.

أولاً: قطاع الإدارة والحكم المحلي:

أ ـ إحداث أقضية في كل من عرجان وصخرة والهاشمية وعنجرة.

ب ـ ترفيع المجالس القروية في كل من محنا ورأس منيف واشتفينا وعين البستان وتجمع قرى الساخنة والجبل الاخضر إلى بلديات.

جـ ـ إحداث مجالس قروية في كل من المرجم وعصيم والصفصافة وثغرة الزبيب

د ـ إدراج التجمع السكاني الذي يقع شمال بلدة عرجان والمحادي لطريق جديتا ـ إربد ضمن تشكيلات المدن والقرى في محافظة عجلون وتسميته بعرجان الجديدة وتزويده بالخدمات من ماء وكهرباء وهاتف.

هـ ـ مراعاة الطبيعة الجبلية والصخرية لمحافظة عجلون عند توزيع عوائد المحروقات على البلديات والمجالس القروية إذ أنه لا يعقل أن تنال بلدية أو مجلس قروي طبيعته جبلية نفس الحصة التي تنالها بلدية أو مجلس قروي طبيعته سهلية

ثانياً: الخدمات الصحية

أ ـ مستشفى الإيمان: إن هذا المستشفى لا يزال على حال لا تسر أحد فهو بحاجة إلى تحديث في كل شيء في الأبنية والآليات واللوازم والأدوات والأجهزة الطبية والأثاث الذي عفى عليه الزمن كما أنه بحاجة إلى رفده بكفاءات كافية ومناسبة.

ب ـ إنشاء المركز الصحي الشامل على مثلث اشتفينا والذي ورد في الموازنة الرأسمالية ـ الباب الثاني لعام ١٩٩٥ لأن هذا المركز عند إنشائه يخدم حوالي عشرين قرية في محافظة عجلون تزيد عن ثلث سكان المحافظة.

جـ ـ إنشاء مركز صحي شامل على مثلث الوهادنة لخدمة قرى الهاشمية وحلاوه والوهادنة ودير الصمادية وخلة سالم وأبو الزيتون والصوان والمشهد.

ترفيع المراكز الصحية الفرعية في كل من أوصرة ومحنا ورأس منيف والساخنة إلى مراكز أولية.

هـ ـ إحداث مراكز صحية فرعية في كل من أم الينابيع، عصيم، الصفصافة، ثغرة الزبيب، عين البستان، دحوس، الطيارة، الصوان، دير الصمادية.

و ـ إحداث عيادات أسنان في مراكز باعون، راسون، الوهادنة، حلاوة، راجب.

ز ـ إحداث مختبرات في مراكز عين جنا، باعون، راسون، عبين، الوهادنة، حلاوه، راجب.

ثالثاً: قطاع التربية والتعليم والتعليم العالي:

أ ـ تحويل كلية مجتمع عجلون إلى كلية جامعية تطبيقية.

ب ـ إنشاء مدارس أساسية في كل من عجلون وعين جنا وعرجان وعنجرة وكفرنجة وعبين ورأس منيف وأم الينابيع للتخلص من الأبنية المستأجرة ونظام الفترتين والأبنية الغير صالحة.

جـ ـ إحداث مدرسة أساسية للذكور في اشتفينا ومختلطة في خربة الوهادنة وللإناث في السفينة.

د ـ الإسراع في إضافة غرف

صفية وخدمات تربوية مرافقة في كل من عرجان، محنا، صنعار، راسون، المرجم، بلاص، الراس الأخضر، باعون، الحرث، دحوس.

هـ - إنشاء مدرسة ثانوية في عرجان على قطعة الأرض المفوضة لحساب وزارة التربية والتعليم.

و - زيادة عدد المقاعد المخصصة لطلبة المحافظة في الجامعات الأردنية وزيادة حصة المحافظة من الطلبة المبعوثين إلى الجامعات وإعادة النظر في الأسس التي وزعت على أساسها المكرمة الملكية للمناطق الأقل حظاً من أجل شمولها للجميع في محافظة عجلون لأن عبارة الأقل حظاً تنطبق على الجميع ودون استثناء.

رابعاً: قطاع الأشغال

ليس من قبيل المبالغة إن قلت أن غالبية الطرق في محافظة عجلون بحاجة إما إلى إعادة إنشاء أو إلى تعبيد كما أن الطرق الرئيسية التي تربط المحافظة بالمحافظات المجاورة هي من أسوأ الطرق في المملكة ولم أر لها في موازنة هذا العام شيئاً يذكر فإذا كانت الطرق من اساسيات البنية التحتية التي تشجع الإستثمار فكيف سنتحدث عن التنمية والإستثمار في هذه المحافظة.

خامساً: قطاع الزراعة

لا زالت الزراعة في محافظة عجلون تشكو العلل والآلام فالمواطنون لا يحظون بملكيات كبيرة واشد العلل إيلاماً شيوع الملكية وهم ينتظرون بفارغ الصبر صدور نظام إفراز الأراضي الذي طال عليه الزمن وذلك بما يتناسب مع ملكياتهم الصغيرة ورقعتهم الزراعية الضيقة كما أن الإجراءات المعقدة لإزالة الأشجار الحرجية من الأراضي المملوكة تزيد الأمر تعقيداً فإن كان التوجه لتشجيع الزراعة في محافظة عجلون فلا بد من تبسيط الإجراءات والسماح بإزالة الأشجار الحرجية واستدالها بأخرى مثمرة.

سادساً: قطاع البريد والاتصالات

لا تزال الخدمات الهاتفية والبريدية في محافظة عجلون غير مناسبة وإنا لنأمل أن نرى المشروع الوطني لإيصال الخدمة الهاتفية يخرج إلى النور عما قريب ومواطنوا المحافظة يرقبونه بفارغ الصبر وحتى يتم انجاز هذا المشروع أطالب بزيادة عدد الخطوط لكل من قرى باعون وعرجان وراسون وأوصرة ومحنا وأم الينابيع وصنعار والمرجم وحلاوة والهاشمية والوهادنة ودير الصمادية والسفينة وبلاص والساخنة وراجب والرأس الأخضر كما وأطالب بإحداث مكاتب بريدية متكاملة في قرى باعون وأوصرة ومحنا والمرجم وصنعار وسامتا والسفينة وبلاص والساخنة والرأس الأخضر

معالي الرئيس..

الزملاء النواب..

لقد أملت أن أرى في موازنة عام ١٩٩٦ ما يبعث البهجة في نفوس أبناء محافظة عجلون فقد أملت أن أرى ما يشجع السياحة والصناعة والزراعة وخصوصاً أن المنطقة تخلو من أي مشروع سياحي أو صناعي مع أن طبيعتها الخلابة وجمالها الأخاذ يؤهلها أن تكون سياحية من الدرجة الاولى وهي تنتظر من يميط عنها الأثام لتكون بهجة للناظرين ومهوى أفئدة المحبين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل طلال عبيدات والذي يليه الزميل ذيب عبدالله.

السيد طلال عبيدات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء النواب..

جاءت موازنة عام ١٩٩٦ كسابقاتها من الموازنات، بحيث جاءت موازنة تقديرية معظم إيرادتها من الضرائب والجمارك. وخاصة

ضريبة المبيعات والتي اثقلت كاهل المواطنين كما جاءت خالية من اية مشاريع حكومية كبيرة من شانها التقليل من البطالة وإستيعاب الأيادي العاملة. كما لم أجد في هذه الموازنة اي تركيز على إنتاج السلع الإستراتيجية كإنتاج القمح والمواد العلفية اما بالنسبة إلى الثروة الحيوانية. فقد خصصت الموازنة في إحدى بنودها مبلغاً قليلاً جداً إلى اقسام البيطرة في المحافظات وأن المخصصات بنظري لا تحقق المرجو من تطوير هذه الأقسام ولا تمكنها من القيام بواجباتها كما هو منتظر منها ـ علماً بأن الحكومة معنية بالتركيز على هذا القطاع لتوفير اللحوم الحمراء البلدية والإستغناء عن استيرادها من الخارج وبالعملات الصعبة. وأن اهم ما لفت انتباهي في هذه الموازنة الأمور التالية:

١ ـ المستشفيات : لقد خصص مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار في موازنة عام ١٩٩٥ للدراسات والتصاميم لمستشفى اليرموك في لواء بني كنانة، وقد صدمت عندما قرات في بنود هذه الموازنة عن تخصيص مبلغ ٩٠,٠٠٠ دينار دراسات وتصاميم لمستشفى اليرموك في لواء بني كنانة ومستشفى الأمراض النفسية في إربد ومستشفى التوليد في ذيبان الم يكن عام ١٩٩٥ كافياً للدراسات والتصاميم. اعتقد انها مدة كافية لقد كنا متفائلين ان تبدأ الحكومة ببناء المستشفى هذا العام. لأن لواء بني كنانة اللواء الوحيد في المملكة بدون مستشفى. وقد وعد سيادة رئيس الوزراء ببناء المستشفى. كما جاء في بيانه الوزاري في العام الماضي. آملين من سيادته تلبية هذا المطلب.

٢ ـ تهتم الحكومة هذه الأيام بالصناعة السياحية كرافد للخزينة من العملات الصعبة وكما تعلمون فإنّ الآثار المعتنى بها والمصانة والمرممة هي مصدر جذب للسياح. وقد قرات في بنود هذه الموازنة عن تخصيص مبلغ ٣٢,٠٠٠ دينار

لصيانة آثار ام قيس، وأنتم تعلمون ان «جدارا» أو ام قيس هي من المدن المهمة في الحضارة الرومانية حيث انها كانت عاصمة للدولة الرومانية في يوم من الأيام.

كا ان موقعها الجغرافي الذي يطل على بحيرة طبريا وهضبة الجولان ونهر اليرموك يجعل منها منطقة جذب للسواح من جميع انحاء العالم. واعتقد ان مبلغ ٣٢,٠٠٠ دينار لا يستطيع ان يزيل الأعشاب التي تغطي هذه الآثار وتطمس معالمها. كما اهملت الحكومة الآثار الرومانية في قويلبة وأم العمد بالقرب من مدينة حرثا. كما اهملت ايضاً الآثار البيزنطية في أم الدرج بالقرب من مدينة حرثا ايضاً. لذا فإنني اطالب الحكومة الإهتمام بهذه الآثار والعمل على ترميمها وصيانتها.

٣ ـ اما بالنسبة إلى المدارس في لواء بني كنانة فقد أصبح استيعاب جزء كبير من هذه المدارس غير كاف مما يستدعي بناء أجنحة جديدة. وخاصة في الخريبة وعرزيت وبيلا وكفرسوم. آملين من معالي وزير التربية والتعليم إيلاء هذه المدارس الرعاية الكافية. كما لا يفوتني أن اتقدم بالشكر إلى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم بما قام به من جهود مخلصة في تحديث وبناء مدارس في اللواء عام ١٩٩٥.

٤ ـ بالنسبة إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان. فقد قامت الوزارة بجهود مشكورة بصماتها واضحة في اللواء من فتح للطرق الزراعية وتزفيت بعض الطرق الرئيسة. كطريق إربد. ام قيس. كما قامت بتوسعة بعض الشوارع. آملاً من معالي وزير الأشغال تكملة توسيع الشارع الواصل من مثلث الرفيد /بيلا / كفرسوم النافذ والذي يبلغ طوله حوالي ٢ كم. كما اطالب معاليه العمل على توسيع الشارع النافذ المار من طريق حرثا /حبراص /كفرسوم.

٥ ـ زيادة الرواتب: لقد علمت أن زيادة الرواتب لهذا العام هي مبلغ ١٠ دنانير وسوف تصرف في بداية شهر أيار من هذا العام. إن مبلغ «١٠» دنانير لا تسمن ولا تغني من جوع. لذا فإنني اطالب أن تكون هذه الزيادة بمبلغ «٢٥» ديناراً وأن تصرف اعتباراً من ١٩٩٦/١/١.

٦ ـ البطالة والفقر: إن البطالة والفقر في بلدنا اصبحت تزداد يوماً بعد يوم وكذلك اصبحت طبقة الفقراء عريضة جداً خاصة إذا ما قارنا ارتفاع الأسعار والدخول المتدنية بالنسبة إلى معظم فئات الشعب لذا فإنني أطالب الحكومة بإيجاد فرص عمل. للتقليل من البطالة كما أطالب أن تعمل الحكومة على استقرار الأسعار وعدم زيادتها. زيادة فاحشة كما هو الحال اليوم. وذلك بتقديم مشروع قانون منع الإحتكار. والتدخل المباشر من وزارة التموين لاستيراد المواد المتلاعب بأسعارها والمحتكرة. استيراداً مباشراً لتجاوز حلقة الوسطاء الجشعين ولحماية أرزاق وأقوات المواطنين عدة وعماد هذا الحمى الأردني العزيز.

٧ ـ أما وزارة الشباب فقد قامت مشكورة بدعم الأندية الرياضية في لواء بني كنانة دعماً سخياً. وقد اثبت وزير الشباب أنه وزير للأردن كافة وليس لجهة معينة. املين من معاليه أن يستمر في دعم الأندية الرياضية في اللواء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله ، الدكتور ذيب عبدالله والمتحدث الذي يليه الزميل جميل الحشوش ، الدكتور ذيب عبدالله غير موجود ، تفضل الزميل جميل والمتحدث الذي يليه الدكتور محمد عويضة .

السيد جميل الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس،

مجلس النواب المحترم

حضرات النواب المحترمين

قبل البدء بعرض الطلبات على الحكومة الموقرة سبق وأن وضعنا بعض الوزراء المعنيين بضرورة أولوية هذه الطلبات بالنسبة للمحافظة ومع ذلك لم نجد ما يشير إلى أن الحكومة قد أخذت أولوية الكرك على محمل الجد لذا فإننا أطالب الحكومة الموقرة بضرورة إعطاء امتيازات كبيرة للجنوب عامة والأغوار خاصة في مجال التعليم والرعاية الصحية والزراعة ورعاية الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والبيئة والسياحة كما أطالب بضرورة قيام المؤسسات العامة المتواجدة في أي مجتمع بتخصيص جزء كبير من جهدها لتنمية المجتمع المحلي ولتشارك الحكومة في الإنفاق على تحسين الخدمات في هذه المناطق وأكرر ضرورة حل مشكلة احتياجات البلديات وأبدأ الآن بالطلبات التفصيلية لكل مجال من هذه المجالات .

١. في مجال التعليم : أطالب الحكومة الموقرة بتوفير خيرة الخيرة من الكوادر التدريسية وزيادة الأبنية المدرسية المناسبة للبيئة المحليّة بجهود مشتركة بين الحكومة والمؤسسات العامة المتواجدة في مناطق الجنوب والأغوار خاصة حتى يتمكن العدد المناسب من أبناء مناطقنا التنافس على مقاعد الجامعات الأردنية وأن يتم ذلك لا بد من أن تقوم الحكومة والجامعات بتوفير عدد مناسب من المقاعد في مختلف الجامعات بدون التنافس لاسباب موضوعية حتى لو أنها طبّقت في هذا العام هذا الموضوع لم يقبل في الجامعات الأردنية إلاّ طلاب اثنين لأنهم حصلوا على أعلى معدّل في صفوفهم . كما واقترح أن تعيد القوات المسلّحة الأردنية والأمن العام النظر في تخصيص المقاعد في جامعة مؤتة (الجناح العسكري) وأريد أن أقول أن في هذا العام وقبله لم يقبل طالب في جامعة مؤتة الجناح العسكري من مناطق الأغوار الجنوبية .

711
378
308

٢. أطالب الحكومة بتوفير كافة الإمكانيات الطبية من قوى بشرية وأجهزة لتتم معالجة معظم الحالات في أي وقت من الليل والنهار وفي كل أيام الأسبوع وتوفير كافة الاختصاصات الطبيّة وهذه الطّلبات ضرورية وخاصة أن منطقة الأغوار تبعد عن مركز المحافظة أكثر من ستين كم . كما أطالب الحكومة بالإسراع في تسليم وتجهيز مستشفى الكرك الجديد وكذلك لنا رجاء من القوات المسلحة/ الخدمات الطبيّة بتوفير كافة الاختصاصات والأجهزة وخاصة جناح القلب في مستشفى الأمير علي.

٣. أطالب الحكومة الموقّرة بالإيعاز إلى سلطة وادي الأردن بتبديل الوحدات الزراعية المالحة والتي أصبحت غير صالحة للزراعة بأراض زراعية صالحة للزراعة علماً أن أهلها مثقلون بالديون كما وأطالب الحكومة بتوزيع قطع الأراضي الكثيرة في منطقة الأغوار على أهالي المنطقة إلى أن يتم تنظيمها من قبل سلطة وادي الأردن خاصة وأن الكثير من غير أهالي المنطقة بدأوا يتسارعون على منافسة أهالي المنطقة لاستملاك الأراضي غير المنظّمة .

٤. استكمال شق وتعبيد الطرق الزراعية لكثير من المناطق التي لا زالت غير مستغلة لانقطاعها من مركز المحافظ أو عن المدن والقرى المجاورة .

٥. إصلاح قنوات الري وخصوصاً في مناطق وادي الكرك وغيرها من قرى محافظة الكرك.

٦. البدء في خطة لإقامة مراكز شباب في المدن والقرى تنظيماً لوقت الشباب وتزويدهم بالمهارات الذهنية والثقافية ذلك أن المحافظة لا يوجد بها إلا مركزين للشباب .

كما وأطالب بصالات رياضية في المزار وقضاء عي ولواء الأغوار الجنوبية التي تعتبر مركزاً شتوياً للرياضة في وقت الشتاء .

٧. إعادة دراسة واقع الأندية الشبابية وإعطائها عناية أكبر من قبل وزارة الشباب من خلال الدعم المتواضع الذي يقدّم للأندية كل عام وهو دعم لا يغني ولا يسمن من جوع.

٨. أطالب زيادة مساهمة الشركات العاملة في الجنوب في تطوير المجتمع المحلّي وإسهام هذه الشركات في إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة من خلال الجمعيات التعاونية والخيرية كما وأطالب زيادة مساهمتها في دعم الأندية الرياضية والجمعيات الخيرية.

٩. فتح مكتب خدمات لكهرباء في منطقة الأغوار الجنوبية إشارة لبعد المسافة بين مركز المحافظة ومنطقة الأغوار الجنوبية .

١٠. تخفيف شروط الضمانات المقدّمة لمشاريع التنمية والتشغيل واستبدال ذلك بالإشراف الفعلي على الإنتاج بدل أن يطالب الشباب الضمانات وهو لو ملك الضمانات لما توجه لهذه الصندوق وعدم إعطاء القروض إلاّ للمستحقين حقاً ويوجد عندهم وفاء للعمل والإنتاج ومحاسبة كل من لم يف بذلك .

١١. أطالب الحكومة بتأسيس مركز علمي للأبحاث الزراعية في منطقة الأغوار الجنوبية يساعد على دراسة الأمراض والآفات التي تفتك بالزراعة وسبل علاجها أو تأسيس مدرسة متقدّمة في هذا المجال لتكون عاملاً مساعداً للنهوض بالزراعة .

١٢. من المحافظات القديمة هي الكرك والطفيلة التي لا ترتبط بالعاصمة بطريق سريع ، وقد رصد لطريق القطرانة / الكرك مليون دينار في العام الماضي وها هو العام قد انتهى ولم يصرف هذا المبلغ رغم أن الدراسة منتهية ورغم أن العطاء سبق وأن طرح وفي هذا العام تم رصد مليون آخر نأمل من معالي الوزير الأكرم الذي يولي اهتمامه دائماً في محافظة الكرك أن نرى جهداً ملموساً لإنجاز هذا الطريق الهام ، ونأمل أيضاً أن يكون المبلغ المخصص من العام الماضي قد وضع في حساب الأمانات حتى لا يتم إلغائه .

١٣. ماذا بشأن مشروع سيل الكرك ولماذا لا ينفّذ ورغم رصد المخصصات، أرجو كذلك أن يكون المبلغ المخصص قد وضع في حساب الأمانات حتى لا يتم إلغائه .

١٤. كيف يمكن لصندوق المعونة الوطنية أن يقوم بواجبه على

اتم وجـــه وهو يقطع الرواتب عن العائلات المستوردة دون إنذار أو لأسباب غير موضوعية . مثال من يصبح لديه ولد في العائلة عمره «١٨» سنة يقطع على الراتب بالرغم من أن هذا الولد لا يعمل راجياً من الوزارة المسؤولة إعادة الدراسة لتتمكّن العائلات المستورة من العيش بكرامة.

واخيراً أقدم شكري وتقديري للحكومة الموقرة بالموافقة على ترفيع قضاء غور الصافي إلى لواء ..

والسلام عليكم ورحمة الله .

الدكتور مصطفى شنيكات .

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله ،

الدكتور مصطفى شنيكات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذه الكلمة لنواب اليسار الديمقراطي النائب بسام حدادين والنائب الدكتور مصطفى شنيكات .

معالي الرئيس ..

المجلس الكريم .

تعكس الموازنة العامة السياسات المالية والإقتصادية للدولة، وهي تمثّل أحد أهم الركائز والأدوات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه سياستها الاقتصادية وتحديد المسار العام للاقتصاد الوطني ... لذلك ليس صرفه أن مناقشة قانون الموازنة العامة يعتبر مناسبة لتناول السياسات الاقتصادية للحكومة في مختلف أوجهها وأثر هذه السياسة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

معالي الرئيس ..

المجلس المحترم

إن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ يُظهر التزام الحكومة بالسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية المتمثّلة في مواصلة برنامج (التصحيح الاقتصادي الذي بدأته منذ عام

١٩٨٩ على أثر انفجار الأزمة الاقتصادية في البلاد الناجمة عن تفاقم المديونية وانهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية .

لقد تجلّت مظاهر الأزمة الاقتصادية التي ما زالت تتفاعل ، في الغلاء الفاحش للأسعار واتساع دائرة الفقر وازدياد عدد العاطلين عن العمل .

إن أبرز ما يميّز هذه الموازنة زيادة اعتمادها على الضرائب المباشرة وغيره المباشرة ، فقد كشفت الأرقام المقدّمة عن نمو ملحوظ في الأيرادات الضريبية مع انخفاض الإيرادات المحلية المعتمدة على النشاطات الاستثمارية ، بالإضافة إلى مواصلة سياسة الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية ، واللافت للانتباه ما أكده خطاب الموازنة عن نيّة الحكومة توسيع إطار السياسات التصحيحية خلال السنوات الثلاثة القادمة كشرط للحصول على تمويل إضافي ، أي التوسع في سياسة الإقتراض بغض النظر عن الآلام التي تسببها هذه السياسة للفئات الشعبية من زيادة الضرائب ورفع الأسعار وانخفاض المداخيل الفعلية .

رغم ذلك يحاول خطاب الموازنة إعطاء صورة وردية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وتصوير للموازنة بأنها انعكاساً لسياسات مالية واقتصادية تتسم بحالة من الاستقرار والتطور المتوازن ، وقد أثارت الأرقام المقدّمة حول الاستقرار النسبي للأسعار حالة من الاستهجان لدى الراي العام، وكذلك التأكيدات على أن معدلات البطالة أخذه بالإنخفاض بشكل كبير إلى غير ذلك من المقولات التي لا تصمد أمام الوقائع، والشيء المثير حقاً محاولات الحكومة المتكررة في الأعوام الأخيرة بما في ذلك هذا العام إخفاء العجز الحقيقي للموازنة ، فقد أعلن خطاب الموازنة أن العجز قد بلغ (١٦٣) مليون دينار علماً أن العجز الحقيقي أكثر من ذلك بكثير ، إذا ما

711
378
308

أضفنا إلى العجز المعلن قيمة موازنة التمويل (٢ر٤٨٦) مليون دينار وهي عبارة عن قروض لتغطية أقساط القروض المستحقة ، وتخفيض جزء من العجز المتراكم ، وبذلك يكون قيمة العجز الكلي لموازنة ٩٦ (٢ر٦٤٩) مليون دينار وليس (١٦٣) مليون دينار .

زملائي الكرام لا يجوز التحدّث عن موازنة بلا عجز ، دون التدقيق في مصادر الإيرادات ، والدخول في لعبة الأرقام لكي نخفي ورائها جوهر الأزمة التي ما زال اقتصادنا يعاني منها ، فالمهم التدقيق في مصادر هذه الإيرادات ، لمعرفة ما إذا كانت إيرادات فعلية ناتجة عن الجهد الإنساني الذي يبذله أبناء هذا الوطن، أم قروض ومساعدات ، وكذلك تحديد أبواب صرفها ، إن التعرّف على مواطن الضعف والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني وآثار ذلك على الوضع الاجتماعي ، هو السبيل الوحيد لوضع تصورات مناسبة لمواجهته ، فالقول أن الموازنة متوازنة ، لا يغيّر من واقع الاقتصاد الأردني الذي يعاني من أزمته العميقة على الرغم من دخول العام السابع على عملية الإصلاح ، ولا يخفي المدمّرة التي تركها هذا الإصلاح على الفئات الشعبية .

معالي الرئيس

حضرات النواب

لقد ترجم خطاب الموازنة التوجيهات العامة للحكومة التي انطلقت ممن سياسة التكيّف الهيكلي للاقتصاد ، وتحت شعارات التصحيح الاقتصادي تواصل الحكومة إجراءاتها نحو رفع الدعم عن المواد الأساسية والخدمات العامة ، وتحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام وزيادة العبء الضريبي ، وقد تحمّلت الفئات الشعبية آثار هذه السياسة التي ادّت إلى اتساع دائرة الفقر وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار بمعدّلات مرتفعة ومن المتوقع أن تواصل الأسعار ارتفاعها مع استكمال شروط التصحيح والدخول في منظمة التجارة العالمية وخاصّة أسعار المواد الغذائية حيث

من المنتظر أن ترفع الحكومة الدعم عن مختلف المنتوجات الزراعية وقد وصل الأمر حد اعلان الحكومة عن نيتها بإلغاء الدعم عن الخبز لحرمان أوساط واسعة من الفئات الشعبية التي تعيش تحت خطّ الفقر او على حافة الفقر، أن رغيف الخبز الذي يشكّل المادة الغذائية الأساسية والوحيدة في كثير من الحالات لفئات واسعة في المجتمع الأردني ، يمثّل خطوط حمراء لا يجوز بحال من الأحوال المساس به، مع ذلك تحاول الحكومة إخفاء هذه الحقيقة بأرقام لم تقنع حتى المتحمّسين لسياستهاوالمدافعين عن برنامجها الاقتصادي ولنرى الآثار السياسية والاجتماعية لهذه السياسة :

١. يشير خطاب الموازنة إلى أن المستوى العام للأسعار قد حافظ على استقرار ملحوظ وأن نسبة ارتفاع المواد الغذائية خلال هذا العام ١ر٢٪) وأن معدلات التضخّم بشكل عام لم تتجاوز (٤٪) كيف يمكن لمثل هذه الأرقام أن تكتسب المصداقية بين أبناء هذا الوطن وهم الذين يكتوون بنار الغلاء وخاصة الفئات والشرائح الاجتماعية التي تتمثل العمال والمزارعين وصغار الموظفين فقد ارتفعت أسعار عشرات السلع بشكل ملحوظ وخاصة المواد الغذائية، وقد كشفت جمعية حماية المستهلك أن أكثر من سبعين سلعة من السلع الخاضعة لتسعيرة وزارة التموين قد ارتفعت خلال هذا العام بنسب تترواح من ١,١٪ إلى ٥٢,٢٪ وقد مهدت الحكومة لهذا الارتفاع بخطوات ملموسة منها تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات في العام الماضي وتعديل هذا القانون في تشرين أول من هذا العام لرفع نسبة الضريبة من (٧٪ إلى ١٠٪) بالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية لتشمل سلع وخدمات جديدة منها الخدمات الهندسية والقانونية والألعاب السياحية وصالات الأفراح وغير ذلك، وتبرر الحكومة سياستها الضريبية هذه بانها إحلالية ومحايدة، ان حجم نمو

الايرادات الضريبية تعكس بوضوح انها ليس كذلك، فقد ارتفعت ايرادات ضريبة المبيعات من (٢٢٢) مليون دينار في عام ٩٤ إلى (٢٨٠) مليون دينار عام ٩٥ اما الميزانية التقديرية لعام ٩٦ المنوي تحصيلها خلال العام المقبل قدرت بـ (٣٤٧) مليون دينار، وهذه الزيادة تتحملها الغالبية العظمى من أبناء المجتمع في حين تم تخفيض غير مبرر في ضريبة الدخل خاصة على البنوك وشركات التأمين التي تحقق أرباحاً تمكنها من دفع هذه الضرائب، فالاتجاه العام للسياسة الضريبية هو زيادة العبء الضريبي على الفئات الدنيا والمتوسطة في المجتمع، في حين انخفضت ايرادات الرسوم الجمركية من (٢١٦,٨) مليون دينار في عام ٩٤ إلى (٢٠٥) مليون دينار في مشروع قانون الموزانة لعام ١٩٩٦ وذلك نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على سلع ومواد ليست اساسية.

ان السياسة الضريبية للحكومة تسير نحو الاخلال في المبدأ العام لمفهوم الفلسفة الضريبية فبدلاً من تسهم الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية، فهي تؤدي إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

٢ ـ تواصل الحكومة الموقرة اتخاذ الاجراءات والترتيبات نحو رفع الدعم عن مختلف السلع والخدمات الأساسية وهي تتجه نحو تحرير الأسعار بشكل عام.

وهنا نتساءل كيف يمكن للأسعار أن لا تنفجر وأجهزة الإعلام تردد يومياً على مدار السنة المسؤولين هذه السياسات التي تعلن عن اجراءات جديدة تهدد فيها الفقراء في قوت عيشهم وكأن بعض المسوولين يمارسون تحريضاً للتجار برفع الأسعار بطريقة غير مباشرة.

وعلى الذين يتناولون الأرقام الصماء التي ليس لها علاقة في الواقع أن يتحسسوا نبض الشارع ويتعرفوا على معاناة المواطنين، كيف يمكن الحديث عن اسعار مستقرة وموازنة متوزانة و (٧٠٪) من الايرادات المحلية يتم جبايتها من

المواطنين على شكل ضرائب ورسوم ورخص، وفي نفس الوقت تتجه السياسة الرسمية للحكومة لحرمان المواطنين الذين يستفيدون من بعض الخدمات الصحية والتعليمية.

وفي خطوة استباقية تعلن الحكومة عن نيتها زيادة الموظفين المدنيين والعسكريين حوالي عشرة دنانير شهرياً، ان هذه الزيادة المعلنة من قبل الحكومة لا تمثل أي تصويب للاختلالات الكبيرة بين الأسعار والأجور، حيث تآكلت الأجور من جراء الارتفاع المتواصل للأسعار.

أما قضية البطالة فما زالت تشكل التحدي الأكبر للسياسة الاقتصادية للحكومة فعلى الرغم من الأرقام المقدمة في خطاب الموازنة والتي تعلن عن انخفاض معدلات البطالة إلاّ أن هذه القضية المستعصية مازالت بدون علاج وتحتاج لبرنامج وطني شامل من أجل ذلك، يتضمن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإحلال العمال الأردنيين مكان العملية الوافدة بخطوات مدروسة ومتأنية ضمن برنامج تدريبي لإعداد الكفاءات من العمالة الأردنية.

٣ ـ تواصل الحكومة تنفيذ سياسة الخصخصة فقد اتخذت مجموعة من الاجراءات في هذا الاتجاه وهي تعلن عن نيتها بيع قطاعات الخدمات بدء من مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تم تحويلها إلى شركة تمهيداً لبيعها للقطاع الخاص مروراً في سلطة الكهرباء وسلطة المياه وانتهاء بالمؤسسات التعليمية والصحية، كما أن الحكومة أعلنت بشكل تام عن نيتها بيع مساهماتها في الشركات المساهمة المحلية وهي حوالي (٧٠) شركة مساهمة عامة والتي تمثل حوالي (١٠٪ ـ ١٢٪) من القيمة السوقية الاجمالية لسوق عمان المالي والبالغة (٣,٥) مليار دينار، وبعض هذه المساهمات في شركات استراتيجية وذات عائد استثماري عالي، وقد كلفت المؤسسة الأردنية للاستثمار شركة سويسرية لتقييم موجودات شركة الاسمنت التي تمتلك الحكومة نسبة ٥٠٪ منها وذلك تمهيداً لبيعها.

زملائي الكرام

إن لهذه السياسة السابقة بعدين : ـ

... الاول : له علاقة في توجه الحكومة في بيع مؤسسات ناجحة تدر دخلاً على الخزينة، وتخلي الخزينة طوعاً عن ايرادات مضمونة في الوقت الذي تبحث الحكومة عن مصادر جديدة للدخل وخاصة عن طريق توسيع قاعدة النظام الضريبي، فلا مصلحة وطنية أو اجتماعية لمثل هذه السياسة سوى الالتزام بشروط البنك الدولي.

أما البعد الثاني : فله علاقة في خصخصة مؤسسات الدولة الخدمية مثل الإتصالات والمياه والكهرباء هذه الخدمات يفترض أن تقدمها الدولة وليس بالضرورة ان تحقق ربحاً من هذه الخدمات لأن المواطنين يدفعون الضرائب من أجل أن تعود عليهم بالخدمات عن طريق إعادة توزيع الدخل، وأن خصخصة هذه المؤسسات وإعادة هيكلتها كما هو مطروح سيؤدي إلى بيع هذه الخدمات للمواطنين وبالتالي ستؤدي هذه السياسة إلى رفع أسعار هذه الخدمات بشكل غير مقبول، على سبيل المثال تعلن وزارة المياه ان كلفة المتر المكعب من الماء حوالي (٨٠٠) فلس، كم ستصبح قيمة المتر المكعب بعد اضافة أرباح الشركة، إن من واجب الدولة أن تستمر في تقديم هذه الخدمات للمواطنين مثلما هو من واجب المواطن دفع الضرائب، من المفترض أن تراعي الحكومة خصائص الواقع الاقتصادي والاجتماعي حيث أن استمرار الضغط الاقتصادي والنفسي على المواطنين سيؤدي إلى احتقانات إجتماعية لا يستطيع أحد السيطرة عليها، خاصة وأن هذه السياسة مرتبطة بشكل مباشر في تحرير التجارة وتحرير الأسعار، والحكومة ماضية في اتخاذ حزمة جديدة من الإجراءات والقوانين من أجل التكيف مع شروطها منظمة التجارة العالمية (الجات) مما سيترك آثاراً سيئة على الصناعة الوطنية التي مازالت تشق طريقها بصعوبة بالغة، ويضعها في منافسة غير متكافئة تؤدي إلى إفلاس العديد منها، مما يسهم في زيادة البطالة وإضعاف قدرات الاقتصادي الوطني على تحمل الأعباء التي تواجهه.

معالي رئيس،

حضرات النواب

بناء على ما تقدّم ندعو للأخذ في السياسات التالي :

أولاً : إنتهاج سياسة اقتصادية وطنية تستهدف تصويب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني ، وإزالة التشوهات وتحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي يعتمد على زيادة انتاج الخبرات المادية الضرورية للمجتمع الأردني والحدّ من الإنفاق على المستوردات السلعية لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

ثانياً : حماية وتشجيع الصناعة الوطنية بإعفاء مداخلات الصناعة من الرسوم والضرائب لتمكينها من المنافسة وتوجيهها نحو استثمار الثروات المحليّة واعتماد سياسة إحلالية بربط الإنتاج الوطني باحتياجات السوق المحلّي بالدرجة الأولى ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة للإرتقاء بالصناعة الوطنية لمستوى المواصفات والمقاييس العالمية .

ثالثاً : عدم التسرّع بالدخول في منظمة التجارة العالمية (الجات) قبل إعداد وتأهيل الاقتصاد الأردني وتمكين الصناعة الوطنية من الصمود والمنافسة ، باتخاذ سلسلة إجراءات أبرزها تخفيض تلك الصناعة المحلّية من خلال إعفاء مداخلات الصناعة من الرسوم والضرائب وتحسين نوعيتها ، حيث من المتوقع أن يؤدي الدخول المتسرّع بمنظمة الجات آثار سيئة على اقتصاد البلدان العربية ومنها الأردن ، ويلحق خسائر فادحة بالصناعة الوطنية .

رابعاً : معالجة مشكلة المديونية ضمن تصورات اقتصادية عامة ، بطرح مشروع تنموي تسهم به الدول الدائمة لتوفير الإمكانيات للوفاء بالالتزامات اتجاه المؤسسات الدولية ، والسعي لشطب جزء من الديون وعدم الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الهادفة تحميل الفئات الشعبية إعفاء المديونية بزيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة تكلفة الخدمات ورفع الدعم مما يؤدي إلى إفقار الشعب .

711
378
308

خامساً : ضرورة دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لما له من دور كبير في رفد الاقتصاد الوطني مع العلم أن هذا القطاع يكاد يكون مدعوماً من معظم دول العالم حفاظاً من تلك الدول على مسألة تامين (الغذاء) لكنه مع الأسف الشدد فإن هذا القطاع في بلدنا يسير باتجاه الهاوية والخراب نتيجة لغياب السياسات الزراعية الجادة ونتيجة لنفوذ بعض فئات التجار اللذين يسعون دوماً وبكل طاقاتهم لضرب الإنتاج المحلي وحرمان هذا البلد من الأمن الغذائي، استجابة لمصالحهم الضيّقة في الربح السريع، وذلك من خلال عملية الاستيراد والسمسرة.

إن المطلوب في هذه المرحلة مراجعة السياسات الزراعية وان تتركز مذه المراجعة على معالجة مشاكل القطاع الحادة والتي تتمثل بعملية توفير مستلزمات الإنتاج (الحيواني والنباتي) وباقل كلفة ، وذلك إما من خلال الدعم كقضية الأعلاف ، أو منع احتكار التجار لمستلزمات الإنتاج الأخرى .

والمهمّة الثانية وهي قضية التسويق وإيجاد السبل الكفيلة بتصريف منتجات هذا القطاع محلياً وخارجياً .

والمهمة الرئيسة الأخرى ، هي قضية مديونية المزارعين التي تشكّل عائقاً كبيراً أمام تقدّم هذا القطاع وإن إعفاء صغار المزراعين من المديونية جزئياً أو كلياً بالإضافة إلى تسهيل عملية الإقتراض لهم تشكّل مدخلاً لتطوير الزراعة والحفاظ على هذه الثروة وخدمة للوطن باستمرار شريحة كبيرة من مجتمعنا تعمل في هذا القطاع . لإن استمرار الوضع الحالي سوف يؤدي بخروج الأغلبية الساحقة من هذا العمل وبالنتيجة خسارة للوطن وأعباء جديدة عليه ، كالبطالة والهجرة من الريف إلى المدينة .

سادساً : ندعو الحكومة الموقرة لتفعيل شعار الإصلاح الإداري .... هذا الشعار الذي طالما سمعنا به ولكن على ما يبدو بعض

الكلام ليس عليه ضريبة ، حيث ما زالت الشللية والمحسوبية والمزاجية تتحكّم في هذا الجهاز ، مما أفقده حيويته وقدرته على العطاء ، لا بل شكّل مناخات واسعة من الظلم والإجحاف بحقوق أعداد كبيرة من الموظّفين نتيجة لهذه الممارسات الإدارية التي لا أستطيع أن أصفها إلاّ بالممارسات اللامنتمية.

فعند تغيير كل وزارة أو تبديل إلى أمين عام ، أو مدير عام ، أو أي موظّف كبير يبدأ مشوار النقل والتهميش وجلب المحاسيب ، وترتيب الشلل ، كل هذا على حساب الوطن والمواطن ، وبالتالي خسارة كبيرة للمال والجهد الوطني ، لأن الذين لا يشعر بالأمان والإستقرار لا يمكن أن يكون قادراً على العطاء .

زملائي الكرام ، إن إدارة أموال الشعب بحاجة إلى جهاز إداري محصن ومستقر ومؤسسي تحكمه الكفاءة والرجل المناسب وفي المكان المناسب .

سابعاً : ضرورة إنصاف عمّال المياومة في مختلف دوائر الحكومة وذلك بتحويلهم على أي نظام يكفل لهم حقوقهم أسوة بغيرهم من موظّفي الدولة ، حيث أنهم ما زالوا محرومون من التأمين الصحي وهم أحق الناس بتأمينه لهم ولعائلاتهم بالإضافة إلى فقدانهم الكثير من الحقوق الأخرى . إن حجم هذه الشريحة كبير وأن العدالة الاجتماعية تقتضي إنصافهم والأخذ بيدهم ، لأنهم من بناة هذا الوطن ،

كما وأطالب الحكومة بإنصاف الموظّفين اللذين أمضوا مدداً طويلة ويواجهو في هذه الأيام ظلماً وغبناً بتحويلهم على حساب العقود وهم أحق الناس بتحويلهم على نظام الخدمة المدنية وتصنيفهم ، وأن لا يعاملوا كموظفين جدد على نظام العقود ، وهذا يشمل الكثير من الموظفين إن كان في وزارة التموين أو الجمارك أو في غيرها من الدوائر، حيث أمضى بعضهم مدة أكثر من خمسة عشر عاماً .

ثامناً : إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة ، ووضع خطة

711
378
308

وطنية شاملة لتوسيع وتطوير برامج التدريب المهني ومساهمة القطاع الخاص في برامج إعادة تأهيل العمّال ورفع كفاءتهم ، وإحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة ، والحدّ من آثار موجات الغلاء المتلاحقة على الفئات الشعبية وبالذات المسحوقة منها كالعمّال والفلاحين والموظّفين وكل العاملين بأجر .

تاسعاً : تطوير الخدمات الصحيّة والتعليمية والثقافية وتعميمها مختلف فئات الشعب في المدن والريف والبوادي والحدّ من الزيادة المضطردة بتكاليف هذه الخدمات .

عاشراً : تعديل قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلته ليشمل كافة العاملين في البلاد وزيادة الراتب التقاعدي وتوسيع منافع الضمان بتطبيق نظام التأمين الصحي للعمّال وأسرهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

حادي عشر : ندعو الحكومة لزيادة رواتب العاملين المدنيين والعسكريين بحجم يتناسب وارتفاع تكاليف المعيشية ، حيث أن زيادة عشرة دنانير تعتبر ضئيلة جداً ولا تفي بأي غرض ، لذا فإنني أطالب أن تكون الزيادة بحدها الأدنى عشرون ديناراً عن بداية هذا العام .

ثاني عشر : ومع اتفاقنا مع الكثير من توصيات اللجنة المالية الكريمة إلاّ أننا نخالف اللجنة المالية الكريمة ، بتوصيتها رفع الدعم عن رغيف الخبز ونطالب باستمرار دعم رغيف الخبز وزيادة مخصّصات دعم المواد التموينية الأساسية بشكل عام. لأن الأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من المواطنين تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، وتنزلق شرائح كبيرة تحت خط الفقر ، لذلك فإن استمرار تقديم الدعم للمواد الأساسية يشكّل ضرورة وطنية واجتماعية .

ختاماً فإننا ندعو إلى حثّ الخطى نحو بناء المجتمع الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات ، كي تتمكّن بلادنا من ولوج القرن الحادي والعشرين والتعامل مع المتغيرات الدولية

والإقليمية والمحلّية ، بدولة عصرية حديثة لأن الحديث عن وضع الأردن على الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم ، لا يستقيم دون التوسع في إطلاق الحريات العامة والديمقراطية ووقف التجاوزات المستمرة عليها .

إن الأردن الديمقراطي المنيع بوحدته الوطنية القائمة على العدالة الاجتماعية ، هو هدفنا وغايتنا ، كي ينطلق الأردن بسواعد وعقول أبنائه ، ليعزز مكانة الأردن السياسية والاقتصادية .

وفي الختام لا يسعنا إلاّ أن نرد هذا المشروع إلى الحكومة الموقّرة..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ،

المتحدّث **الزميل نواف القاضي والذي يليه الدكتور محمد عويضة.**

السيد نواف القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

اخواني الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرّني في بداية مناقشة مشروع قانون الموازنة المالية لعام ١٩٩٦ أن اقدّم جزيل الشكر والعرفان إلى جلالة الملك الحسين المعظّم وولي العهد المفدّى على جهودهما الخيّرة من أجل رفعة الأردن وعزته وكذلك للحكومة الموقّرة على إعدادها الموازنة في موعدها المقرر وإلى معالي رئيس وأعضاء اللجنة المالية على الملاحظات القيّمة التي ظهرت من خلال التقرير الذي تمّ الاستماع إليه .

معالي الرئيس

لي بعض الملاحظات التالية :-

أولاً : وزارة الداخلية

يشكر معالي السيد وزير الداخلية على الجهد الطيّب بإحداث وحدات إدارية تسهيلاً لخدمة المواطنين ولكن محافظة المفرق لم تنصف بلدة الخالدية كون عدد سكانها اكثر عدداً من قضائي من اقضية محافظة المفرق ، ومسافة البلدة تبعد اكثر من بعض الاقضية عن مركز المحافظة وأن سكانها يطالبون إنصافهم أسوة بأبناء محافظتهم .

ثانياً : لواء البادية الشمالية برأيي المفروض أن يكون في ضواحي المفرق حتى يشكل أبناء البادية التشكيلة كاملين حسب هذه التسمية إليه .

ثالثاً : وزارة الزراعة :

يعلم الجميع بأن الزراعة هي العمود الفقري للإنسان وكذلك للحيوان والاهتمام بها واجب وطني ارى من واجبي طرح النقاط التالية :

أ. حلّ مشكلة تسويق المنتوجات الزراعية للخارج .

ب. إنشاء مصانع للقطاع الخاص او القطاع لعام لتعليب الخضروات .

ج. إنشاء مصنع للزيوت .

د. إنشاء مصنع لصناعة السكر وهذه تحلّ مشكلة المزارع وتخفف من البطالة في المملكة .

رابعاً : الثروة الحيوانية :

الإهتمام بها من قبل الحكومة وتوفير الأعلاف لمربيها وإيصال هذه المادة إلى مستحقيها كونها تتسرّب إلى التجّار والذين يتحكمون بمربي الثروة الحيوانية وإعادة تعدادها بشكل يضمن إيصال الأعلاف إلى مستحقيها .

خامساً : قطاع الصناعة :

يوجد في محافظة المفرق عدة مصانع ونطالب بالمزيد من إنشاء هذه المصانع في تلك كالمنطقة ونأمل من الحكومة بالتنسيق مع القطاع الخاص تشغيل أبناء المحافظة كونهم محتاجين في هذه المصانع حسب كفاءاتهم .

سادساً : التربية والتعليم :

إن الخطة الموضوعية من قبل وزارة التربية والتعليم تشكر عليها هذه الوزارة كل الشكر لبناء المدارس وصيانتها ونطالب المزيد وبعض القرى وأخص بالذكر قرية أم السرب وقرية الحمراء حيث يوجد أراضي مسجّلة باسم وزارة التربية والتعليم وبحاجة إلى إنشاء المدارس عليها بالإضافة إلى صيانة مدارسها الحالية .

سابعاً : البطالة :

إنني اشعر بأن البطالة عامة في أنحاء المملكة وخاصة من أبناء المملكة المتعلّمين ولكني اخص

بالذكر أبناء دائرتي الانتخابية من الريف والبادية تعلّمون ليقوموا بإعالة آبائهم وأشقائهم كما كانوا أبناءهم وأجدادهم لم يتخلّوا عن مسؤولياتهم في السابق ولكن لم ينالهم حظاً لخدمة من علمهم ونأمل من الجهات الرسمية الاهتمام بهم في الوظائف الحكومية وغير الحكومية لأن وجودهم أصبح عالة على أسرهم الفقراء .

ثامناً : وزارة الأشغال العامة :

يشكر معالي وزير الأشغال العامة على اهتمامه في جميع المناطق حسب إمكانيته ونأمل المزيد منه في دائرتي الانتخابية بداية من بلدة حوشاً ونهاية في الرويشد ملفتاً نظر معاليه لطريق الخالدية الذي كان ولا يزال ضحيّته من أبناء البلدة باستمرار وأوصي معاليه بأن يكون الطريق ضمن هذه البلدة بمسربين .

تاسعاً : وزارة الصحة

كان في موازنة العام الماضي إنشاء مراكز صحيّة ولم تقوم الوزارة بإنشائها ونأمل هذا العام أن يكون لها نصيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، تفضّل الشيخ عبدالعزيز جبر .

السيد عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال الله تعالى : (يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين)

وقال سبحانه : (يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلّح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) .

وقال سبحانه (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض)

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلّم (وما طففوا المكيال والميزان إلاّ أخذوا بالسنين ونقص المؤونة

وجور السلطان) (وما منعوا زكاة أموالهم إلاّ منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا) .

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين .

أضم صوتي إلى الأخوة الثلاثة الذين قدّموا المخالفة د. محمد عويضة ، بدر الرياطي ، ذيب أنيس في معظم ما أوردوه وأخصّ بالذكر ما يلي :

١. أن نلتزم بما التزمت به الحكومة التي ترأسها السيد مضر بدران بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وأن نبتعد ما استطعنا عن آفات الربا وأرجو أن يأتي اليوم الذي يشعر فيه العالم كله أن الذين خططوا للربا وجعلوه ركيزة هامة من ركائز الإقتصاد هم اليهود وأن العالم سيبقى على شفا جرف هار وعلى حافة الهاوية ما دام يسير على هذا الطريق وهو الوقوف في حرب مع الله ورسوله . قال تعالى « فأنت لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » .

٢. في الوقت الذي نرى فيه موازنة ، المملكة الأردنية الهاشمية لا تصل إلى ألفي مليون دينار نرى بجانبهابلداً عربياً لا يزيد عدد السكان بين عدد سكان هذا البلد نجد أن العجز وحده في موازنته ثلاثة أضعاف موازنة الأردن وهذا ناتج عن التجزئة والتشتيت الذي أراده لنا أعداء هذه الأمة أن يعيش شعب عربي مسلم فوق السحاب ويعيش أخوه وجاره وابن أمته ودينه تحت التراب فأين الوحدة التي عشنا أعمارنا ونحن ننادي بها وأين الأسواق المشتركة وإني لأرى أن أوروبا التي تتوحّد على حساب فرقتنا وتتقوى على حساب نفطنا وأموالنا قد أخذت منا بعض أيات الكتاب (ولا تفرّقوا) (ولا تنازعوا فتفشلوا) (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) .

المديونية : هذه المديونية التي أقضّت مضاجعنا وهزّت كياننا ولا زلنا نعيش هاجس الخوف من نتائجها لا تنفع فيها الوصفة الا وهي الجدولة أو كما تطالب اللجنة المالية فإن الحكومات المتعاقبة تسدّ

جزءاً من الديون وتلجأ إلى أخذ القروض بالدين مرة أخرى حتى يبقى المواطن الأردني المسكين يئن تحت طائلة هذا الدين الذي يؤرقه ليل نهار كيف لا وقد استعاذ رسول الله صلى الله عليه وسلّم من الديْن . بقوله أعوذ بك من غلبة الديْن وقهر الرجال .

الأسعار : أوّيد اللجنة المالية في النسبة العالية في ارتفاع الأسعار وليس كما ورد في خطاب الموازنة وهو ٢٢٪ وكما ورد في تقرير اللجنة المالية إذ أن هذا الرقم ليس صحيحاً وأوكد أن الارتفاع المستمر في الأسعار اضعف القدرة الشرائية للأسر الأردنية والحدّ من القدرة على تلبية مطالبها المعيشية مما يستدعي مطالبة الحكومة بإيجاد الوسائل الكفيلة لوضع حدّ للغلاء .

وأتساءل هنا هل تجدي هذه الزيادة التي تود الحكومة صرفها للموظّفين في ظل ارتفاع الأسعار المستمر أنا أعتقد أن هذه الزيادة التي تقتصر على عشرة دنانير للموظّفين هي بمثابة إعطاء مريض بحاجة إلى عملية قلب مفتوح إعطاءه حبّة من المورفين المسكّن لفترة بسيطة لا تسمن ولا تغني من جوع . وأن ما تعطيه الحكومة من زيادة لموظفيها يلتهمهاغول الأسعار الملعون هي وأضعافيها في لحظة واحدة أما دعم المواد التموينية إذ أخالف فيه اللجنة المالية في إعادة النظر في موضوع الدعم والبطاقة التموينية والذي أود أن أقول فيه ما لا يرضي معالي وزير التموين إذ أن هذا الدعم الذي يستفيد منه قطاع كبير من أبناء هذا الشعب الكريم كان يسير في السنوات الماضية سيراً حسناً وكانت توزّع البطاقات والكوبونات بسهولة لم نسمع خلالها شكوى من مواطن إلاّ أن وزارة التموين التي اجتهدت في إيصال الدعم إلي أصحابه المستحقيّن بوسائل قاصرة وخاطئة أساءت إلى قطاع كبير من المواطنين وذلك باتهام نسبة كبيرة منهم بارتفاع دخلهم وهيهات هيهات أن يثبت المواطن ذلك إلاّ بعد جهد جهيد من المراجعات والمعاناة والمشاكل ناهيك عن

الطوابير المصطفة على أبواب مكاتب مديرية التموين ولا يجد المواطن مقعداً يجلس عليه يتناسب مع كرامة الإنسان مما أدّى إلى انصراف الكثير من المواطنين بعد اصطفاف كان يستمر ساعات وساعات حتى إذا ما يئس المواطن عاد بخفّي حنين يشكو وزارة التموين إلى الله من سوء صنيعها . وإن وزارة يا أيها السادة تعجز عن توزيع الكوبونات على اصحابها بأسلوب كريم مقبول ومعرفة من يستحق ولا يستحق في اعتقادي أنها لا يجوز أن تبقى دقيقة واحدة في المسؤولية . مع احترامي الشخصي وتقديري لشخص وزيرها، المسألة ليست شخصية . وأود أن ألفت نظر وزارة التموين إلى أنها تحسب دخل الزوج والزوجة فإذا ما وصل في حسابها إلى حد الخمسمائية دينار قامت بقطع الدعم عن هذه العائلة مع أنها تعلم ان المكلّف بالإنفاق في قوانيننا وشريعتنا هو الزوج فقط وأن الزوجة ليست مكلّفة ولذلك لا يجوز أن يحسب دخلها في هذه العملية . اؤيد بقاء الدعم ولا سيما مادة الخبز وارجو أن يصل إلى أصحابه بطريقة كريمة .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

اؤيد اللجنة المالية في توصياتهاالواردة في صفحة ١٤ تحت عنوان وزارة المالية من البند ١ - ٥ وتحت عنوان وزارة التخطيط والأشغال العامة والنقل والعمل وصندوق المعونة الوطنية ومؤسسة الضمان الاجتماعي . وزارة الصحة والمياه والري والشباب .

وأرجو في النهاية أن أبدي الملاحظات التالية :

١. رغم قناعتي وإيماني بآراء هذه الموازنة وأمثالها في مثل هذه الأوضاع التجزيئية للأمة جاءت بهذا الشكل وكما وصفها أحد الزملاء بأنها موازنة جبانة هذا صحيح فهي تجبي من المواطنين على شكل ضريبة دخل وضريبة مبيعات ومعارف ومسقفات ومجاري ومياه الخ ويا ليت هذه الجباية تكون من الجيوب العامرة والمليئة . ولكنها في اعتقادي من عامة الشعب الفقير

الذي يقطع ثمن الرغيف ليسدّد الضريبة المطلوبة منه ، وفي اعتقادي أن معظم دافعي الضريبة من الموظّفين وذوي الدخل المحدود من المزارعين وغيرهم الذين يعانون من خسارات متوالية أقصد المزارعين . أقول الموظّفون وأمثالهم وقد يدفع هذا الموظّف راتبه المؤلف من مائتي دينار لضريبة المسقّفات والدخل وفاتورة المياه وفاتورة الكهرباء .

ورحلة بسيطة لأولاده يطلع خالص من الراتب وبقية الشهر يبقى هكذا.

إلاّ أنّ هذا حالنا فياليتَ المسؤولين يراعون هذه الأوضاع، وأود أن أضمن كلمتي هذا ملاحظاتي ومطالبي لدائرتي الانتخابية .

١. الأراضي الحكومية : وأرجو من سيادة رئيس الوزراء واخوانه والوزراء أن يستمعوا إلى هذه المطالب وأن تلبّى . إن كثيراً من المواطنين الفقراء ذوي الدخل المحدود والذين بنوا لهم بيوتاً متواضعة قد مضى على عملية البناء أكثر من عشر سنوات أو عشرين سنة وكان قد اشترى المواطن هذه الأرض من مواطن آخر بحجة أو بغيرها ، ثم يأتي دور الحكومة لتطالب المواطن مرة أخرى بأن يدفع ثمن هذه الأرض مرة أخرى بسعر يفوق عشرة أضعاف السعر القديم.

أقول في بلاد كثيرة تقوم الحكومات بإعطاء المواطنين أرضاً لمن لم يكن له أرض وتعطيه قرضاً حسناً لبناء مسكن له . ولذلك أرجو من الحكومة أن تبحث كل قضية أرض على حدة وأن تدرس أوضاع السكّان المعيشيّة وأن ينظر إليهم أنهم مواطنون كثير منهم لا يملك نفقة أسرته فمن أين يأتي بآلاف الدنانير ثمن قطعة الأرض وفي الشريعة الإسلامية وفي باب إحياء الموات (من احيا أرضاً ميّتة فهي له) .

أمل من الحكومة ومن معالي وزير المالية أن يرأفوا بحالة الناس وهذا يشمل ضاحية الأمير هاشم (في منطقة طبربور) وسفح النزهة / المخيم وغيرها .

711
378
308

مستشفى جديد لان مستشفى البشير لا يكفي لسكّان عمّان القريب عددهم من نصف سكان المملكة ، وقد قدّمت اقتراحاً لمعالي وزير الصحة في إنشاء مستشفى شمال عمّان والأرض المخصّصة لذلك قرب حي نايفة - الهاشمي الشمالي والتي حجزت لمستشفى يسمّى مستشفى الأمير حمزة . ارجو ان يبدأ بهذا المستشفى كما وعدني معالي الوزير وأبدى موافقته على ذلك.

التامين الصحي : تعلمون أيها السادة ان تكاليف العلاج اصبحت لا تطاق حتى من قبل المواطن الذي يصل دخله إلى اكثر من خمسمائة دينار شهرياً ، ولدى مراجعتنا من أجل بعض الحالات المرضية لأطفالنا ثبت لنا ان فواتير العلاج لا تطاق لمن لا يتمتع بالتامين من الصحي ووزارة الصحة ورئاسة الوزراء اعرف بذلك وكان الله في عون المواطنين الحقيقة أن مراجعتنا وزارة الصحة والرئاسة في كثير من الحالات يدفعوا عن كثير من المواطنين ، ونشكرهم على ذلك ، لكن الحالات كثيرة . وفعلاً يجب وضع نظام للتامين الصحي أجدى من هذا .

التلفزيون والإعلام : أنطلق في هذا الموضوع من النص الوارد في تقرير اللجنة المالية حيث ورد فيه ما يلي : (في الوقت الذي تتوجّه فيه كثير من الدول إلى الشركات الإعلامية الخاصة فإننا نرى أن التكاليف لهذه الوزارة كبيرة وترى اللجنة بضرورة تقليص نفقاتها وأن يكون الإعلام وطنياً ومنتمياً .

أقول ١) توصي اللجنة المالية بضرورة تقليص النفقات .

٢) توصي اللجنة المالية أن يكون الإعلام إعلام دولة لا إعلام حكومة.

٣) توصي اللجنة أن يكون الإعلام وطنياً ومنتمياً .

..وأنا اؤيد كل ما جاء في توصيات اللجنة بضرورة تقليص النفقات فلا ضرورة أيها الأخوة أن يبث التلفزيون ثماني عشرة ساعة لو أحسنت الجهات المسؤولة عنه لاختارت البرامج المفيدة والتربوية

أحسنت الجهات المسؤولة عنه لاختارت البرامج المفيدة والتربوية والبناءة . ولاكتفى بعد ذلك التلفاز ببث ساعات قليلة ولكن بفائدة كبيرة، إني ألاحظ في كثير من البرامج إضاعة الوقت وهدره فقد يزيد اللقاء مع مطرب عن ثلاثين دقيقة وفي نفس الوقت لا يعطي مجلس النواب كله ومناقشاتهُ وهو مجلسُ الشعب أكثر من عشرة دقائق إلى ربع ساعة وقد يتخطاني ويتخطّى أمثالي الفقراء ولا يذكرهم لا بخير ولا بغيره في الأحوال العادية . فهل هذا إعلام مطربين أم إعلام شعب ودولة أما توصيته اللجنة بأن يكون الإعلام وطنياً ومنتمياً : أحسنت اللجنة في هذه التوصية ولعلي استشرف من هذه العبارة ما قصدته اللجنة الموقّرة فالتلفزيون عيّن، القنال الثاني لكل ما هو أجنبي . وأنا في الحقيقة لست ضد كل ما هو اجنبي فيا ليت تلفازنا من خلال هذا القنال يبثّ برامج علمية في الكهرباء أو الإلكترونيات أو صناعة السيارات لقدّمنا له جزيل الشكر ولكن ما يقدّمه هذا القنال هو عبارة عن مسلسلات أقل ما يقال فيها أنها تدمّر الأخلاق العربية الإسلامية وتخدش الحياء عند أبعد الناس عن التديّن ، وأنا في الحقيقة أولادي لا يفتحون القنال الأجنبي . وقد أخبرني كثير من المواطنين أنهم يحذرون بناتهم وأبنائهم من مشاهدة ما في هذا القنال، وهنا أتساءل هل شاهد معالي وزير الإعلام ما يبثّه التلفاز من خلال القنال المذكور وأنا استحلفه بالله هل يجد في هذا القنال وما يبثّ فيه من فوائد علمية وتربوية واجتماعية وهل شاهد معاليه ما بثه التلفاز ليلة راس السنة والذي استمر البث فيه حتى الساعة الثالثة صباحاً.

أنا أطالب معالي الوزير والحكومة أن يتقوا الله في أخلاق ابنائنا وبناتنا وألاّ يستعملوا أموال الضريبة المدفوعة من جيوبهم ومن قوت أولادهم لتدمّر بها أخلاقهم وقيمهم .

وإننا لمنتظرون .

أما بالنسبة لتعامل التلفاز مع النواب فقد راجعت معالي وزير